الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022 – 2024) – السنة الثانية 2023 - الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024) – العدد: 11

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 27 والثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445
الموافق 11 و12 ديسمبر 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 29 جمادى الثانية 1445
الموافق 11 جانفي 2024

فهرس

1ـ محضر الجلسة العلنية العشرين ..... **ص** 03

- مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024.

2ـ محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين ..... **ص** 27

1)مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024؛

2) تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية؛

3) رد السيد وزير المالية.

3ـ ملحق ..... **ص** 62

- تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية العشرين
المنعقدة يوم الإثنين 27 جمادى الأولى 1445
الموافق 11 ديسمبر 2023 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

مرة أخرى أرحب بالسيد وزير المالية، كما أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة المرافقين، وأرحب أيضا بالطاقم الإداري المرافق، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أشغالنا، مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، ومباشرة الكلمة للسيد عبد الحق براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر المحترمون،

السيدات والسادة إطارات الحكومة ومجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أول ما أبدأ به مداخلتي هاته، من باب إحقاق الحق، أوجه أسمى عبارات التقدير والاحترام، إلى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على حرصه من أجل تطبيق برنامجه الذي وعد به وظهرت نتائجه جليا، لا يستطيع أن ينكرها إلا جاحد، وهذا من خلال القفزة النوعية في الاقتصاد الوطني وكذا تحسن المستوى المعيشي والدخل الفردي للمواطن الجزائري، والذي نتمنى أن يبقى في تطور مستمر تحت حكمته الرشيدة وعناية حكومته وطاقمها الوزاري وهذا لن يكون إلا بالديمومة ومواصلة الطريق الذي بدأه للوصول بالجزائر الجديدة إلى مصاف الدول الكبرى.

نحن اليوم، بصدد مناقشة وإبداء الرأي حول مشروع قانون المالية لسنة 2024، نثمن ما جاء فيه من إعفاءات ضريبية وعدم وجود ضرائب جديدة تنعكس على الحياة العامة لمختلف شرائح المجتمع، وبصفة خاصة على المواطن البسيط.

كما نثمن ما جاءت به كل من المادتين 117 و118 واللتين تستهدفان أساسا تحسين الظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة لبعض الفئات الهشة والمحرومة في المجتمع، وأنتم مشكورون، سيدي الوزير، على هذا.

أما ما يجب التعقيب عليه، فهو التوزيع الإقليمي للميزانية حسب الولايات، وهذا من خلال محافظة توزيع البرامج حيث وجب إعطاء أولويات للولايات الجديدة والتي تحتاج إلى كل المرافق والمنشآت القاعدية، الأساسية، لإعطائها انطلاقة حقيقية وبلوغها مصاف الولايات الأخرى.

وبالنسبة لولاية أولاد جلال، من هذا المنبر، أدعو إلى تسجيل برامج أكثر في الفلاحة والري وإعطائها أولويات من أجل حل المشاكل التي يعاني منها الفلاح ومربو المواشي.

كما يعلم أغلب الحضور أن مربّي المواشي بولاية أولاد جلال، رغم معاناتهم، إلا أنهم لا يزالون يحافظون على سلالة أولاد جلال ونطالب ببرنامج خاص لنحافظ على هاته السلالة.

وكذا مشاريع الري والآبار الألبيانية لمواجهة مشكل الجفاف الذي تعاني منه المنطقة في السنوات الأخيرة، ما انعكس سلبا على الثروة الفلاحية والحيوانية.

تشجيع الاستثمار المحلي وإعطاء الأولوية للولايات الحديثة النشأة وخاصة ولاية أولاد جلال من أجل دفع عجلة التنمية وخلق مناصب الشغل ورفع الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وما يجب التركيز عليه كتوصية لمداخلتي هذه، هو ضرورة تطوير أنظمة الإحصاء والرقمنة في كل القطاعات وعلى مستوى جميع الوزارات، هذا هو أساس وضع ميزانية فعالة وبناء اقتصاد قوي والرقي بالجانب الاجتماعي والثقافي وتحقيق قفزة نوعية والتي لن تكون إلا بأرقام إحصائية دقيقة ورقمنة عصرية وحديثة.

سيدي وزير المالية، أريد أن أحملكم رسالة للسيد الوزير الأول، وأرجو أن تصل بكل أمانة.

سيدي وزير المالية،

عندنا في ولاية أولاد جلال، المشاريع الكبرى أو المشاريع التي ينتظرها المواطن:

– مستشفى 120 سريرا.
– مستشفى 60 سريرا.
– مستشفى 30 سريرا.
– إزدواجية الطريق الوطني 46.
– محطة تصفية المياه.

هاته كلها مشاريع موجودة ومبرمجة... التطبيق لا يوجد، في الواقع لا توجد مشاريع.

لم ينطلق أي مشروع منها! السيد الوزير، إذا كان الخلل يكمن فينا، أعطونا الخلل وسنعالجه، وإذا كان الخلل في إدارتكم، تفضلوا بحله، أعطونا حلا لهذا المشكل.

وختاما، نشكر كل من ساهم في إعداد نص هذا القانون وإثرائه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أحيل الكلمة الآن إلى السيد نور الدين حبيب.

السيد نور الدين حبيب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة إطارات وزارة المالية المحترمون،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024، والجزائر تحتفل بذكرى مجيدة وملحمة تاريخية في مسارها النضالي، ألا وهي ذكرى 11 ديسمبر 1960 والتي راح ضحيتها شهداء أحرار على يد القوات الاستعمارية.

وإذ نستذكر هذه الملحمة، فإننا نشعر ونتألم لما يتعرض له شعبنا العزيز في الأراضي الفلسطينية عامة وقطاع غزة خاصة، وهي جرائم غير مسبوقة وإبادة جماعية لم يسبق وأن عرفتها الإنسانية من قبل.

إننا نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024، إن قانون المالية لسنة 2024، قد حافظ على الطابع الاجتماعي للمواطن قصد حماية قدرته الشرائية، لذلك لم نجد فيه زيادات ضريبية أو أحكاما جبائية إضافية، فضلا عن تضمنه العديد من الإجراءات والتحفيزات لأصحاب المشاريع لتكون السنة الجديدة للاستثمار بامتياز، كما أكد على ذلك، السيد

رئيس الجمهورية، عدة مرات.

كما تضمن هذا القانون، اعتمادات مالية معتبرة من أجل إتمام البرامج التنموية المسجلة ورفع التجميد عن المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

السيد الرئيس،

ورغم ذلك، فإن الواقع اليومي للمواطنين، يبقى بعيدا عمّا هو موجود في المخططات الحكومية وقوانين المالية المتعاقبة، ذلك أن الأسعار زادت في مختلف المواد الأساسية ذات الصلة والعلاقة بحياة المواطن، دون الحديث عن اللحوم الحمراء والبيضاء التي عرفت وتعرف ارتفاعا جنونيا غير مسبوق.

لذا، يرجى من الحكومة، التدخل لضبط السوق ومعالجة الخلل المسجل بحكمة ومسؤولية في هاته السلع والمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نرجو منكم وبصفتكم وزيرا للمالية، وممثلا للحكومة، أن تعطينا إجابة صريحة وواضحة حول الطريق الذي تكلمنا عنه عدة مرات وهو الطريق الرابط بين الشلف وميناء تنس، فهو رغم أهميته الاجتماعية والتنموية والاقتصادية والسياحية ما زال مهملا، والأشغال فيه متوقفة، وعليه، إلى متى يبقى على هاته الوضعية الكارثية؟!

السيد الرئيس،

إن ولاية الشلف، فيها مستشفيات ومراكز صحية بالبناءات الجاهزة منذ زلزال أكتوبر 1980، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن الأمراض الخطيرة التي تسببها هاته البناءات التي أكل عليها الدهر وشرب، مما يستوجب إزالتها وبناءها وفق معايير عصرية جديدة، تتماشى مع الجزائر الجديدة.

كما هو الحال فيما يتعلق بقطاع التربية، حيث إن الدولة بذلت مجهودات جبارة لتعويض أغلب المؤسسات التربوية، غير أنه لا يزال الكثير منها على حاله ومهترئة، ينبغي التكفل بها وفق المعايير التقنية المعمول بها حفاظا على سلامة أبنائنا وضمانا لحسن الأداء التربوي.

كما أننا نلتمس منكم، فتح مؤسسة عمومية للصحة الجوارية بدائرة الزبوجة، التي تتبع حاليا المؤسسة الجوارية لبني حواء بسبب التضاريس والعزلة وبعد المسافة، مع العلم أن كلتا الدائرتين، فيهما كثافة سكانية كبيرة، يتبعهما العديد من المناطق الريفية والنائية.

الشيء نفسه بالنسبة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية لدائرة الشلف، التي هي تابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بدائرة أولاد فارس.

السيد الرئيس،

وبشأن جامعة الشلف، نسجل وبأسف استمرار تسييرها من طرف مدير بالنيابة منذ جوان 2023، رغم ما تمثل هاته الجامعة من أهمية، ونحن نقترب من انتهاء السداسي الأول، وبالرغم من اقتراب نهاية السنة المالية، مما قد يؤدي إلى ظهور قلق شديد على مستوى التنظيمات الطلابية، وهذا ما يؤثر سلبا على نتائج التحصيل الجامعي للطلبة.

لذا، نطلب بإلحاح، تعيين رئيس جامعة الشلف بكامل الصلاحيات من أجل تسيير أحسن في الجوانب البيداغوجية والإدارية والمالية.

شكرا على حسن المتابعة وكرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الجليل بن جراد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الجليل بن جراد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

سيداتي، سادتي الوزراء أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الأول، نترحم على أرواح شهدائنا الذين سقطوا في مظاهرات 11 ديسمبر وشهدائنا في غزة، وندعو الله أن يحفظ إخواننا الفلسطينيين من العدوان الغاشم الذي لم يرحم لا أطفالا ولا نساء ولا شيوخا عزل، والعالم أجمع يشاهد الصور المؤلمة لأشلاء وجثث أبرياء مقطعة ومدفونة تحت الأنقاض، ولا يسعنا في هذا المجلس الموقر، إلا أن ندعو الله أن ينصرهم نصرا عزيزا وهو القادر على ذلك.

سيدي الرئيس،
سادتي الوزراء،

نحن نناقش هذه السنة الميزانية في ظروف استثنائية مؤلمة وحزينة وإخواننا الفلسطينيين يبادون عن بكرة أبيهم والعالم أجمع يتفرج ولم يحرك ساكنا، ومن هنا أغتنم هذه الفرصة لأقدم شكري للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على وقوفه الشامخ ودعمه المطلق للقضية الفلسطينية.

وبالمناسبة أيضا، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على المجهودات الجبارة التي يبذلها في سبيل الوطن والحفاظ على ثرواته ومؤسساته، ومنها ما تعلق بترسيخ مبدإ الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذا ما سعى له منذ انتخابه وفق برنامجه الثري وهذا ما لمسناه كإطارات في مختلف القطاعات وخاصة التغيرات الهامة الأخيرة التي مست بعض مسيري المؤسسات الحيوية الكبرى، وهذا الذي يمثل أيضا مرادنا نحن منذ قدومنا إلى هذا المجلس الموقر، ومراد كل جزائري شريف، حر، غيور على وطنه.

كما نشكر، السيد وزير السكن المحترم، على زيارته الأخيرة لولايتنا الفتية ومن خلالها استفادت من حصة معتبرة من السكنات بمختلف الصيغ وبرنامج ثري، نتمنى أن يجسد على أرض الواقع؛ وعليه، نرجو من الجهات المختصة توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق ذلك، خصوصا المديريات الحساسة التي تسير بخمس أو ستة موظفين فقط، في حين نجد مثلها في الولايات الأخرى أكثر من 40 موظفا.

إننا نثمن ما جاءت به ميزانية 2024 من رصد مبلغ ضخم وهو الأكبر من نوعه في تاريخ البلاد؛ وعليه، نطالب بتخصيص جزء منه لإخواننا الفلسطينيين المرابطين كحد أدنى من تضامننا.

إلا أن نسبة 5٪، وهي نسبة مساهمة الموارد خارج المحروقات في مداخيل الميزانية، نراها جد ضعيفة ونتمنى أن تشكل في السنوات القادمة، على الأقل، نسبة تتراوح بين 15٪ و 20٪ من موارد الميزانية وهذا نظرا لما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية، فإلى متى تبقى بلادنا تعتمد في مواردها على الريع البترولي ونحن نمتلك كل الإمكانيات المادية والبشرية التي نحسد عليها؟!

كما نتطلع، بصفتنا هيئة رقابية للتسيير العقلاني للنفقات، تجنب إهدار المال العام الذي نخر بلادنا، ونثمن توجيهات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن البسيط من عدم زيادة الضرائب من جهة وإدراج في بنود الميزانية بعض الإعفاءات الضريبية للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.

أما بالنسبة لولايتنا فلم نلاحظ برمجة الطريق المختصر تبلبالة بني عباس، رغم ما يعانيه سكان هاته البلدة الطيّبة.

كما نتمنى، على الأقل، برمجة 50 كلم التي وعدتمونا بها.

كما أننا نترقب إدخال المطار القديم في الخدمة والذي استفاد في وقت سابق من تهيئة قدرت بأكثر من 350 مليون دج ذهبت سدى، وبقي المطار عرضة للتخريب والإهمال، أو برمجة مطار جديد، على الأقل، للولاية الجنوبية الحدودية الوحيدة التي تفتقد لمطار.

وفي الأخير، كل الشكر والتقدير للمجهودات الجبارة التي تبذلونها من أجل ازدهار البلاد.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد ميهوب دغة، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد الفاضل المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدة والسادة الإطارات، الوزراء، الجمارك،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ونحن نحتفي بأمجاد الجزائر وبطولات الأسلاف في الذكرى الثالثة والستين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، قد وجب علينا أن نرفع الهامات عاليا، وإحاطة تاريخنا المجيد بسياج الحفظ المتين.

إن مشاعر الاعتزاز والفخر تغمرنا في كل ذكرى من ذكريات الجزائر الخالدة وتعيد إلى الأذهان كفاح الشعب المتمسك بقيم الحرية والكرامة ويصبح نموذجا يذكره التاريخ عندما يتعلق الأمر بمناهضة الظلم الاستعماري وهو النموذج

الذي يمكن أن يتأسى به الجسد الفلسطيني، في ظل هذه الظروف العصيبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

نثمن وندعم موقف السيد رئيس الجمهورية بإطلاق المبادرة الدولية من أجل متابعة الكيان الصهيوني المحتل على جرائمه المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني وبالأخص في قطاع غزة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

ونحن بصدد مناقشة نص قانون المالية لسنة 2024، نثمن مجهودات الدولة في مجال السياسة الاجتماعية، حيث جاء هذا القانون، ليعزز المكاسب الاجتماعية للدولة المكرسة في بيان أول نوفمبر وفي الدستور الجزائري.

والشيء الإيجابي الذي جاء به نص هذا القانون، أنه خال من الزيادة في الضرائب والرسوم، بل تضمن كذلك تحفيزات وإعفاءات من الضرائب وتخفيضًا في حقوق الجمركة المطبقة في بعض الميادين كالتصنيع والإنتاج.

كل هذا جاء تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وبالتركيز على برنامجه، وفي عهدته، بترشيد ميزانية الدولة وحوكمة ميزانها وهو ما دل عليه حرصه على تنويع الإيرادات وضبط النفقات، وإنه لهدف كبير وتطلع واعد ينقلنا من تبعية التقلبات البترولية والإرهان إلى اقتصاد استهلاكي، ويضعنا في طريق اقتصاد منتج محليا ومندمج عالميا وهو ما يفتح لنا المطالبة بالمزيد من التنسيق وتعميق الاستشارات والدراسات في تأطير المرافق المالية لجميع القطاعات.

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

أغتنم هذه السانحة لأعرض عليكم بعض الانشغالات التنموية التي تخص ولاية المسيلة:

في قطاع الأشغال العمومية: تحتاج ولاية المسيلة إلى تطوير وصيانة الطرق لما تعرفه من كثافة مرورية كبيرة أغلبها مركبات نقل البضائع للوزن الثقيل، ساهمت في تدهور حالة الطرقات وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على مستعملي الطريق وارتفاع حوادث المرور، فتم إحصاء أكثر من 1200 كلم من الطرقات التي يجب صيانتها، موزعة كالتالي: 200 كلم من الطرقات الوطنية و300 كلم من الطرقات الولائية و700 كلم من الطرق البلدية.

كما أصبح من الضروري، إنجاز ازدواجية الطريق، كل من الطريق الوطني رقم 45 بين المسيلة وحدود ولاية البرج على مسافة 7 كلم وبنفس الطريق في جزئه الرابط بين بلدية الشلال وأولاد سيدي إبراهيم نقطة الديس على مسافة 31 كلم، والطريق الوطني رقم 40 بين أولاد دراج وبلدية مقرة على مسافة 25 كلم.

أما في قطاع الصحة: لقد تم الانتهاء من عملية دراسة إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة مجدل في سنة 2021، إلا أننا ننتظر عملية التسجيل والإنجاز وهذا لتغطية العجز وتقديم الخدمات الاستشفائية لهذه المنطقة.

وفي قطاع الري، إن ولاية المسيلة ببلدياتها 47 عرفت توسعا عمرانيا كبيرا، إلا أنها تبقى تواجه مخاطر صحيّة كبيرة وتلوثا للبيئة نتيجة عدم التغطية الكاملة في شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي، مما أجبر بعض السكان، للّجوء إلى استعمال حفر التعفن والقنوات المفتوحة.

وعليه، يجب تمكينها من مشاريع استعجالية في هذا الصدد، لتفادي انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

كما نطالب كذلك برفع التجميد عن سد مجدل والانطلاق في إنجازه.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا، وشهداء فلسطين الأحرار والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد العيد بلاع، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العيد بلاع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

ممثلو وسائل الإعلام،

حضورنا الكرام،

سلام الله عليكم.

السيد الوزير المحترم،

سأجد نفسي مضطرا مرة أخرى إلى طرح موضوع المشاريع المجمدة، رغم ورودها في العديد من التدخلات، فقد كانت المطالبة في البداية تصب كلها في صالح رفع هذا التجميد؛ وفعلا، كانت الاستجابة في البعض منها، خاصة المتعلقة

بالقطاعات الحيوية والاجتماعية، أذكر منها، خاصة، الصحة والتعليم، إلا أن الأمور لم تعد كما كانت في السنوات الأولى من التجميد، أي السنوات 2015 –2016، ذلك أن مرور كل هذه السنوات جعل تلك المشاريع في أغلبها دون جدوى، كما أن التقييم، سواء الكمي أو المالي، لم يعد ملائما ويتطلب مراجعته، أي مراجعة التقييم أحيانا بنسب لا يقبلها المنطق ولا التسيير الرشيد للنفقات العمومية.

أعلم، السيد الوزير، أن إلغاءها من المدونة من الناحية القانونية، ربما ليس متاحا لأنها برامج مسجلة في ميزانيات مصادق عليها.

فلا يمكن إلغاؤها ولكن وجب إيجاد حل من طرف مصالحكم وتطهير هذه المدونات لأنها تؤثر على كشف النسب الحقيقية المادية والمالية للمشاريع بمختلف القطاعات.

النقطة الثانية:

تفيد تقارير مجلس المحاسبة إلى أن هناك ضعفا في إعداد توقعات الميزانية والتخطيط لها، وأظن أن ذلك يرجع أساسا إلى غياب أدوات علمية لتحضير هذه الميزانية، هذا ما يجعلنا نرجع في كل مرة إلى التساؤل عن غياب نظام معلوماتي دقيق لإعداد الميزانية إلى حد الآن، مما يؤدي إلى التشكيك حتى في مصداقية الأرقام المقدمة.

أما بخصوص ميزانية البرامج التي شرع العمل بها خلال سنة 2023، فأظن بأنها لا زالت تعرف تأخرا كبيرا في وضعها حيز التنفيذ.

كما أود الإشارة إلى أن اللجوء في كل مرة إلى إصدار المناشير لوضع قواعد لتسيير هذه الميزانية، في كثير من الأحيان، يشكل مخالفة صريحة لقواعد التشريع والتنظيم وحتى لمبدإ تدرج القوانين.

بخصوص المراقب الميزانياتي (المسمى سابقا المراقب المالي)، فقد أصبح يتدخل في كل مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها خلافا للدور المنوط به وهو مراقبة الالتزامات المالية والاقتصار على تقديم الاستشارة للآمرين بالصرف حتى لا يكون حكما وطرفا في الوقت نفسه. أيضا أتساءل، السيد الوزير، عن الإجراءات القانونية التي يمكن أن تسمح لكم بإدراج المشاريع القديمة، أي مشاريع ما قبل سنة 2023 ضمن مدونة المشاريع الجديدة، أي المسجلة ضمن ميزانية البرامج وسواء من حيث إجراءاتها أو المسؤولون عنها، ومدى قانونية ذلك.

في النهاية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أذكر بأن السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، حين أقر برنامجا تكميليا لولاية خنشلة، كان – من المؤكد – هدفه إعطاء هذه الولاية المجاهدة حقها في التنمية، على غرار باقي ولايات الوطن، فرجاؤنا أن يقف بنفسه من خلال زيارة تفقدية نتمنى أن يبرمجها، قلت أن يقف على واقع ما تم تجسيده ويقيّم إن كان هذا هو سقف برنامجه، أم أن الولاية لا زالت تنتظر منه استكمال ما بدأه حتى تتحقق آماله...

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد نبيل أورادي، فليتفضل مشكورا.

السيد نبيل أورادي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة،

السيدة والسادة إطارات الوزارة المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أزول فلاون.

نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024، الذي يتضمن ميزانية تقدر بـ 110 مليار دولار، هي الأكبر منذ الاستقلال، وهذا رابع قانون مالية في عهد الجزائر الجديدة، حيث شاهدنا على مدار هذه السنوات الأربع التدرج والتحسن المالي والاقتصادي للبلاد، رغم الإكراهات الدولية، من جائحة كورونا وأزمة الغذاء العالمية الناتجة عن الحروب في عدد من مناطق العالم، إضافة إلى حالات الجفاف وغيرها، إلا أن الانتقال الاقتصادي للجزائر الجديدة سمح بإحداث حالة تعافٍ مالي واقتصادي نتيجة الإصلاحات العميقة، والرشاد في التسيير ومحاربة الفساد، والفضل في ذلك يعود للسيد رئيس الجمهورية، الذي حدد الطريق والهدف، وحشد الطاقات لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس،

إن الجزائر التي أصبحت ورشة مفتوحة على كل الجبهات، بفضل الميزانيات الضخمة المرصودة على مدار

السنوات الماضية، وهذه السنة أيضا لمختلف القطاعات ذات العلاقة بالتنمية والحياة اليومية للمواطن وعبر مختلف ولايات الوطن، غير أن المشكل الذي لاحظناه يكمن في الفرق بين ما هو مسطر من برامج ومشاريع، وبين ما يتم تحقيقه على أرض الواقع.

وبالرغم من أنه لا يختلف اثنان حول تثمين ودعم الأحكام، الإجراءات، التشريعات والحوافز التي تضمنها قانون المالية لسنة 2024، إلا أننا سجلنا بعض الملاحظات والانشغالات التي نراها من صميم عمل الحكومة، أذكر منها: عدم صدور النصوص التنظيمية لاستيراد العتاد الفلاحي والجرارات أقل من 5 و7 سنوات، المصادق عليه في قانون المالية لسنة 2023 المادة 65 منه.

وبالنسبة للمشكل الذي يعاني منه معظم بلديات الوطن، والذي يؤثر سلبا على أداء دورها في خدمة المواطنين، نلاحظ أن هناك نقصا كبيرا في اليد العاملة، خاصة المهنية منها: كالسائقين، الحراس وعمال النظافة، بسبب تجميد عملية التوظيف منذ سنة 2014. ومطلبنا هو رفع التجميد أو إعطاء ترخيصات استثنائية لغرض فتح مناصب جديدة في التخصصات المذكورة سالفا والتي يكون العجز فيها كبيرا.

وبالعودة إلى الشأن المحلي وبصفتي ممثل ولاية بومرداس، أطالب وبقوة ببرنامج استدراكي عاجل للولاية، نظرا لمخلفات الزلزال الذي ما زالت آثاره إلى يومنا هذا، ناهيك عن العشرية السوداء، قابله ضعف كبير في الميزانية، ونقص فادح في المداخيل الجبائية، خاصة منذ ضم المناطق الصناعية للرويبة والرغاية لولاية الجزائر، كل هذا شكل واقعا تنمويا ضعيفا لا يرقى إلى ولاية بحجم بومرداس، وموقعها الذي يعتبر امتدادا للجزائر العاصمة، ولمواكبة المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية ولتحقيق النجاعة نطالب بدعم الولاية باعتمادات مالية جديدة واستثنائية.

وللتذكير، السيد الوزير المحترم، تحصي الولاية نحو 150 مشروعا مجمدا بقيمة 26.9 مليار دينار جزائري، نطالب برفع التجميد عنها، خاصة المشاريع الحيوية منها.

ضف إلى ذلك، المشكل الكبير الذي تعاني منه الولاية، وهو عدم وجود العقار الموجه لانجاز مشاريع الاستثمار العمومي في ولاية بومرداس، نظرا لغلبة الطابع الفلاحي والغابي لأغلبية الجيوب العقارية المتبقية، فإنه لم يعد خيار أمام السلطات المحلية سوى إعادة تصنيف هذه الأراضي أو اقتطاعها بغرض إنجاز مشاريع الاستثمار العمومي المبرمجة، لا سيما تلك المتعلقة بالتربية الوطنية، السكن والصحة، وعلى الحكومة أن تمد يد العون في هذا الأمر، باعتبار أن الأمر استثنائي، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق باقتطاع الأراضي المصنفة فقط فلاحية ولكن مردوديتها منخفضة جدا أو منعدمة، وكذا إعادة تصنيف الأراضي الغابية للجيوب التي فقدت قيمتها بهذه الصفة ومنذ مدة.

لدي مثال، سيدي الرئيس، بخصوص مشكل...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء،

السادة إطارات الوزارة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إن ما تشهده الجزائر من انطلاقة اقتصادية ومشاريع والتعجيل بإنجازها لتحسين ظروف العيش الكريم للمواطن الجزائري، هذه المجهودات التي تبذلها الدولة لا يمكن إكمالها إلا بمعادلة جديدة وهي التنسيق ووضع استراتيجية وطنية للتنمية المحلية على كل القطر الجزائري وليس على حساب جهة ما. إنّ ما تشهده الساحة الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن فيروس كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية، أثرت وأخرت إنجاز برامج ضخمة، ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي لا نشك في نية رئيس الجمهورية وبرنامجه الذي نسانده من خلال التوافق المسؤول، إلا أن هناك تأخرا في إنجاز بعض المشاريع التي تعتبر أولوية للمواطنين من خلال تحسين ظروف العيش الكريم.

سيدي الرئيس،

إن إنجاز الأقطاب السكنية التي تتطلب خبرة في أغلب القطر الوطني وبلغة الأرقام من حيث الدراسة التابعة لقطاع السكن بمنطق دراسة وإنجاز المساكن فقط ونسيان المرافق الأخرى من مدارس، مراكز التكوين وقاعات العلاج وحتى المساجد، حيث نجد أغلب الأقطاب السكنية دون مرافق ثم يأتي الطابع الاستعجالي لإنجازها.

بصفتي منتخبا عن ولاية البليدة، إعادة النظر في ترميم المدينة القديمة لمدينة البليدة، من خلال إعادة ترميم الواجهات على شكل ما يجري في المدن الكبيرة، مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، ووضع ميزانية خاصة لها وشراء العمارات التي تعتبر تحفا معمارية من الخواص وتخصيصها لقطاع الثقافة لتطوير السياحة الثقافية والتاريخية.

السيد الرئيس،

نعلمكم بأنه توجد تجاوزات باللجنة الولائية للصفقات العمومية لولاية الأغواط وعدم احترام قوانين الجمهورية وعدم احترام حتى التوضيحات القانونية من الجهات المختصة.

لدينا مثال ورغم التوضيح القانوني من طرف السيد المدير العام للميزانية، السيد لعزيز فايد، سابقا، بتاريخ 3 مارس 2023، الذي يوضح وضعية ملحق لصاحب مشروع مديرية التعمير لولاية الجزائر الخاصة بالتهيئة الحضرية للأغواط ومطالبة مؤسسات الإنجاز بتطبيق قانون الصفقات بحل ودي طبقا للمادتين 153 و155 من القانون، لكن، للأسف الشديد، لا تجاوب من طرف اللجنة الولائية وعدم تسديد مستحقات هذه المؤسسات لأكثر من سنة، وتسليم المشاريع في الوقت، مع العلم، السيد الوزير، أن المشروع تم استلامه واستغلاله ويقارب الاستلام النهائي ورغم كل التوصيات العديدة والحرص الشديد من طرف، السيد رئيس الجمهورية، للمحافظة على المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية والحفاظ على اليد العاملة المحلية، نطلب منكم، السيد الوزير، وكلنا أمل وثقة في شخصكم الكريم التدخل العاجل لمعالجة هذا الموضوع ووضع حد لمثل هذه التصرفات التي تعرقل التنمية بالولاية وبرامج الرئيس.

قطاع التكوين المهني بولاية البليدة:

الذي يشهد ديناميكية كبيرة والذي قام بتكوين إطارات جزائرية وحتى أجنبية والذي يشهد الجميع على نتائجه ومرافقته للصناعيين في التكوين على حساب الطلب، حيث بلغت نسبة التسجيل هذه السنة 126٪، إلا أن هذا القطاع يعاني من اهتراء منشآته وقدمها، ولذا يجب إعطاء ميزانية للترميم، وتجديد المراكز وإنشاء مراكز جديدة في المجمعات السكنية الكبرى، مثل مفتاح وبوعينان وبوعرفة وحتى المدينة الجديدة، سيدي عبد الله بولاية العاصمة التي تعاني من نقائص في عدة قطاعات.

نشكر الوزارة على رفع التجميد في قطاع الشباب والرياضة على بعض المشاريع من مسابح وقاعات رياضية، إلا أن هذا لا يكفي لاحتواء العدد الهائل من الممارسين وحتى في قطاع التعليم وهذا بعد أن أمضى رئيس الجمهورية على قرار ممارسة الرياضة في المدارس واستحداث مناصب عمل في هذا القطاع، إلا أنه اصطدم بمشاكل الهياكل الرياضية من ملاعب جوارية وقاعات، لذا نطلب منكم رفع التجميد عن القاعات الرياضية لـ 5000 متفرج ببوفاريك وقاعات رياضية بالصومعة وبني تامو وبني مراد.

قطاع الري:

ربط الجهة الغربية لولاية البليدة بتحويل مياه سد دير بولاية تيبازة أو محطة تحلية المياه ببلدية فوكة، استحداث حوض مائي جديد لتمكين محطة تصفية المياه ببلدية بخليل من معالجة هذه المياه بتقنية تحت البنفسجية.

قطاع المالية:

رغم محاولة رقمنة هذا القطاع، إلا أنه ما زال يعاني فيما يخص المحافظات العقارية التي تعمل بازدواجية بين المواطن العادي والمرقي العقاري...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عيسى نايلي، فليتفضل مشكورا.

السيد عيسى نايلي: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء الحضور،

السيد المدير العام للجمارك والوفد المرافق له،

الإطارات المرافقة،

السادة الأعضاء،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكرام.

بالرغم من التحولات العالمية المتسارعة والأزمات المستشرية، ذات التأثير السلبي على كل الدول، فإن الجزائر الطموحة للاستثمار في مقدرتها الوطنية المعتبرة، تمكنت من تجاوز العديد من المعضلات، بفضل حوكمة أسست لما هي عليه اليوم من تنمية في شتى المجالات، وما الميزانية المعروضة علينا اليوم والتي لا شك في أنها تحمل لمسات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لدليل على الاستراتيجية السليمة لنهضة البلاد وإدارة شؤونها.

إن البيانات المالية ومؤشراتها الإيجابية انعكست على المبالغ المالية المعتبرة المرصدة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الموجهة للتسيير أو التجهيز، تفي بتكفل اجتماعي مستمر ومتطور، فضلا عن استثمار واعد.

فالجدير بالذكر في هذا المقام، أن السلطات العليا للبلاد أوفت بمتطلبات المرحلة بتخصيص الإمكانات المالية، ويبقى على كل واحد ومن موقع اختصاصه ترجمة هذه الإرادة في تحقيق الأهداف المتوخاة.

سيدي الوزير،

يقع على عاتق قطاعكم تفعيل دور الرقابة الدورية للاستكشاف المبكر لكل أوجه الاختلال والتصويب، ولا شك في أن النصوص التشريعية التي فوضتكم هذه الصلاحيات تتيح للهيئة التشريعية كذلك أوجه المتابعة والمرافقة.

من جهة أخرى، يلاحظ أنه كلما نجحت السلطات العمومية للبلاد في رفع التحديات، تعالت بعض الأصوات للنيل من مؤسساتنا الدستورية، تلميحا وجهرا، كأن يعاب على تمكين الجيش الوطني الشعبي من حصة مالية مريحة مع تأويلات وقراءات سخيفة، استوجب التأكيد بخصوصها أن الدفاع وأمن واستقرار الوطن مطالب أوكلت مهامها لسليل جيش التحرير الوطني، الذي استحق كل التقدير والعرفان، لا لأنه يؤدي واجباته والتزاماته باقتدار فحسب، بل كونه بمعية الهيئات الأمنية الرديفة، متضامن مع شعبه في كل الظروف التي تستدعي تدخله وإنجازاته الوطنية.

ولا يسعني ردا على هؤلاء، إلا القول: إذا لم نحيَ على هذه الأرض بكرامة وشموخ، فمن الأفضل أن نعيش في باطنها، أو كما يقال: تموت الحرة جوعا ولا تأكل من ثديها.

تحية إكبار وتقدير للشعب المقاوم في غزة العزة وكل الأحرار في العالم.

تحيا الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوكرو، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوكرو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء به قانون المالية لسنة 2024، وما تم تسجيله من مؤشرات إيجابية والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بناء على توجيهات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

خاصة وأن الاهتمام بالطبقة المتوسطة والهشة وقدرتها الشرائية يعد أحد الأهداف التي يحققها هذا القانون وذلك تعزيزا لما حققته الدولة الجزائرية في هذا الإطار، خاصة خلال هذه المرحلة التي تعرف تغييرات اقتصادية عالمية ناتجة عن مختلف الأحداث التي يعرفها العالم وهو ما يدعو له السيد رئيس الجمهورية والذي يولي أهمية بالغة للحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة والحفاظ على كرامة المواطن، وهو ما تم تجسيده من خلال تخصيص اعتمادات مالية موجهة للدعم الاجتماعي.

كذلك نثمن ما جاء به النص من زيادات في الأجور وكذلك مختلف المنح لجميع الفئات وإنجاز وحدات سكنية من مختلف الصيغ.

كذلك نثمن هذا القانون الذي كان خاليًا من الضرائب وهذا استمرارا لسياسة الدولة للتخفيض من العبء الضريبي على كل الأصعدة.

أيضا نثمن التدابير الرامية لدعم الاستثمار والتدابير المتخذة فيما يخص تشجيع المقاولاتية والمؤسسات الناشئة ما يدعم الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

رغم ما يحمله النص من إيجابيات، إلا أننا نرى ضرورة مواصلة الجهود من أجل تسريع إصلاح المنظومة البنكية واتخاذ تدابير لتسهيل الإجراءات الجمركية والإسراع في عملية رقمنة مختلف القطاعات والتي تعتبر عاملا أساسيا لتجسيد الشفافية ورفع الغبن عن المواطن والقضاء على البيروقراطية.

كما نرى ضرورة دعم سياسة التشغيل وفتح مناصب مالية جديدة تسمح بتوظيف أكبر عدد من الشباب خاصة حاملي الشهادات الذين يعانون من البطالة.

السيد الوزير المحترم،

1 – قطاع السكن:

إن ولاية قسنطينة من بين الولايات التي قطعت شوطا كبيرا في قطاع السكن بشتى الصيغ وذلك بخلق مدن وأقطاب سكنية جديدة، إلا أن النمو الديموغرافي الكبير الذي تشهده الولاية جعلها بحاجة ماسة إلى برامج أخرى لتغطية جزء من الطلب.

كما أن الدراسات لهذه البرامج المنجزة على غرار سركينة، القماص وسيساوي تنتظر التجسيد، مما يخلق أكثر من ستة عشر ألف وحدة سكنية.

2 – قطاع التكوين والتعليم المهنيين:

– العمليات المسجلة لفائدة القطاع هي حاليا مجمدة، حيث بلغت 5 عمليات مجمدة، وعليه:

نطالب برفع التجميد عن مراكز التكوين المهني التالية:

– المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بزرزارة أين توقفت به الأشغال بعد أن بلغت نسبة الإنجاز 60٪.

– إنجاز مركز التكوين المهني والتمهين بابن زياد 300 مقعد بيداغوجي و60 سريرا، هذا المشروع ذو أولوية وأهمية كبيرة للقطاع، خصوصا أن أرضية هذا المشروع تقع في منطقة الظل.

– إنجاز معهد وطني متخصص للتكوين المهني بعين عبيد 300 مقعد بيداغوجي و120 سريرا متخصصا في شعبة الزراعة، هذا المشروع ذو أهمية كبيرة للمنطقة التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا، يتمثل في إنجاز قطب سكاني جديد، مما يسمح بسد حاجيات التكوين على مستوى بلدية عين عبيد ومناطق الظل وما جاورها.

– إنجاز مركز التكوين المهني والتمهين ببكيرة 250 مقعدا و60 سريرا، حيث تشهد هذه المنطقة تمددا عمرانيا كبيرا وظهور أقطاب سكنية جديدة، مما يسمح بسد حاجيات التكوين المهني ببلدية حامة بوزيان ومناطق الظل وما جاورها.

– إنجاز داخلية بطاقة استيعاب 120 سريرا بمعهد سيدي مبروك، قسنطينة، هذا المشروع يسمح بسد حاجيات التكوين المهني المتزايدة باستمرار وإقبال كبير من طرف الولايات المجاورة.

نشكركم على كرم الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد براهيم أكادي، فليتفضل مشكورا.

السيد براهيم أكادي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السادة الوزراء،

السيد المدير العام للجمارك والوفد المرافق له،

أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

...(كلام باللهجة التارقية)...

بداية، نترحم على شهدائنا الأبرار في مظاهرات 11 ديسمبر وشهدائنا في غزة.

أما بالنسبة للقانون الذي بين أيدينا، فإننا نثمن كثيرا النقاط التي جاء بها نص قانون المالية لسنة 2024، إذ كان متماشيا، إلى حد بعيد، مع المرحلة الراهنة والمتغيرات والمستجدات الطارئة.

وتتمحور نقاط هذا النص حول دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني والتخفيضات الجبائية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، من خلال دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور وترقية المواطن، وهذا تجسيدا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، الذي يسعى من خلالها إلى الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية.

ومن خلال مناقشتنا لقانون المالية، بودي أن أنقل مجموعة من التوصيات خاصة بولاية برج باجي مختار، ومنها عناية إضافية لولايات الجنوب والجنوب الكبير، خاصة الولايات العشر المستحدثة، وأخص بالذكر ولاية برج باجي مختار، إذ تحتاج هذه الأخيرة إلى المزيد من الدعم المالي لمواكبة بقية الولايات.

– تسريع وتيرة الرقمنة في كل القطاعات.

– إنشاء مركز للضرائب بجميع أقسامه، حيث إن تنقل المواطن إلى رڤان أتعب كاهلهم، وكذا مفتشية الجمارك، هذا المطلب الذي بشرنا به السيد المدير العام، إن شاء الله، أنه سينجز في بداية العام الجديد.

– المطالبة بإنجاز مستشفى الأم والطفل، حيث إن تنقل الحوامل من ولاية برج باجي مختار إلى رڤان أو ولاية تمنراست، يعرضهم في بعض الحالات إلى خطر الموت في ظل طريق منعدم حاليا.

– ما مصير مستشفى 60 سريرا في بلدية تيمياوين، إذ استبشر السكان منذ ما يقارب عامين بعملية دراسة وإنجاز المشروع، إلا أنه لم ير النور إلى حد الآن.

– كما يطالب السكان بإنشاء عيادة متعددة الخدمات، مما يسهم بترقية الخدمات الصحية المقدمة للمواطن.

– إن وجود سيارة إسعاف واحدة ووحيدة مع اهتراء الطريق بين الولاية والبلدية، أصبح أمرا لا يليق بالجزائر الجديدة.

– المطالبة بدراسة وإنجاز الطريق: برج باجي مختار –عين صالح، كحل لربط الولاية بالولايات المجاورة.

– ضرورة إيجاد حل لحماية بلدية تيمياوين من الفيضانات، إذ إن البلدية تعرف في موسم الأمطار فيضانات خطيرة، تتسبب في أخطار مادية وإنسانية.

– ضرورة رفع حصة السكن بمختلف الصيغ السكنية بالولاية.

– مشروع حقل المياه تڤراوت –تيمياوين، على مسافة 80 كلم، يحتاج إلى شركة تسيره عن طريق الصيانة والتكفل بالأعطاب، لأن هذا استنزف كل الإمكانيات المالية للولاية، سواء عن طريق (PCD) أو (FCCL)، حيث توجد دائما أعطاب وتقطعات كثيرة، مما يؤدي إلى تذمر السكان ببلدية تيمياوين، خاصة في فصل الصيف.

إن تربية المواشي تعد من أهم المجالات التي يجب أن تحظى باهتمام الدولة بالولاية، حيث يعاني المربون من شح كبير لمادة الشعير والأعلاف.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والعرفان للسيد رئيس الجمهورية، على برنامجه الواعد والطموح، كما لا أنسى أفراد الجيش الوطني الشعبي، بمختلف أسلاكه الذين يسهرون على حماية الوطن والدفاع عن حدوده.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم حدادي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم حدادي: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، صالح ڤوجيل،
السيد وزير المالية والوفد المرافق له،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
السيد المدير العام للجمارك والوفد المرافق له،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

ونحن نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2024، إن المبالغ المالية المعتبرة التي رصدت – لا محالة – أنها تنعكس إيجابيا على الحياة اليومية للمواطن وكذا النهوض بالاقتصاد الوطني في شتى المجالات والقدرة الشرائية وهذا تطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والذي جعل من أولوياته كرامة المواطن الجزائري.

ومن هنا، سيدي الرئيس، ومن هذا المنطلق، إننا نسجل بعض التأخرات في بعض القطاعات الحساسة والتي تنعكس سلبا على حياة المواطن والتنمية، وخاصة بالولايات الجنوبية والمستحدثة ومن بينها ولاية تيميمون كقطاع الصحة والأشغال العمومية والموارد المائية.

سيدي الرئيس،

إننا نلفت انتباهكم، أن ولاية تيميمون في السنة الماضية لم تستفد في قطاع الأشغال العمومية والموارد المائية من أي مبلغ مالي.

ومن هنا، نتطرق إلى قطاع الأشغال العمومية:

أولا: النقص الذي يعاني منه، إننا نلتمس من سيادتكم، أن تسجلوا لنا إنجاز بعض الطرق، كالطريق الوطني رقم 51 الرابط بين غفران وكبرتان على مسافة 30 كلم، وكذا الطريق الرابط بين مقر بلدية أولاد محمود والطريق الوطني رقم 51 على مسافة 10 كلم وطريق دلدول –قروط على مسافة 15 كلم.. إتمامه، وطريق بلغازي – دلدول الذي يربط مقر الولاية، حتى يتسنى للساكنة تقليص المسافة، على مسافة 30 كلم وطريق أولاد عيسى –قصر قدرو لربط البلدية بالدائرة والولاية على مسافة 30 كلم وطريق شروين –طلمين على مسافة 30 كلم وطريق عين بلبال –أوقروت على مسافة 120 كلم.

في مجال الموارد المائية، إن هذا القطاع وما يعانيه وما له من أهمية في الحياة اليومية للمواطن وساكنة الولاية خاصة، إلا أنه يعاني كثيرا، لذا يجب تسيير برنامج خاص لإعادة الاعتبار للشبكة المهترئة بالولاية وخاصة بمقر الولاية وكذا الأحياء التي لم تربط إلى حد الآن بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

في مجال الصحة: إننا نطالب بتسريع إعادة الأشغال بمستشفى 60 سريرا بأوقروت والذي نثمن زيارة وزير الصحة لهذا المستشفى، إلا أنه بقي إلى حد الآن يعاني، ومعروف بأن الولاية بها مستشفى وحيد، قديم، فنطالب من سيادتكم بتسريع الوتيرة لإنجاز هذا المستشفى ودخوله حيز الخدمة وكذا نطالب بتسجيل مستشفى بكل من دائرة شروين وتيرنكوك وكذا إنجاز المستشفى الذي وعد به السيد الوزير في آخر... والذي هو مستشفى 240 سريرا بمقر الولاية تيميمون.

كذلك نطالب بالاهتمام بالأطباء وخاصة الأطباء الذين ينتقلون إلى الصحراء، فنطلب من سيادتكم منحهم تحفيزات مالية وكذا ربما السكن اللائق بهؤلاء الأطباء ونحن نعرف أن الأطباء يهاجرون إلى...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم بوغالم، فليتفضل مشكورا.

عفوا، الكلمة للسيد عبد الباري بوزنادة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من الجزائر أرض الشهداء، وتيمنا بأحداث 11 ديسمبر الخالدة إلى أرض الرباط والمقاومة فلسطين.

أشد على أيدي من يصنعون المجد بدمائهم الطاهرة، يحيون في الأمة وبين أحرار العالم معاني العزة والرجولة، يزيلون به جرما كتب في التاريخ سنة 1948، لتسترد الأرض والعرض والمقدسات.

وبكل خزي وعار تصوت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وكعادتها ضد قرار وقف إطلاق النار، لتكون شريكا حقيقيا في ذبح أبنائنا ونسائنا وشيوخنا في فلسطين، وتكون بهذا الموقف المخزي، جزءا أساسيا في دعم هذا الكيان الغاصب في إجرامه (بالموقف وبالسلاح وبالضغط على الدول).

فنقول لها هيهات أن يستقر لكم الحال وإرادة الشباب المقاوم تلاحقكم في كل أرض فلسطين وبين أزقة غزة.

فالحق واضح وإجرام أمريكا أوضح، لذلك لا بد من موقف شجاع وجريء.

وكم سيكون مشرفا للجزائر لو تضمن قانون المالية لسنة 2024 ما يؤشر لدعم غزة وفلسطين المجاهدة، عبر إعادة الإعمار والتكفل بضحايا الحرب الهمجية ليكون منسجما مع موقف الجزائر المعلن والمشرف تجاه فلسطين.

السيد الوزير،

لقد استمعنا باهتمام لعرضكم حول قانون المالية لسنة 2024، وهو مثل السنة الماضية تاريخي من حيث الضخامة، والأضخم منذ الاستقلال وحينما نضيف له الأجواء السياسية المستقرة والمداخيل البترولية المعتبرة، والجبهة الاجتماعية المساعدة والمناخ الجيوسياسي المثالي.

كان المطلوب منكم الإبداع والنقلة النوعية فكلها فرص، ومن الصعب أن تتوفر بهذا الشكل.

– فأين الإبداع، السيد الوزير، والمواطن ما زال لم يستوعب بعد سبب غلاء المعيشة والطوابير الطويلة، رغم الميزانية التاريخية لسنة 2023.

– أين الإبداع وميزانية التجهيز ترصد لها 18٪، في بون

شاسع مع ميزانية التسيير، هذا العرج يبعدنا عن الرؤية الواضحة لمآلات الاقتصاد في الجزائر، الشيء البين والواضح هو شراء السلم، فمبلغ كبير جدا للتحويلات الاجتماعية 31 مليارا ، السؤال: هل كلها تذهب إلى مستحقيها؟

– إن هذا القانون لا يرقى للإقلاع الاقتصادي المطلوب، ولا يحل معضلات الاقتصاد الجزائري، من تهرب ضريبي والتمويل الموازي الذي نراه رؤية العين.

– لماذا هذا العجز الكبير في الميزانية ليصل إلى 40٪؟

– ألا ترون أن 12٪ من النفقات غير المتوقعة هو مبلغ ضخم لا يتوافق ومبادئ التخطيط الجيد؟

– كيف سنقلع اقتصاديا وإجراءات الاستثمار وقوانينه تمشي مشي السلحفاة وفي غياب القوانين المحسنة لمناخ الاستثمار؟

أين العدالة بين الريف والمدينة ومبلغ إعانة السكن الريفي 70 أو 100 مليون سنتيم، ماذا تفعل هذه المبالغ في ظل الارتفاع الجنوني لمواد البناء؟

– أما آن، السيد الوزير، أن تحسب منحة المنطقة بالزيادات الجديدة وليس بحساب سنة 1989؟

أما في الشأن المحلي فما تزال الولايات الجديدة – والمغيّر منها – تحتاج إلى نزول شامل وفي كل القطاعات.

– فتسجيل محطات التصفية، للقضاء على تلوث الخنادق وغابات النخيل وشطوط الملح تمثل أولوية قصوى في ولاية المغيّر لتلافي مخاطر الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وفي الصحة عدم إتمام تجهيز العيادات بسيدي خليل وأنسيغة المغلقة منذ سنوات بسبب عدم توفر التجهزات.

– وإن ضرورة تسجيل مستشفى 60 سريرا بسيدي عمران أمر ضروري لشساعة هذه البلدية.

– وكذا العيادة المتعددة الخدمات بمازهر الزاوية أمر جد ضروري.

– ولاية المغيّر، كما الشأن لكل الولايات الجديدة، تحتاج إلى تسجيل قطب جامعي، خاصة في الولايات التي أعدت محاضر اختيار الأرضية لاستيعاب هذا الصرح المهم.

– إن إتمام الشطر الأخير للطريق الوطني رقم 3، وإعادة الاعتبار للطريق الوطني 48أ المهترئ كليا، في شقه بين بلدية المرارة وبلدية الشقة... يمثل أولوية في الولاية.

السيد الرئيس: شكرا؛ تحيا الديمقراطية في الجزائر الجديدة، الكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا للسيد الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم وصلّ اللهم على رسوله الكريم.

الفاضل المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدة المديرة العامة للضرائب،
السيد المدير العام للجمارك،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام الكريمة، بحضورها معنا اليوم.

نناقش نص قانون المالية لسنة 2024، وهو ثاني قانون مالية يعد تحت مظلة أحكام القانون العضوي رقم 18 – 15، المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية.

نص قانون المالية المطروح للنقاش اليوم، تم إعداده تحت توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والمسداة للحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم 15 أكتوبر 2023، وهي التوجيهات التي أكدت على ضرورة الحفاظ على سيادة البلاد بعدم اللجوء إلى الاستدانة وعلى أولوية تنفيذ المشاريع ذات البعد الاستراتيجي، وهنا نثمن إعطاء الانطلاقة الرسمية من طرف رئيس الجمهورية، للمشروع الاستراتيجي التاريخي لغار جبيلات.

كما أوجب رئيس الجمهورية، الحكومة بأن يصون نص قانون المالية القدرة الشرائية للمواطن، رغم ما تعرفه الأسواق الدولية من ارتفاع الأسعار، نتيجة اتساع دائرة اللااستقرار في العالم وهو ما نشيد به كذلك من خلال ارتفاع قيمة التحويلات الاجتماعية إلى 2900 مليار دج، والموجهة أساسا إلى الدعم المباشر لأسعار المواد الأساسية، ناهيك عن كل الإعفاءات الجبائية التي نص عليها نص القانون الحالي: الإعفاء من الضرائب والرسوم إلى غاية 31 – 12 – 2023 للعديد من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

إن الجزائر الجديدة التي ينادي بها رئيس الجمهورية، بتزكية شعبية فاز بها ذات 12 ديسمبر 2019، هي جزائر تصون البعد الاجتماعي للدولة الجزائرية، كما أوصى بذلك آباؤنا المجاهدون في بيان أول نوفمبر 1954، وهي

جزائر آلى فيها رئيس الجمهورية على نفسه ألاّ تنقطع جهود تنمية البلاد، وألاّ تثنيها تحديات مقاومة التغيير حتى تحقيق الأهداف التي تعهد بها وخير مثال واقعي على ذلك، هو تدشين مصنع "فيات" (FIAT) اليوم صباحا بوهران، قبل نهاية سنة 2023 كما وعد بذلك السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

إننا ونحن نقف صبيحة اليوم دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء الوطن في ذكرى 11 ديسمبر 1960، علينا نحن – كبرلمانيين وحكومة – أن نستلهم العزيمة ونقتدي بصيغة الشهداء والمجاهدين في نكران الذات لنواصل مع رئيس الجمهورية، توحيد الجهود والصف لتحسين البلاد وتنميتها رغم كيد الكائدين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

إن ثقافة العدمية الساعية لتثبيط العزائم ولهدم الروح الجماعية الإيجابية هي ثقافة فضحت سودويتها الألوان الفاتحة لقوانين المالية المتتالية من 2020 إلى 2024، والتي رغم الآثار السلبية العالمية لجائحة كوفيد على الاقتصاد العالمي، إلا أن قوانين المالية هذه عرفت أرقامها منحى تصاعديا، كان ولا زال له الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى الاستقرار الاجتماعي، من خلال التكفل بالشباب البطال ماليا لأول مرة ومن خلال تحسين التكفل بالطالب الجامعي ومن خلال رفع الأجور لسنتين متتاليتين للموظفين والعمال الجزائريين سنتي 2023 – 2024، وكثير من المكتسبات الاجتماعية التي لا يسع الوقت لذكرها وإنما آثرت أن أذكر بعضها، من باب أن الذكرى تنفع المؤمنين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

إن الأمن والاستقرار اللذين ننعم بهما في بلادنا هو نتاج تفاني وتضحيات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، عن جدارة واستحقاق، فتحية عالية لجيشنا، قيادة وضباطا سامين، وضباط صف وجنودا.

تحية لحامي الحمى الوطني في روحه والشعبي في انتمائه، شاكر لكم كرم الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى نحن، وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بوزيان زكراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيان زكراوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيد وزير المالية وزملاؤكم والطاقم المرافق لكم،

الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستهل مداخلتي برفع انشغالات وطنية وأخرى محلية تخص ولاية خنشلة.

I – وأبدأ بالصالح العام:

1 – إعادة النظر في سعر الإطعام المدرسي المقدر بـ 75دج الخاضع حاليا لكل الضرائب وخاصة القيمة المضافة فيصبح 40 دج كأساس، ناهيك عن الميزانية المسخرة لسنة 2023 التي لا تتساوى مع العدد الحقيقي للتلاميذ وكذا عدد الوجبات السنوية، فعلى سبيل المثال ولاية خنشلة 59 مليار سنتيم لـ 64000 تلميذ على 170 يوما دراسيا للسنة فيصبح المبلغ الحقيقي اللازم 81.6 مليار سنتيم بفارق نقص يقدر بـ 22.6 مليار سنتيم، ما يعادل 38 بالمائة نقصا من الميزانية المخصصة لهذه الولاية.

وهنا نطالب بإعادة النظر في إحصاءاتكم وإمكانية مراجعة القيمة الأساسية أو إعفاء هذه العملية من القيمة المضافة على الأقل، والتقرير أرسل إلى مصالحكم سابقا.

2 – إعادة النظر في سياسة الدعم وخاصة ونحن مقبلون على إقلاع اقتصادي كبير ونحن تحت طائلة إنتاج وطني مدعم طاقويا واجتماعيا.

3 – هل من سياسة مالية تتوازى مع الثورة الصناعية المقبلة وخاصة في إنتاج المواد الأولية المستخرجة من البترول التي تتطلب استثمارات ضخمة، ونحن مقبلون على إدماج إنتاجي وصناعي؟

4 – خصصت ولاية خنشلة مساحة معتبرة تفي بغرض الاستثمار في الهيدروجين الأخضر في بيئة نظيفة بالأطلس الصحراوي، قريبة من محطة توليد الكهرباء بصحراء

خنشلة. (وثيقة اختيار الأرضية على مستوى وزارة البيئة، إمكانية برمجة مشروع في هذا المجال).

5 – بماذا يوحي عدم التوازي بين رخص الالتزام واعتمادات الدفع بفوارق كبيرة، مثل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تطوير الرقمنة، السكن، التعمير والتهيئة، المدن الجديدة، في جدول الميزانية المعروض أمامنا؟

6 – نشكر السيد وزير الداخلية على الوفاء بعهده بالنسبة لإعادة ترميم المؤسسات التربوية الابتدائية المهترئة؛ والسؤال هنا أين مصير المتوسطات والثانويات؟

7 – الشكر موصول للسيد وزير التعليم العالي، لاستجابته لطلبة جامعة عنابة وإجابته كتابيا لمداخلتنا حول الموضوع وأتمنى أن تسود هاته الثقافة الإدارية كل الوزارات.

II – أما فيما يخص الشأن المحلي لولاية خنشلة:

نطالب بما يلي:

1 – إمكانية تسجيل السدود التي تمت دراسة بعضها، مثل: الراخوش، الوجلة، بودخان وملاقو بتامزة.

2 – فتح باب تسوية الملفات للعقارات الفلاحية العالقة وخاصة بالجنوب.

3 – إمكانية رفع التجميد عن الطريق السيار للهضاب تبسة مرورا بخنشلة.

4 – إمكانية تسجيل عملية إنجاز طريق مزدوجة لفك العزلة عن الوزن الثقيل لنقل المحاصيل إلى شمال المنطقة يربط ششار وصحراء خنشلة التي تمت دراستها.

والسيد وزير الأشغال العمومية مشكور على حرصه ومتابعته مشاريع الولاية من كثب.

5 – إمكانية تسجيل مستشفى تعويضي بقايس كون البناية قديمة تم إنشاؤها سنة 1989، من نوع البناء الجاهز.

6 – إمكانية تسجيل ميزانية للتحسين الحضري بالولاية.

7 – إمكانية تسجيل مشروع مسبح شبه أولمبي وآخر أولمبي ببلدية خنشلة مقر الولاية، وقاعات متعددة الرياضات لكل من بوحمامة وعين الطويلة وأولاد رشاش وششار والمحمل وبابار مقر كل دائرة بالولاية.

8 – المطالبة برفع التجميد عن مشروع المسرح الجهوي بخنشلة.

9 – يطالب فلاحو المنطقة الجنوبية بتسوية التسعيرة الكهربائية... بالمساواة مع جيرانهم بالجنوب الوادي وبسكرة.

وفي الأخير نتمنى أن نعرض قانون المالية لسنة 2025 بإمكانات ووسائل رقمية ترقى وتعبر عن مستوى وزارة المالية وبأرقام تجارية تعبر عن إقلاع اقتصادي جزائري جديد.

شكرا على حسن الإصغاء وبارك الله لكم وفيكم.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار في الجزائر وفلسطين.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم، على الله نتوكل وبه نستعين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء الأفاضل، والوفد المرافق لهم،

أسرة الإعلام.

تحية طيبة وبعد؛

يتزامن هذا اليوم الخالد 11 ديسمبر 1960، إذ نترحم على الشهداء الأبرار ونتمنى الصحة والعافية للمجاهدين، وكذا العدوان الغاشم والإبادة الجماعية على قطاع غزة، إذ نترحم على شهداء غزة وكذا فلسطين ونشيد بالتضامن اللامحدود للشعب الجزائري وكذا مواقف السيد الرئيس عبد المجيد تبون، الخالدة التي سيكتبها التاريخ في سجلاته الذهبية.

موضوعنا اليوم هو مناقشة قانون المالية لسنة 2024، سأعتمد في معالجة هذا القانون على شقين: المحلي والوطني.

أما على الصعيد المحلي:

أدعو السيد الوزير، وزير المالية من خلال التحيكم (Arbitrage) إلى خلق برامج تنموية خاصة بالولايات الحدودية، مثل تبسة التي يعاني شبابها الأمرّين مثل البطالة.

– تأهيل المعابر الحدودية بصفتها الواجهة الخارجية للبلد، مثل مركز بوشبكة وبتيتة ورأس العيون.

– غياب التهيئة العمرانية لتبسة وكذا بلدية بئر العاتر.

– الهياكل متوفرة ولكن الأطباء المختصين (غير موجودين) في كثير من البلديات.

السيد الوزير، هناك مشكل عويص:

– منحة البطالة الآن للطلبة الجامعيين، نحصي عزوف نحو 4000 طالب جامعي من جامعة تبسة، لماذا؟ للاستفادة من منحة البطالة، يترك مقاعد الدراسة في الجامعة من أجل أن يستفيد من منحة البطالة، هذا المشكل لا بد له من حل.

موضوع السكن: استفادت تبسة في السنة الماضية (2023) من 300 سكن اجتماعي، تبسة فيها ما يقارب مليون نسمة، تستفيد من 300 سكن اجتماعي، حيث بئر العاتر وحدها تحصي 24 ألف طلب، بلدية واحدة تحصي 24 ألف طلب.

التكفل الصحي: خاصة في التخصصات، إذ نسجل وجود الهياكل ولكن أكرر: غياب المختصين.

– الرفع من ميزانية الولاية، إذ نسجل ضعفا كبيرا فيها، مما يؤثر على معالجة النقاط السوداء بها.

النقطة الأخيرة في الجانب المحلي:

– تخصيص نسبة 5٪ من مداخيل مصانع الفوسفات لصالح البلدية المتواجد بها المحجر، توجه هذه النسبة للبنى التحتية في البلدية، فمدينة بئر العاتر تستعد لاحتضان مشروع عملاق "بلاد الحدبة"؛ الذي نأمل من خلاله زيارة رئيس الجمهورية في الأشهر القادمة، مثل غار جبيلات في تندوف ومنها تشهد الولاية وثبة تنموية وترصد لها أغلفة مالية معتبرة.

أما على الصعيد الوطني:

سأحصي ثلاث نقاط:

النقطة الأولى، الأمن الغذائي:

للنهوض بالأمن الغذائي، لا بد من توفير شروط علمية، مثل إنشاء شعب مختصة في زراعة الحبوب والأعلاف وإنتاج الحليب وكذا الخضروات وكل ما يتعلق بالاستهلاك اليومي للمواطن.

الأمن المائي:

نشيد بالمجهودات الجبارة فيما يخص تحلية مياه البحر على مستوى المدن الساحلية واهتمام رئيس الجمهورية الشخصي بهذا الملف. و تبقى المدن الداخلية تحتاج إلى توصيلات، مثل بني هارون، تبسة عبر خنشلة وعين البيضاء.

الفوترة:

من أجل ضمان وصول المواد ذات الاستهلاك الواسع للمواطن وتفادي مشكل عدم الفوترة الذي يستنزف الخزينة ويثقل كاهل المواطن.

صحيح أن قانون المالية لم يأت بضرائب جديدة، لكن الضرائب الموجودة حاليا تحول دون تحقيق تعاملات تجارية ترتقي بالقضاء أو التقليص من السوق الموازية.

في الأخير، هناك إرادة سياسية قوية من أجل ضمان حياة كريمة للمواطن، فأجندة الرئيس جد ثرية، فاللهم نسأل التوفيق له وكل من يخدم هذا البلد بإخلاص، آمين.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا جزيلا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الناصر زناقي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر زناقي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أغتنم هذه الفرصة بمناسبة الذكرى 11 ديسمبر، باعتبارها محطة حاسمة في ثورتنا المجيدة للترحم على أرواح شهدائنا الأبرار.

بداية:

إن قانون المالية لسنة 2024 عكس الصورة الواضحة لاحتياجات المواطن، ومراعاة ظروفه المعيشية وكذلك عزز المكاسب التي تحققت، وهذا كله يهدف لتحقيق التنمية، كما لا ننسى الإشادة بما تحقق على أرض الواقع من تكريس للطابع الاجتماعي للدولة والمكتسبات الاجتماعية، رغم تراكمات الأوضاع الاقتصادية العالمية، وهذا كله بالنظرة المتبصرة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتجسيدا لالتزاماته في العديد من التدابير التي تسمح بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وأذكر منها:

– رفع المنح لجميع الفئات.

– العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

– رقمنة مختلف القطاعات.

– الإصلاح الضريبي وعدم فرض ضرائب جديدة.
– زيادة نفقات الاستثمار لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.
– تعزيز قاعدة البنية التحتية.
– وكل ما جاء به قانون المالية لسنة 2024، من شأنه أن يحافظ على التوازنات المالية للدولة.

وبما أننا في مناقشة قانون المالية لسنة 2024، والذي اتضح من خلاله تحسن في أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني، وجب علينا التطرق للجانب المحلي، إذ تعتبر ولاية بني عباس من الولايات الشاسعة المساحة.

وكما يعرف الجميع أنها بحاجة إلى بنية تحتية مناسبة لتكون لدينا نظرة استشرافية لمستقبل هاته الولاية، كي تكون في مصاف الولايات الأخرى وكذلك للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني واستغلال إمكانياتها، لذا يستلزم علينا:

1 – ترقية النشاط الجوي بتسجيل عملية إنجاز مطار جديد والذي تمت به الدراسة بدلا من إمكانية صرف أموال عمومية باهظة على المدرج الحالي، والمنتهية به الأشغال منذ أكثر من 13 سنة، ولم يدخل حيز الخدمة لحد الساعة والتي زارته عدة لجان مختصة وأبدت رأيها بأنه غير قابل لاستقبال طائرات ذات الحجم الكبير، والذي صنف أنه ذو استعمال محدود فقط لنشاط العمل الجوي والإجلاء الصحي وعمليات الإنقاذ.

2 – التأكيد كذلك على تسجيل عاجل لعملية إنجاز الطريق الرابط، دائرة تبلبالة –بني عباس، رغم عدة تدخلات والتماسات لنا للجهات المختصة، إلا أنه لم يتم إطلاق النور لهذا المشروع الحساس، لأن هاته الدائرة تعتبر غير مربوطة بمقر الولاية.

3 – أما بخصوص تأمين بلدية بني عباس بالمياه ونظرا للظروف المناخية ونقص الأمطار وجفاف وادي الساورة والذي ترتب عليه قلة وملوحة المياه بالمنطقة، مما أثر سلبا على منسوب مياه الشرب والسقي، مما عرّض واحات بني عباس المعروفة بجمالها وسحرها الطبيعي للانقراض، وجب علينا تسجيل عمليات تحويلات كبرى لتأمين هذا المورد الطبيعي الحيوي، وللإشارة بني عباس، تزود من منبع وحيد وهو عين سيدي عثمان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد وزير السكن، على الزيارة الناجحة التي قام بها لولاية بني عباس، ومن هنا نلتمس من السيد وزير الأشغال العمومية وكذا السيد وزير الري برمجة زيارة لهاته الولاية، للدفع بعجلة التنمية المحلية.

كل هذا لا ينقص من عزيمتنا أو عزيمتكم ولا في آمالنا للنهوض بهاته الولاية.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، مستقرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد شيتو، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد شيتو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
إطارات مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، لا يسعنا في مقامنا هذا إلا الترحم على أرواح ضحايا مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وكذا ضحايا العدوان الصهيوني على غزة الأبية الصامدة.

بعد تصفحنا لنص قانون المالية لسنة 2024، نثمن ما جاء به للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال تعزيز مداخيل الأسر وزيادة أجور المستخدمين وإحداث وتثمين منحة البطالة ورفع منحة التقاعد والمعاشات، كما تسعى السلطات العمومية لترقية الاستثمار وبعث المشاريع المهيكلة ومراجعة الضريبة على الدخل الإجمالي، وكل هذا بفضل السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتي فتحت آفاقا واسعة للتنمية المستدامة والارتقاء بالحياة الاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وهذا ما يدفعنا لطرح بعض الانشغالات الضرورية لولايتنا إن ڤزام الحدودية.

– طلب تسجيل الشطر الثاني لمشروع تحويل المياه الصالحة

للشرب من تنزروفت إلى بلدية تين زواتين.

– طلب تسجيل الشطر الثاني لمشروع حماية مدينة إن قزام من الفيضانات.

– طلب تسجيل ما تبقى من الطريق الوطني إن قزام تمنراست.

– طلب تسجيل مشروع الطريق إن قزام – تين زواتين.

– طلب تسجيل عيادة متعددة الخدمات في تاوندات البعيدة عن مقر البلدية 90 كلم، وبها كثافة سكانية لا بأس بها وتابعة لها مناطق رعوية للسكان الرحل.

– طلب صيانة مستمرة من طرف (DTP) للطريق الوطني تمنراست تين زواتين.

هنا أفتح قوسا: اعتدنا أن نقوم بإصلاح الطريق، نتعب وننفق عليها مبالغ مالية كبيرة ثم ننساها.

بودنا، سيدي معالي الوزير، أن تنظر إلى هذا المشكل وذلك بالاتصال بمديرية الأشغال العمومية، كل واحد يراقب من هو تابع له تظهر حفرة في الطريق ثم تأتي الثانية حتى تصبح تلك الطريق – التي خسرنا من أجلها مبالغ معتبرة – تذهب في مهب الرياح، وعوض أن تصبح المدة قياسية كبيرة، تتقلص مدة معيشتها إلى 50٪ أو 60٪ وخاصة الطرق الصحراوية التي لا يزورها المسؤولون، معناها طرقات الظل.

– نطالب بدعم ميزانيات المؤسسات الاستشفائية للصحة الجوارية (EPSP)بإن قزام وتين زواتين؛ على الأقل حتى استلام المستشفيين اللذين هما في طور الإنجاز، هنا أريد أن أؤكد قليلا، أن هاته (EPSP) لا تحل محلّ المستشفيات، سيدي الوزير، فميزانياتها ضئيلة وخدماتها كبيرة والمسافات أنت على علم بها 300 كلم من قرية إلى قرية، مواعيد التلقيح... يأتون من كل جهة ويقطعون مئات الكيلومترات في طرق هشة، سيارات الإسعاف ليست متوفرة، تعطيلات وقطع الغيار أثمانها جد باهظة.

بودنا أن توفروا لهم – على الأقل – الإمكانيات إلى غاية إنجاز المستشفيات التي نحن بانتظارها.

وشكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر.

المجد والخلود للشهداء الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عز الدين هبري، فليتفضل مشكورا... غائب.. إذن الكلمة للسيد عبد الرحمان بلعيد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان بلعيد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2024، بداية وفي مستهل هذا التدخل بودي أن أحيي، بكل فخر واعتزاز، صمود الشعب الفلسطيني الأعزل في مجابهة حرب الإبادة التي ينتهجها الصهاينة ومن ورائهم الدول الغربية.

وبصفتي جزائريا، أعتز بموقف الدولة الجزائرية بقيادة، السيد الرئيس عبد المجيد تبون.

وبالرجوع لقانون المالية لسنة 2024، فإنه لم يخرج عن سياق سياسة الدولة الاجتماعية وهذا بدعم القدرة الشرائية للمواطن من خلال العديد من الإجراءات والتدابير، ومن بين هذه الإجراءات مواصلة الزيادة في الأجور.

عمليات التوظيف التي مست العديد من القطاعات وهو ما يكرس ويعزز البعد التضامني للدولة الجزائرية والطابع الاجتماعي لها.

ولا يسعنا أيضا إلاّ أن نثمن مجهودات الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بالحفاظ على المقدرات المالية وترشيد استغلالها وذلك بمحاربة كل أشكال الفساد وتحسين الوضعية المالية العمومية ووقف تآكل احتياطات الصرف بكبح الاستيراد الذي كان أحد هاته الأسباب.

نثمن أيضا سعي الدولة لخلق مصادر تمويل خارج المحروقات، وذلك بالاستثمارات الضخمة ومنها استغلال منجم غار جبيلات والعديد من المناجم الأخرى، لكن رغم كل هذه المجهودات التي بذلتها الحكومة والتي مست شريحة معتبرة من المجتمع، لكن هناك فئات همشت ولم تأخذ حقها، منها أصحاب العقود المنتهية، التي تعاني الويلات والتي تناشد رئيس الجمهورية لإنصافها.

إقصاء شريحة كبيرة من الشباب من منحة البطالة، كونهم كانوا مؤمنين وهم حاليا بطالون.

في ظل هذه الميزانية الضخمة، نرجو أن تكون هناك أولوية للولايات العشر الجديدة التي لا زالت تعاني العديد من النقائص، وبالأحرى تخصيص ميزانيات إضافية على غرار ولايتي خنشلة وتيسمسيلت ومؤخرا ولاية تندوف لرفع الغبن عن هذه الولايات.

بصفتي ممثلا عن ولاية المغيّر التي تعاني العديد من المشاكل في العديد من القطاعات:

أولا، مجال السكن:

– رفع الإعانة المقدمة من طرف الدولة بخصوص السكن الريفي والتخصيصات الاجتماعية من 70 مليونا إلى 100 مليون في الشمال، ومن 100 إلى 150 مليونا في الجنوب، نظرا للغلاء الفاحش لمواد البناء.

– رفع حصة الولاية من السكن الاجتماعي، الحصص الممنوحة غير كافية، نظرا للكم الهائل من الطلبات.

ثانيا، مجال الأشغال العمومية:

– إدراج الجزء المتبقي من ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في ميزانية 2024 وتخصيص عمليات تدعيم الطريق الحالي، لأن أجزاء كثيرة منه أصبحت غير صالحة وذلك بسبب ظاهرة صعود المياه.

ثالثا، مجال الري:

– بما أن رئيس الجمهورية، في اجتماعه مع الحكومة شدّد على أهمية استغلال المياه المستعملة:

– هناك ملف كامل وشامل بخصوص محطات تصفية المياه على مستوى وزارة الري، نرجو من دائرتكم الوزارية أن تفرج عن هذا المشروع في أقرب وقت، لأن هذا المشروع يعتبر أهم مشروع لهذه الولاية، لأنه يمس العديد من القطاعات: الفلاحة، الري، الصحة، والبنية التحتية، كل هذه القطاعات متضررة بشكل كبير من هذه الظاهرة.

رابعا، قطاع الصحة:

– الإسراع في إنجاز غرفة الإنعاش، لأن الولاية بأكملها تفتقد غرفة إنعاش، وزير الصحة أعطى وعدًا بأن تدخل الخدمة قبل نهاية سنة 2023، ونحن على مشارف سنة 2024 ولا جديد يذكر.

– المطالبة بإنشاء مستشفى الأم والطفل.

– تجهيز عيادتي أنسيغة وسيدي خليل اللتين هما عبارة عن هياكل دون روح مغلقة إلى حد الساعة.

خامسا، في مجال النقل:

– إفتقار بلدية مقر الولاية إلى محطة نقل المسافرين.

– إفتقار الولاية إلى محطة قطار التي أصبحت من الضروريات.

– إنشاء مؤسسة النقل الحضري على غرار باقي ولايات الوطن.

سادسا، مجال الفلاحة:

– إعادة بعث الدعم الفلاحي بالصيغة القديمة التي أثبتت نجاعتها، خصوصا في منطقة وادي ريغ، لأن الصيغة الحالية لا تلبي احتياجات الفلاح.

سابعا في مجال البيئة:

– المطالبة بإنجاز مفرغة عمومية، لأن الولاية بأكملها تفتقر إلى مفرغة عمومية.

– اتخاذ تدابير لحماية البحيرات التي غزتها مياه الصرف الصحي.

وفي الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورا.

السيد جلول حروشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد صالح قوجيل الموقر،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الجمع الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد صادفنا اليوم ونحن بصدد مناقشة قانون المالية لسنة 2024، الذكرى 63 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 المجيدة، فهي محطة متجددة مع التاريخ ومع الذاكرة الجماعية

للأمة، نستحضر فيها عظيم تضحياتنا ونستلهم منها العبر والعظات، فرحم الله شهداءنا وشهداء غزة.

يأتي نص هذا القانون بميزانية معتبرة تعد الأولى من نوعها والتي قاربت 110 ملايير دولار، حيث حملت أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والميزانياتي لسنة 2024، فضلا عن آفاق سنتي 2025 و2026.

ولقد صاحب إعدادها سياق عالمي طبعته التغيرات الدولية والجيوسياسية والذي ما فتئت الجزائر أن تكون بمنأى عنه.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

أقول وأنا متحمل ومثقل بهذه الأمانة التي حملّني إياها سيادة الرئيس –حفظه الله– وأنا أتطلع لأكون في مستواها، ومستوى ثقته الغالية التي وشحني بها، ومستوى طموحات وآمال أهلنا في ولايتي، أدرار، وآمال أبناء وطننا الغالي في هذه المؤسسة الدستورية الممثلة للشعب في أعلى درجات التمثيل، مجلس الأمة الموقر، والذي يرأسه المجاهد صالح ڤوجيل.

لذا، فإني محييا ومقدرا كل الجهد وكل التفاني لتحقيق التنمية المرتبطة بربوع مناطق الوطن بكل الولايات من الشرق إلى الغرب، من الشمال إلى الجنوب، أقول بكل الولايات الحديثة منها والقديمة، لنكسب رضى الله أولا، ونحظى بتحقيق آمال أهالينا ونكون عند حسن ظنهم.

كل ذلك، لا يزيدنا إلا عزة وفخرا واعتزازا برئيسنا، السيد عبد المجيد تبون، وببرنامجه الطموح والذي كان المواطن دائما هو الهدف الأسمى، وأن الدولة لن تتخلى عن طابعها الاجتماعي، فهنيئا لنا جميعا، وبكل الرجال الذين اختارهم السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لنكون جميعا من حوله في هذه المعركة الكبرى، معركة بناء الجزائر الجديدة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

يُبقي نص القانون على النهج الذي سطرته السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز الديناميكية الاقتصادية مع الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، كتعزيز القدرة الشرائية رغم التقلبات التي عرفتها مختلف الأسعار في الأسواق العالمية، ومراجعة الشبكة الاستدلالية للمرتبات في قطاع الوظيفة العمومية وتثمين منحة البطالة ومعاشات التقاعد.

أما على صعيد المؤسسات، فإنه لم يدرج في نص هذا القانون أية أعباء جبائية إضافية، وهو بذلك يسعى إلى توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين من خلال تبسيط الإجراءات الجبائية لتحسين مناخ الأعمال.

ومن هنا، نثمن وبصوت عال، التدابير التي حمل طياتها نص قانون المالية لسنة 2024، إلا أننا نوصي بما يلي:

1 – محاولة تدارك النقص الملاحظ والفادح على مستوى شبكات الطرقات بالجنوب والجنوب الكبير، حيث إن مجهود الدولة موجود، لكن يبقى اهتراء شبكات الطرقات مشكلا يؤرق المواطن والدولة، على حد سواء.

2 – إضافة حصص معتبرة من أنواع صيغ السكن، خاصة بولايات الجنوب.

3 – وضع استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الصحة وذلك بإشراك جميع الفاعلين.

4 – إضافة عدد معتبر من الرحلات من وإلى الجنوب بطائرات كبيرة الحجم وبأوقات النهار.

5 – تسوية أراضي المواطنين الذين سجلت أملاكهم ضمن حساب المجهول وذلك بإعادة النظر في تمديد الآجال القانونية.

6 – الاعتناء بنظام السقي بالفقارة وتصنيفها باعتبارها موروثا ثقافيا.

7 – وأخيرا، سيدي وزير المالية، إلى أين وصل مشروع دراسة وإنجاز المعهد الإسلامي بأدرار؟

تلكم هي أهم الملاحظات التي حاولت تسليط الضوء عليها، شاكرا للجميع كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد يعقوب بلكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد يعقوب بلكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي وزير المالية،

نظرا لكل ما تبذله الدولة من أجل راحة المواطن والعيش حياة كريمة، وهذا يتجسد في قانون المالية لسنة 2024، وإرادة السيد رئيس الجمهورية الواضحة بكل القطاعات، إلا أنه وبالولايات الجديدة، نذكر على سبيل المثال ولاية المنيعة، لا ننكر ما قدمه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من رصد لأموال كبيرة لهاته الولايات.

لكن كل ما نجده هو، سيدي الوزير، يقول المثل "عندما تعطيني الطعام أعطني الملاعق"، تكمن إشكاليتنا في التسيير، والذي ينظم لنا هذه الأمور غير موجود، حظيت الولايات الجديدة بمبالغ كبيرة، إلا أن الذي يسير غير موجود، والذي هو ظاهر؛ التوظيف كله توظيف جديد في الولايات الجديدة، لما تأتي لترى تجد مديرا كان منتدبا رئيس مصلحة، تجد الوالي كان واليا منتدبا أو كان أمينا عاما، أو كان كذا، تجد رئيس الدائرة الشيء نفسه كان أمينا عاما في بلدية، لهذا نتمنى في الولايات الجديدة أن تكون هناك التفاتة إليها، فالولايات الجديدة كالطفل الصغير، لكي يمشي يجب مسايرته مع أناس تسير، لأن هذه الأموال التي رصدت للولايات الجديدة ستنتهي بعد 10 سنوات، فميزانية سنة 2024 ستنتهي في سنة 2030، من بينها وزارة السكن، نشكر السيد وزير السكن، بحيث كانت زيارته في سنة 2022، لحد الآن نحن نبحث عن رخصة إنشاء تجزئة السكن الريفي، التي هي بين وزارة المالية ووزارة السكن ووزارة الداخلية، فهي لم تصدر بعد.

وبخصوص مديرية التجهيز؛ كذلك نشكر مدير التجهيز لولاية المنيعة، لديه مبالغ مالية كبيرة، وما ينقص سوى التوظيف، وليس هو من يسير كل هذه الأمور، فهو يسعى جاهدا، ونتمنى أن يكون لديه توظيف.

كذلك قطاع الفلاحة، ولاية المنيعة ولاية فلاحية بامتياز، نتمنى كذلك على مستوى الوظيف العمومي، الموظف لا يستفيد من الإعانة الخاصة بالاستصلاح، ومعظم ساكنة ولاية المنيعة فلاحون، هناك من عنده أرض فلاحية باسم عرفي ويريد أن يسوي طابعها، لكنه يقع في مشكلة، على أساس يقول لك أنه موظف لو يوظف وتسوى له الإجراءات فمن المحتمل أن يغادر وظيفته ويلتحق بمجال آخر، نتمنى أن تنظروا في هذه الصيغة.

كذلك إدراج ربط المحولات الكهربائية، فسونلغاز بعد أن توصل الكهرباء إلى المستثمرة الفلاحية، لذا يقال بأن المحول الكهربائي على عاتق المستثمر الفلاحي، فنتمنى لو تكمل خيرها وتبقى على عاتق سونلغاز ويدفع المستثمر مستحقاتها بالتقسيط، هذه المشكلة، ستحل لو يدفع بالتقسيط.

الاستفادة من الدعم الفلاحي؛ يقال له لكي تستفيد من الدعم الفلاحي يشترط عليك الشرط الفاسخ، كنا نتمنى ألّا يكون لزام الشرط الفاسخ، فقط عندما تقدم منتوجك يمنح لك الحق في هذه الاستفادة.

كذلك مديرية التنظيم والشؤون العامة، نقولها بكل صراحة، بالنسبة لنا في ولاية المنيعة تسمى مديرية التعطيل وليست مديرية التنظيم، واسمحوا لي على هذه العبارة، لأن كل شيء معطل، رخصة الحفر تتعطل، رخصة الشرط الفاسخ الشيء نفسه، كل شيء تعطل، نتمنى أن تنظروا في هذا الإشكال.

كذلك الأشغال العمومية، لدينا مديرية الأشغال العمومية في ولاية المنيعة، تملك طاقما، ما شاء الله، نتمنى أن يكون الطريق الوطني رقم 1 المزدوج، لم تنته دراسته، طالت منذ البداية، نتمنى أن يقسم إلى أشطر ذات مسافة 30 كلم أو 50 كلم، ويوكل لهذه المديرية لأنه في حدود قدرتها، وإن شاء الله، سيسير.

عندنا في قطاع النقل، محطة نقل المسافرين، نتمنى أن يتم إدراجها، فالمنيعة ليس لديها محطة نقل المسافرين...

السيد الرئيس: شيء جيد أن تراجع هذه الوضعية بولاية المنيعة؛ نطلب تسجيلها على مستوى حكومتكم من أجل المتابعة وبغرض معرفة الحقيقة؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد بلعياشي.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،
السيد المدير العام للجمارك المحترم والوفد المرافق له،
السادة إطارات الدولة السامية،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الحمد لله، الحمد لله بلا سبب والحمد لله بلا طلب والحمد لله بلا عتب والحمد لله حتى يرضى والحمد لله بعد الرضا.

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، أما بعد؛

يطيب لي أن أعرض على سيادتكم الموقرة، تدخلي هذا والجزائر اليوم تسير بخطى ثابتة وواثقة نحو مستقبل واعد في ظل السياسة الرشيدة وتحت توجيهات القيادة العليا للبلاد، وبعد تحقيق مجمل التزامات السيد رئيس الجمهورية، 54 في مجملها وبداية قطف ثمارها ومعاينة انعكاساتها على أرض الواقع.

السيد الوزير، إن هذه المكتسبات تستلزم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمحاربة التضخم وارتفاع الأسعار والذي سيحول دون استفادة المواطن البسيط من هذه المكتسبات فمختلف القطاعات الوزارية انطلاقا من دائرتكم الوزارية، مرورا بالتجارة، الفلاحة، الصناعة وغيرها، مدعوة لتنسيق الاستراتيجيات وبرامج العمل لضمان استقرار الأسعار ومواصلة مكافحة المضاربة.

سيدي الوزير،

إن الميزانيات المعتمدة حاليا في إطار القانون رقم 18 – 15 والذي جعلها ميزانية أهداف مع وضع آجال استهلاك الاعتمادات المالية المخصصة قبل نهاية السنة المالية، هو الأمر الذي يستلزم التكفل به من طرف وزارة المالية، ونحن على مشارف نهاية السنة المالية 2023، في حين أن معظم المشاريع التنموية لم تحقق أو في طريق الإنجاز لبطء الإجراءات وتعقيداتها مع اقتراح أن تكون هناك مرحلة استثنائية لهذه الفترة.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع قانون المالية هذا وما يتضمنه من أحكام تخص التصريح الإلكتروني للجمارك، تعكس مرة أخرى انخراط مصالح الجمارك في مسعى القيادة العليا للبلاد، إلى تعميم الرقمنة وذلك بالعمل على وضع نظام معلوماتي جديد للجمارك؛ هذا الجهاز الذي تعددت مهامه وإنجازاته، سواء في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين والمصدرين أو في مجال مكافحة الغش الجمركي والتهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود يحتاج منتسبوه حاليا إلى مراجعة قانونه الأساسي وتوفير مزيد من الحماية لمنتسبيه عند تأدية مهامهم وتعزيز صلاحياتهم، مع مراجعة نظامهم التعويضي وزيادة أجورهم خاصة في ظل التوجه الجديد للجزائر الجديدة.

سيدي الرئيس الفاضل،
السيد الوزير المحترم، ممثل الحكومة،

أستغل هذه السانحة من خلالكم لأنقل بعض انشغالات ساكنة ولاية تلمسان؛ هذه الولاية الحدودية المجاهدة، انشغالات ترتبط أغلبيتها بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة والتي نذكر منها:

قطاع الطاقة:

تسجل ولاية تلمسان أكثر من 10 آلاف ساكن بدون كهرباء وأكثر من 11 ألف طلب تزويد بالغاز، معظمهم في المناطق النائية، حيث قدرت الاعتمادات الواجب توفرها لمعالجة هذه الانشغالات بـ 7 ملايير دينار والتي نرجو توفيرها من طرف دائرتكم المعنية.

قطاع الموارد المائية:

تشهد شبكة المياه الصالحة للشرب لولاية تلمسان حالة اهتراء كبيرة وتسجيل عدد نقاط التسربات الكبيرة 50٪ –سيدي الوزير المحترم– بها تسربات كبيرة وهو ما أدى إلى إهدار هذه المادة الحيوية التي خصص لها السيد رئيس الجمهورية، أولوية واهتماما كبيرين، لا سيما محطة تحلية مياه البحر بهولاين وسوق الثلاثاء، حيث تحتاج هذه الصيانة والتجديد إلى 1 مليار دينار.

قطاع الأشغال العمومية:

تشهد شبكة الطرق هي الأخرى على مستوى ولاية تلمسان، تصدعات وحفرا وتدهورا في عدة مناطق، والذي كان محل سؤال شفوي موجه للدائرة الوزارية المختصة، بالإضافة إلى الضرورة الملحة إلى إعادة الاعتبار للوجه العمراني والتاريخي والجمالي للمدينة القديمة بتلمسان بإعادة تجديد وتهيئة البنايات القديمة، مع برمجة وتجديد الواجهة البحرية لمدينة الغزوات، نافذة البحر الأبيض المتوسط.

كذلك برمجة تهيئة واد ڤاليان بالحناية عند المدخل الشمالي لولاية تلمسان المقر، والذي أصبح يشكل خطرا

على الساكنة وتهيئة طريق واد السكاك أيضا؛ هذا الوادي الذي كان في يوم من الأيام ممر الأمير عبد القادر.

مشكل العقار وتحرير الشهادات الإدارية المجمدة بقرار ولائي، مع التسريع في تسويق الدفاتر العقارية وهو الأمر الذي أصبح يشكل هاجسا...

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الهاشمي دبابش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الفاضل،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة الإطارات السامية للوزارة،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

بداية، وبمناسبة ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، كما لا ننسى إخواننا في فلسطين الجريحة التي تغتال وتتعرض لأبشع أنواع الجرم، خاصة ونحن اليوم نحيي الذكرى الـ (75) لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالرجوع إلى موضوعنا تحت شعار الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وعلى المكتسبات الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، موازاة مع تشجيع الاستثمار والدفع بعجلة الاقتصاد بعيدا عن الريع البترولي تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حيث وبالرغم من الزيادات العالمية في أسعار المواد الأولية وتقلبات سوق الطاقة، جاءت تدابير نص قانون المالية لسنة 2024، تتمحور أساسا حول أولوية المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين بالأساليب المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية عبر مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي، وكذا زيادة رواتب الموظفين وإعادة تقييم منحة البطالة، وكذا رفع مختلف المنح الموجهة لمختلف الفئات كمنحة الطالب الجامعي ومعاشات التقاعد.

وفي معرض تناولنا لمواد قانون المالية لسنة 2024، نود أن نشير إلى بعض النقاط الحيوية:

أولا، قطاع النقل: الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية وأهم قطاعات البنية التحتية، نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والدول، حيث وجود قطاع نقل فعّال سيلعب حتما دورا محوريا في التنمية من خلال تسهيل عمليات التبادل في إطار دعم التحرك السريع نحو التنمية المستدامة، وتجربة الجزائر مع النقل أثبتت حتمية تدخل الدولة في القطاع وخاصة النقل البري، سواء بين الولايات أو وسط المدينة وإعادة خلق سياسة تخدم بالدرجة الأولى احتياجات ومصلحة المواطن.

ثانيا: على الدولة إنشاء أسواق كبيرة مرجعية بين الولايات وسن تشريعات لوضع السياسات التوجيهية ومراقبة وتنظيم السوق وحماية المستهلك ومحاربة الجرائم المختلفة من احتكار ومضاربة وغيرها، وهذا كله لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إما منسجمة مع الاقتصاد أو مصححة له لإحداث الآثار المرغوبة وهذا للتحكم في الأسعار وتوحيدها وطنيا.

وبالنسبة لولايتي العزيزة، بسكرة، نطلب من معاليكم:

1 – تخصيص مبالغ مالية لإنجاز ازدواجية الطريق الولائي رقم 64 الرابط بين أوماش وطولڤة وكذا ازدواجية الطريق الولائي رقم 61 الرابط بين ليوة وطولڤة.

2 – إنجاز خط مونوراي يربط بين جامعة شتمة والجامعة المركزية إلى غاية المطار، مرورا بمختلف التجمعات الأساسية بوسط المدينة لتخفيف العبء المادي عن المواطن، من جهة، والقضاء على الاختناق المروري بالمدينة من جهة أخرى.

3 – تخصيص أغلفة مالية لإعادة الاعتبار للمعالم السياحية المتواجدة بمختلف بلديات الولاية، خاصة أن عروس الزيبان تزخر بعدة معالم سياحية وأثرية، ثقافية، دينية، تاريخية وحموية.

كما نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية ، وعلى رأسها السيد والي الولاية، في تسريع وتيرة

التنمية بالولاية، وكذا إعادة الاعتبار لمداخل المدينة، وكذا البنى التحتية وإعطاء الطابع الجمالي الحضري الذي يليق بعاصمة الزيبان.

وفي الأخير نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ومخرجات مجلس الوزراء يوم أمس، فيما يخص تشجيع الاستثمارات الفلاحية وفتح المجال للشركات، الذي يهدف إلى تعزيز الإنتاج الفلاحي وتنويعه؛ وبالتالي، تحقيق الأمن الغذائي وبناء اقتصاد قوي.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

عاشت الجزائر حرة، عزيزة، شامخة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نكتفي بهذا القدر من التدخلات، ولا يزال أمامنا سبعة عشر مسجلا في قائمة المتدخلين بخصوص مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، إضافة إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛ سنواصل أشغالنا غدا، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف صباحا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء

محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين
المنعقدة يوم الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445
الموافق 12 ديسمبر 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير المالية؛
– السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
– السيدة وزيرة الثقافة والفنون؛
– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد وزير المالية، كما أرحب بالسيدات والسادة الوزراء المرافقين، أرحب أيضا بالطاقم الإداري المرافق، وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا صبيحة هذا اليوم مواصلة المناقشة العامة لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، ومباشرة الكلمة للسيد عبد النور درڤيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد النور درڤيني:

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،
السيدة الوزيرة،
زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الإطارات المرافقة لكم،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم، سلام ربي والنبي عليكم.. (أزول فلاون)..

تتزامن مناقشتنا اليوم لهذا النص مع إحياء الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحييه هذه السنة وإخواننا في فلسطين يعانون أبشع الجرائم ضد الإنسانية، أمام مرأى ومسمع القوى نفسها التي تتغنى بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وإننا لنترحم على أرواح شهداء هذه القضية العادلة.

أما بعد؛ نناقش اليوم أهم قانون في البلد وهو قانون المالية لسنة 2024.

تقارب ميزانية الدولة لسنة 2024، 112 مليار دولار، وتعتبر أكبر ميزانية في تاريخ الجزائر المستقلة، غير أن 82٪ مخصصة للتسيير مع إجراءات عديدة وامتيازات جبائية لصالح التجار وبعض المستوردين، فلا أحد ينكر الطابع الاجتماعي الذي يطغى على التدابير المتخذة، لكن هل حقا تم صياغة هذا النص احتراما لأحكام القانون العضوي رقم 18 –15 المتعلق بقوانين المالية فيما يخص تنفيذ المعايير التي على أساسها يتم توزيع الاعتمادات باعتماد ميزانية الأهداف والنتائج؟

سؤال آخر لا بد من طرحه، هو: لماذا لم يتم احترام التعليمة الصادرة من وزارتكم شهر ماي الماضي والموجهة إلى كل الوزارات والمؤسسات العمومية فيما يخص ترشيد النفقات العمومية والتحضير لميزانية 2024؟

كيف يمكننا بناء منظومة اقتصادية حقيقية ونحن عاجزون عن احترام تعليمات وقرارات وزارية لترشيد النفقات العمومية؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أقول كذلك لماذا لم تحترم المادة 72 من القانون نفسه التي تجبر الحكومة على عرض – أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية – تقرير حول وضعية الاقتصاد الوطني وحول التوجهات الكبرى لسياستها الاقتصادية؟

أكثر من ذلك، السيد الوزير، ألا تجبركم أحكام المادة 26 من القانون بتقديم – أمام لجنة المالية للبرلمان – الاعتمادات المالية التي ألغتها الحكومة في ميزانية 2023 وتسوية الوضعيات المالية التي عدلتها خلال السنة المالية 2023؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أما فيما يخص الشق التنموي لولاية بجاية، لقد كثر الحديث عن مشروع إنجاز المركز الاستشفائي الجامعي لبجاية الذي تم تجميده كباقي المشاريع الحيوية والهيكلية من قبل العصابة الحاكمة في 2015، أعيد وأكرر هذا المطلب المشروع وهو مطلب المجلس الشعبي الولائي لبجاية، وكذا مختلف الفاعلين والمهنيين المتدخلين في قطاع الصحة في الولاية والمتمثل في إعادة بعث هذا المشروع وهذا لا يعني أننا ضد تسجيل مشاريع وإنجاز مؤسسات استشفائية أخرى، فلا يمكن لأي عاقل أن يعارض مشاريع تنموية عكس ما يروج له البعض.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تريد الحكومة جعل سنة 2024 سنة للإقلاع الاقتصادي، ونحن نعتقد أن أي عملية إقلاع لا يمكن أن تتأتى إلا باستثمار حقيقي خلاق للثروة ولن يتأتى هذا الاستثمار إلا بمستثمرين حقيقيين نزهاء، مهنيين وحرفيين، وبهذه المناسبة نلح ونطالب برفع كل العراقيل التي تصادف هؤلاء المستثمرين وليس ممتهني السّمسرة والارتزاق بالعقارات الصناعية التي استفادوا منها عن طريق الفساد.

ولهذا، نطالب بتجسيد منظومة مبنية على الحكامة بإشراك كل الفاعلين من المنتخبين والأعوان الاقتصاديين وفواعل المجتمع المدني من أجل إرساء منظومة حكم راشد وشفاف بعيدا عن التسيير...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السلام عليكم كل باسمه ورسمه وجميل وسمه، أما بعد؛

لا أخالني أبالغ، إن قلت، إن قانون المالية من القوانين الأخرى كحال القلب من الجسد، إذا صلح صلح جميع الجسد، وبفساده يفسد جميع الجسد.

وفي ضوء ذلك جاء نص قانون المالية لسنة 2024 مركزا على قطاع الجباية عارضا الأسباب، محاولا زيادة الدخل العمومي، مقترحا بعض التخفيضات والإعفاءات دعما لقطاع الإنتاج كالمادة 33.

ومع صدق العزيمة وخلوص النية، فإن هذه الاقتراحات "في رأيي الخاص" تبقى بعيدة المنال ما لم تفعّل العدالة الجبائية من خلال تطبيق الشفافية المالية والشمولية في المعاملات المالية من جهة، ولا يمكننا الوصول إلى الهدف المنشود ما لم نمض قدما في جعل البنوك شركاء اقتصاديين فاعلين ومتفاعلين.

وفي سياق الحديث عن قانون المالية، أغتنم هذه السانحة لأرفع حزمة من الانشغالات تخص ولايتي (ولاية تيارت)، إذ إنه منذ أن وطئت قدماي عتبة هذا المجلس الموقر، آليت على نفسي ألا أتكلم إلا حيث يستوجبني الموقف أن أبوح بما يفرضه عليّ ضميري من جهة، وما تفرضه الثقة التي أولانيها سيدي رئيس الجمهورية، مشكورا، وكنت أتحفظ ولا أبدي آراء، رجاء أن ينعدل الحال، لكن أما وقد طفح الكيل، فإنني عاهدت الذين حمّلوني هذه الكلمة أن أقول الذي يجب أن يقال، راجيا أن يؤخذ كلامي مأخذ الجد وأخص بالذكر:

ربط الولاية بالطريق السيار، خاصة الطريق الوطني رقم 14، فلطالما حُمّلت هذا الانشغال مرارا وتكرارا، من غير ما أتكلم عن مطالب كثيرة كنت قد رافعت عنها آنفا.

ولا أظن أن أحدا يخالفني الرأي، إن قلت إن ولاية تيارت كانت مشتلة للزعماء والإطارات والقيادات، وأضرب مثالا في راهننا المعاصر ولا أتكلم عن الجذور التاريخية للقيادات التي ترعرعت ها هنا، أو مرت من هنا، فخير شاهد مشهود أن سيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، كان واليا في هذه الولاية وترك أثرا طيبا لا ينسى، وما زال ساكنة تيارت يذكرونه بكل خير ويحنون إليه، فسبحان المغير الذي لا يتغير، ما كانت عليه وما صارت إليه، إذ تحولت إلى بؤرة مشبوهة للفساد والمفسدين، وخير دليل على ذلك أن المعيّنين على رأس أغلب القطاعات في هذه الولاية لم تكن لهم سابق تجربة، وأستحضر المثل الشعبي: "يتعلموا الحفافة في رؤوس اليتامى"، فاستشرى الفساد وأخص بالذكر قطاع المالية لأهميته الآنفة التي ذكرتها فهو عندنا مشلول بلا مديرين، منها مديرية الحفظ العقاري، المحافظة العقارية، ومديرية مسح الأراضي وقد أوكل تسييرها إلى مدير أملاك الدولة المغلوب على أمره وأتمثل فيه قول الشاعر:

كثر الصيد على خراش

فلم يدر خراش ما يصيد

ولحساسية هذه المصالح وارتباطها الوثيق بالمواطن من جهة، والموثقين والمحضرين القضائيين من جهة أخرى، كثرت العراقيل والشكاوى، والأدهى والأمر أن هناك من مات بغصته دون أن تسوى وضعيته العقارية من كثرة ما طال هذا القطاع من تراكمات، مما ولّد أخطاء متراكبة ومتعاقبة، منها ما هو مفتعل بقصد ومنها ما هو نتيجة خطأ عفوي.

أما قطاع الضرائب فحدث ولا حرج، فهو ثالثة الأثافي، حيث ترى وتسمع بالباطل يمشي على قدميه من كثرة ما مورس من فساد باسم القانون حتى صار الفساد والباطل هما القاعدة، وإن نظرة سطحية على بعض موظفي – هذا القطاع – حتى لا أكون مجحفا معمما أو ظالما متعسفا لهي قرينة واضحة فاضحة على ثرائهم غير القانوني من خلال ما يمارسونه من ابتزاز وضغط وتحايل على منتسبي القطاع، وهي قاعدة عامة في جميع أرجاء الوطن يعرفها المواطن ويتقراها عيانا.

أما أهم نقطة في مداخلتي فهي حول الصفقات العمومية بالولاية، حيث حمّلني الكثير من المقاولين وقصدوني رأسا لأبلغ عما يعانونه من إقصاء وتهميش وابتزاز ممنهج، ذلك أن المشاريع التنموية لا يحصل عليها إلا عدد محصور، معدود ومحدود، فالعملية محسومة سلفا لا تخضع لأي اعتبار، إلا لاعتبار هؤلاء، بحيث تفصل دفاتر الشروط على مقاسهم لا تتعداهم لغيرهم وكأن الأمر يتم في إطار من القانون والشفافية دون أن أوجّه كلامي إلى جهة بعينها وإنما أشخص ظاهرة ولا أقصد أشخاصا.

دون أن أغفل في الأخير، انشغال حاملي شهادات الدكتوراه والماجستير الأجراء، إذ نلح من هذا المنبر على ضرورة توظيفهم تطبيقا لتصريح السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي كان صريحا شفافا لا يحتاج إلى تأويل أو تفسير أو تمحك أو اجتهاد.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مهني حدادو، فليتفضل مشكورا.

السيد مهني حدادو:

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، نترحم على الذين ماتوا في الفيضانات الأخيرة التي خلّفت خسائر كبيرة في برج ميرة بوادي أقريون، أقريون الذي ارتوى بدماء آلاف الشهداء في 8 ماي 1945، في خسائر خراطة؛ لكن بعد 78 سنة ما يزال هذا الوادي يقضي على الأرواح، لكن هذه المرة بسبب واضح هو الاستهزاء وعدم الإصغاء، قلنا ونكرر: يجب فتح تحقيق فيما يجري بمديرية الأشغال العمومية لولاية بجاية (DTP)، بخصوص الممرات الضيقة (Les Gorges) بخراطة، الطريق الوطني رقم 9 وجسر برج ميرة الذي جرفته هذه الفيضانات، وكانت المتابعة من طرف (DTP) مديرية الأشغال العمومية، وقالوا بأنه جسر مؤقت، لكن ما يتعلق بسلامة أو أمن

الأشخاص لا يوجد... مؤقت... (كلام مترجم عن اللغة الأمازيغية)...

تتزامن مناقشتنا اليوم مع الذكرى الثالثة والستين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي كشفت أوهام المستعمر الفرنسي وعجلت من مسار الاستقلال، وبهذه المناسبة نترحم على كل أرواح شهدائنا الأبرار.

إننا مقتنعون بأنه من غير الممكن أن نناقش قانون المالية، الذي يفترض منه إخراج البلاد من أزمتها دون أن نتحدث عن الظروف التي تحيط بتطبيقه، فما الغرض من المناقشة، ثم المصادقة على قانون المالية دون تطبيق قراراته ومخرجاته؟

فحسب تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2021، الذي وجّه إلى رئاسة الجمهورية والبرلمان، لم يتم تطبيق العديد من أحكام قوانين المالية السابقة، ناهيك عن الخروقات القانونية، وعدم احترام العديد من الإجراءات في تنفيذ ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إن تبني إصلاحات على مستوى مالية الجماعات الإقليمية، لأمر ضروري ومستعجل، فقوانين المالية الأخيرة لم تزد البلديات والولايات إلا فقرا، نتيجة المساس بموارد هذه الميزانيات، كالرسم على النشاط المهني والرسوم الأخرى، وهذا ما أفقد الجماعات الإقليمية دورها في التدخل في مجال التجهيز والاستثمار على المستوى المحلي.

لقد حان الوقت لوضع ميكانيزمات لاستعادة هذا العجز وبشكل مسبق وليس بإعانات تأتي لاحقا أثناء السنة المالية، فالاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية، تقاس أثناء إعداد الميزانية وليس أثناء تنفيذها، وذلك للسماح لهذه الهيئات التدخل في رسم السياسات العمومية المحلية بصفة مسبقة وليس ببرامج استدراكية.

نحن نعتقد أن رصد أغلفة مالية ضخمة في الميزانية يجب أن يقابله تحسن واضح في الحياة اليومية والمعيشية للمواطن، التي لا يمكن أن تتحسن دون الاعتناء بالمرافق العمومية القاعدية.

نحن بحاجة لأرصدة مالية للطرقات البلدية والولائية، وكذلك تسجيل ازدواجية الطريق الوطني 9 و12، نحن بحاجة إلى تسجيل فعلي وآني للمركز الاستشفائي الجامعي وليس لتسويف وبيع الأوهام، ونحن بحاجة ماسة لتسجيل مشاريع الهياكل والمرافق الأساسية للاستغلال الفعلي للقطبين الحضريين إغزر أزاريف وسيدي بودراهم.

نتساءل اليوم: ما هي الاستراتيجية الحقيقية في المدى القريب المتوسط والبعيد للإقلاع الاقتصادي للبلاد؟

إن هذا الإقلاع بالنسبة لنا يكرس بتبني مشروع تنموي واضح المعالم الذي يجسد بتجنيد كل قوى المجتمع، لكن هذا التجنيد لا يتم دون استعادة الثقة المفقودة بسبب أسلوب الحكم الأحادي وغياب الحوكمة وسياسة فرض الواقع المتبناة من طرف النظام منذ سنين.

اليوم، ما زالت بلادنا لم تخرج من الاقتصاد الريعي والزبائني والبيروقراطي، فلا مخرج للجزائر إلا ببناء دولة الحق والقانون.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر حرة ديمقراطية؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد العربي مواز، فليتفضل مشكورا.

السيد العربي مواز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

السيد الرئيس المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

معالي وزير المالية الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

إخواني الأعضاء الأكارم،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية وقبل أن أخوض في مناقشة تفاصيل نص قانون المالية المعروض أمامنا، بودي أن أعبر عن فخري وسعادتي بالسياسة الرشيدة لبلدي، وبمواقفها المشرفة من مختلف القضايا الدولية والإقليمية، حتى إنها أصبحت نموذجا يحتذى به في عديد بقاع العالم، وهذا ليس له إلا دلالة واحدة وهي أن مشروع الجزائر الجديدة أصبح واقعا معيشا وليس مجرد شعار، نعم أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل، فبالعودة إلى نص قانون المالية، فإننا

سنجد أنفسنا أمام أضخم ميزانية منذ الاستقلال بما يقارب 112 مليار دولار، وهو رقم له دلالاته، لأنه يساوي تقريبا مجموع ميزانيات باقي الدول المغاربية مجتمعة، وأكبر هذه الدول لا تتجاوز ميزانيتها 62 مليار دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ميزانيتنا الضخمة لم تكلف المواطن أية رسوم أو ضرائب جديدة.

السيد الرئيس المحترم،

الحضور الكرام،

لقد بات واضحا للجميع، بعد قراءة نص قانون المالية الحالي، وقبله نصوص القوانين الخاصة بالسنوات المالية الأربع الفارطة، أي منذ وصول السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، إلى سدة الحكم؛ أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع نصوص قوانين المالية، هو تكريس الطابع الاجتماعي للدولة، مبدأ لم يتغير ولا نظنه سيتغير، وهو يقوم على إعطاء الأولوية للاحتياجات الضرورية للمواطن ودعمها، يتعلق الأمر هنا بدعم القدرة الشرائية، سواء من خلال الاستمرار في دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع، مثل: الزيت، السكر، الحليب، الحبوب، والطاقة التي خصصت لها ميزانية تقدر بنحو 11 ألف مليار في نص هذا القانون، أو من خلال فتح آلاف مناصب الشغل الجديدة في مختلف القطاعات، أو من خلال دعم الأجور الحالية ورفع المنح بمختلف أشكالها، والزيادة في معاشات المتقاعدين، وهنا يجب التنويه بمثل هذه الإجراءات التي مست شرائح واسعة وستمس جميع الأجراء تقريبا مع مطلع العام الجديد، تكريس الطابع الاجتماعي للدولة يتجلى أيضا في الاستمرار في إنجاز المزيد من برامج السكن الاجتماعي، حيث تقرر في هذا النص إنجاز عشرات آلاف الوحدات السكنية الجديدة بمختلف الصيغ.

وإذا كان تكريس الطابع الاجتماعي للدولة هو المبدأ الأساسي في إعداد نص قانون المالية هذا، فإن المبدأ الثاني الذي يسعى السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إلى تجسيده، هو بناء اقتصاد قوي يقوم على التحرر من التبعية للمحروقات، حيث يبقى الرهان على الاستثمار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية، ومن هنا فإننا نثمن كل ما جاء في نص هذا القانون من تدابير ترمي إلى:

– دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني.

– الامتثال الجبائي ومكافحة الغش والتهرب.

– توسيع الوعاء الضريبي وتعبئة الموارد.

– التسهيلات الجبائية وتبسيط الإجراءات ومواءمتها.

– التصريح الجمركي الإلكتروني.

– الإسراع في عملية رقمنة مختلف القطاعات.

السيد الرئيس المحترم،

الحضور الكرام،

إن كل هذا لا يمكنه أن ينسينا الاستثمارات العملاقة التي قرر السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بعثها، على غرار الاستثمار في منجم غار جبيلات للحديد والصلب، بعد أكثر من سبعين عاما من الانتظار، فكما هو معلوم، فإن هذا المنجم تم اكتشافه سنة 1952، وهو واحد من بين أكبر مناجم الحديد في العالم، بعد دخوله مرحلة الإنتاج سيشكل إضافة كبرى لاقتصادنا الوطني، حيث سيسمح في مرحلة أولى بتوفير ما لا يقل عن 10 مليار دولار، ننفقها حاليا في استيراد نصف حاجياتنا من الحديد.

ثانيا: سيسمح استغلال هذا المنجم بتوفير 15000 منصب شغل على الأقل، وهو رقم كبير سيساهم – لا محالة – في امتصاص البطالة، ليس فقط في ولايتي تندوف وبشار، ولكن في جميع ولايات الجنوب الغربي.

ثالثا: سيسمح هذا الاستثمار بدعم هذه الجهة العزيزة من وطننا بمنشآت ومرافق حيوية عديدة، على غرار خط للسكك الحديدية على مسافة 1000 كلم، ومن هنا لا يسعنا إلا أن نسجل باعتزاز وفخر كبير وبأحرف من ذهب هذه الإنجازات التي تحققت في عهد السيد الرئيس عبد المجيد تبون، وكل ما نتمناه مع الأغلبية الساحقة من المواطنين في مختلف ربوع الوطن العزيز، أن يستمر هذا النهج وتتواصل هذه السياسة الرشيدة للارتقاء ببلدنا إلى مصاف الدول المتطورة.

في الأخير، أشكر الجميع على كرم الإصغاء وحسن المتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية وبمناسبة مظاهرات 11 ديسمبر 1960 أتوجه لشهداء المناسبة وإخوانهم الذين سبقوهم بالشهادة وكذا الذين جاؤوا من بعدهم واستشهدوا، أو عاشوا بإحسان وهم يتلون قوله تعالى: "ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم". (سورة الحشر: 10) أقول لهؤلاء وأولئك "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألاّ خوف عليهم ولا هم يحزنون" (آل عمران الآيات: (169 – 170).

وأتوجه لنفسي ولكم بالبيت اليتيم الذي ختم به أحمد شوقي حياته:

قف دون رأيك في الحياة مجاهدا
إن الحياة عقيدة وجهاد

سيدي الرئيس،
السيد وزير المالية،

نعود إلى قانون المالية وما جاء به من ميزانية ضخمة تنوء بالعصبة أولي القوة، وهي وليدة إرادة أقوى وعزيمة أشد وطموح لا محدود لمسناه عند السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وهو يسعى إلى بناء جزائر جديدة، يصدق فيها ما قال صفي الدين الحلي بشيء من التحوير:

إذا ادعوا جاءت الدنيا مصدقة
وإن دعوا قالت الأيام آمينا

معتمدا في المسيرة على الله، ثم على الكفاءات المخلصة الأمينة من هذه الأمة، وفي الوقت نفسه ضاربا بيد من حديد على المتقاعسين والمتخاذلين والمرجفين الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد.

فقسا لتزدجروا ومن يك حازما
فليقس أحيانا على من يرحم

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،

نثمن هذا المسعى من السيد الرئيس، لأننا رأينا فيه من الإيجابيات ما لا يستطيع إنكاره أحد، ويكفي أنه جاء بالحفاظ على كل المكتسبات الاجتماعية، بل زكاها بما يطمئن المواطن على عيشه الكريم ويعزز ثقته في قيادته ويجعل منه عنصرا فعّالا ومشاركا قويا في صناعة الحياة في الوطن الذي ينتمي إليه.

سيدي الرئيس،

لا يعجبني أن أقول لكن، فهي هدّامة القصور، وإنما أقول إن الضعف البشري والتقصير المقصود أحيانا وغير المقصود أبرز بعض السلبيات في الميدان، نشير إلى بعضها فيما يلي:

1 – بالنسبة للولايات الجنوبية المستحدثة، ما زالت تعاني من بعض الملفات العالقة مع الولايات الأم والتي تعالج بتراخ غير مقبول، نرجو تداركه.

2 – إن التوجه الاستراتيجي للفلاحة الصحراوية واستصلاح الأراضي أنسانا الاهتمام بالواحات القديمة المنتجة حاليا وعليها المعول، فهي تعاني إهمالا كبيرا في غياب الدعم الحقيقي، خاصة فيما تعلق بالنّزّ وتصاعد المياه.

فلا يمكن أن نحيي أرضا مواتا مقابل وأد أرض حيّة عليها المعول والتكلان.

3 – يتساءل مواطن ولاية تقرت، هل يجد في هذه الميزانية الضخمة ما يلبي أشواقه للسكن في صحراء منبسطة ممتدة إلى الأفق؟ يتساءل عن هذا بكل حسرة وهو يشارف الأربعين، كما يتساءل الناس من كل الأجيال متى يكون لولاية تقرت عاصمة الواحات ووادي ريغ، بلد العلم والحضارة حتى يكون لها جامعة، بل ملحقة جامعية وهي التي تخرّج من ثانويتها الوحيدة آنذاك على مستوى الصحراء، من هم اليوم ولاة وسفراء ووزراء؟

4 – إن الولايات المستحدثة تتطلب اهتماما أكبر، لأن بعد عامين من التقسيم، ما زال المواطن في هذه الولايات وهو ينظر إلى واقعها يتساءل ما أشبه اليوم بالبارحة؟!

وفق الله الجميع وسدد الخطى، وإن شاء الله، تبقى الجزائر حرة أبية عزيزة كريمة قائدة للقافلة على طول المدى.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد صالح رقيق، فليتفضل مشكورا.

السيد صالح رقيق: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله

الرحمن الرحيم، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد ما تعاقب الجديدان وسطع النيّران وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، الأب المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء،

السادة المديرون العامون،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه ليحز في أنفسنا ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية ممنهجة يستهدف من خلالها الأطفال والنساء، في سياسة ممنهجة من قبل المستعمر الصهيوني، المراد منها هو قطع نسل المقاومة وأشيد من هذا المنبر بالموقف الجزائري المشرف شعبا وحكومة والداعم للقضية الفلسطينية، وأقول للشعب الفلسطيني الأبي:

يا فلسطين أبيني ما بدا إلا الكفاح
كل شبر في رباك قد بكاك ونـــاح
فيك أرض الله تحيا بين ويلات الجراح
فيك طفل فيك يبكي أين عُرب يا صلاح

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اسمحوا لي أولا وحتى آخرا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى الرجل المناسب في المكان المناسب، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي خص ولايتي الطيبة المجاهدة بزيارة تاريخية كتبت بأحرف من ذهب على صخور منجم غار جبيلات، هذه الزيارة المباركة التي أعطى من خلالها انطلاق مصنع معالجة خام الحديد وكذلك انطلاق السكة الحديدية تندوف –بشار، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي وما حمله من مشاريع ستساهم – لا شك – في دفع عجلة التنمية بالولاية، فلك مني سيدي الرئيس باسمي وباسم سكان ولاية تندوف جميل الشكر وخالص الامتنان.. **"تصفيق"**..

وبالعودة إلى قانون المالية لسنة 2024 نثمن كل ما جاء في هذا القانون والذي يجسد السياسة العامة للدولة واعتمادها الدعم الاجتماعي المتواصل وما جاء من زيادات في مختلف الرواتب ومنح البطالة وإلغاء الضريبة على الدخل وارتفاع الإيرادات خارج المحروقات وغيرها من الأمور الإيجابية، غير أنه وجب علينا من باب الحرص والمسؤولية أن نذكر ببعض النقاط:

أولا: تغطية عجز الميزانية الذي بلغ 17.4٪ لسنة 2024 برفع الإيرادات خارج المحروقات.

ثانيا: محاربة الارتفاع الجنوني للأسعار الذي أرهق كاهل المواطن البسيط من خلال تكثيف الرقابة وتسقيف الأسعار وسن قانون مكافحة الأسعار على غرار قانون مكافحة المضاربة.

ثالثا: نثمن مواصلة دعم السكن بمختلف الصيغ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دعم السكن الريفي بـ 100 مليون سنتيم، غير كافٍ في الولايات الجنوبية نظرا لارتفاع أسعار مواد البناء.

رابعا: التسريع في رقمنة كل القطاعات لما لها من أهمية لخدمة المواطن.

خامسا: الإسراع في إيجاد منطقة تبادل حر بولاية تندوف تزامنا مع فتح المعبر الحدودي.

سادسا: الإسراع في اعتماد مكاتب الصرف.

وفي الأخير، إنّ ما نعيشه اليوم من أمن وأمان وسكينة واستقرار يعود لفضل الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ومختلف الأسلاك الأمنية، فلهم منا كل المودة والإجلال، وحتى لا نبخس الناس أشياءها، أريد أن أشيد كذلك بالعمل الجبار الذي يقوم به وزير المالية وكذا المدير العام للميزانية، على حسن استقبالهم لنا ورفع انشغالات ولايتنا التي نأتي بها فلكم جزيل الشكر، معالي الوزير، فبأمثالكم تبنى الأوطان وبأمثالكم نفتخر.

شكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، ومن خلالهم الوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نناقش للعام الثاني على التوالي نص قانون المالية لسنة 2024، بالتأطير الاقتصادي الكلي والمالي لفترة 2024 – 2026، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي، لا سيما انعكاسات النزاع الروسي –الأوكراني، انطلاقا من عديد المعطيات التي نعلمها جميعا وهي:

أولا: اعتماد قانون المالية على السعر المرجعي للنفط الذي لا نتحكم فيه وغير المستقر.

ثانيا: نعلم أن الجزائر دولة غازية وليست دولة بترولية، 99٪ من الإنتاج الكهربائي في الجزائر يعتمد على الغاز الطبيعي وقدرت نسبة الإنتاج 23 أو 25 ألف ميغاواط لسنة 2023، العالم كله يتجه إلى كهربة كل الأنظمة والآلات، لأنها طاقة نظيفة وسهلة الاستعمال والاستغلال من سيارات كهربائية إلى حافلات، قطارات، طائرات، دبابات وطاقات متجددة، وهو توجه رئيس الجمهورية لآفاق ومستقبل الجزائر الجديدة، وهناك دول متقدمة سنت قوانين لسنة 2024 تمنع دخول السيارات غير الكهربائية للمدن.

خامسا: فاق الناتج المحلي الخام في الجزائر 2023 (PIB) 230 مليار دولار، بينما أكبر اقتصاد عالمي وهي الولايات المتحدة الأمريكية في السنة نفسها فاق 25000 مليار دولار، ومنه نثمن ونبارك الزيادات في الأجور لسنة 2024 التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، لتكريس الطابع الاجتماعي للدولة.

سادسا: من محاور قانون المالية تشجيع الإنتاج والتصدير خارج المحروقات وتثمين المواد النفطية كي لا تصدر خاما لتشجيع استعمال الطاقات المتجددة، كما قلنا الجزائر دولة غازية تصدر نحو 56 مليار متر مكعب سنويا من الغاز يكافئه من الكهرباء 60000 ميغا واط، لأن الواحد متر مكعب من الغاز ينتج بين 10 إلى 12 كيلو واط ساعي، ومنه هذه القيمة الكهربائية تقدر في السوق الأوربية بـ 180 مليار دولار، إذا اعتمدنا على متوسط سعر الكيلو واط في أوربا لسنة 2023 بـ 0.3 أورو، لأنه يقارب السعر في هولندا 0.47 أورو للكيلو واط، ومنه يجب الإسراع في الاستثمار لربط خط كهربائي بين الجزائر وأوربا، عبر الجارة تونس الذي لا يتعدى ثمنه 300 مليون دولار، لأن العالم لا ينتظر ولا يؤمن إلا بالقوة الاقتصادية، وأتمنى أن يعتمد قانون المالية لسنة 2030 على سعر الكيلو واط الساعي، بدل السعر المرجعي للبترول، أما عن الرقمنة التي أسالت الكثير من الحبر ومشكلة التعطيل (Les Gabes) والصيانة التي تفوق الأشهر في عديد الحالات يبقى الحل الأمثل هو (Le Paiment par Portable)، ولا توجد رقمنة بالقطاعات التي تكون موجودة بالجزائر كمتعاملي الهواتف.

السيد الوزير،

هناك أربع مؤسسات عمومية تابعة لمجمع (AGM)، هي في حالة شلل تام بسبب عدم منح ترخيص الإنتاج المقرر في المرسوم التنفيذي 22 –384 المؤرخ في 17 نوفمبر 2022 وهي تتوفر على معدلات الإدماج الصناعي الوطني ولها طاقة إنتاجية تقدر بـ 5 آلاف جرار زراعي ومنه نطلب استثناء هذه المؤسسة العمومية من أحكام هذا المرسوم.

أما عن الشأن المحلي للولاية المجاهدة، فهي تحتاج إلى كثير من الاهتمام وزيارة الوزراء وتحتاج إلى برنامج تكميلي لرفع الغبن في جل المجالات لترقى إلى مصاف الولايات الرائدة، ويبقى المطلب الأول والوحيد لساكنة الولاية لعقود هي الولاية المنتدبة لمدينة الشيخ بلقاسم زيناي والمجاهد الحاج علي حامدي ومدينة الشهيد العربي بن مهيدي، عين مليلة، لتكون علامة مسجلة في إطار بناء الجزائر الجديدة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والعزة لغزة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن السيد شفيق سي علي، فليتفضل مشكورا.

السيد شفيق سي علي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد المحترم،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، وإذ نثمن ما جاء في بنود هذا المشروع من مؤشرات رئيسية هادفة لتأطير الاقتصاد الكلي والمالي، لا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية، وميزانية

الدولة، وكذا حشد موارد إضافية لتعزيز تنفيذ القرارات التي اتخذتها الحكومة من جهة أخرى؛ هذا ناهيك عن ما تضمنه هذا المشروع من تدابير تشريعية تهدف بشكل رئيسي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ودعم الاستثمار وتسهيل الإجراءات الجبائية ورقمنتها، إضافة إلى إلغاء الرسم على النشاط المهني، تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، إلى جانب عدة مزايا جبائية مقترحة لفائدة بعض الأنشطة الإنتاجية، ولا يسعنا في المقام الأخير إلا أن نشكركم ومن خلالكم الطاقم الحكومي على رفع التجميد عن أهم المشاريع ذات الأولوية.

معالي الوزير،

سأركز في تدخلي على نقطتين:

النقطة الأولى:

الصيد البحري، فبعدما كان قبل ستين سنة، مجرد نشاط حرفي، أصبح الصيد البحري قطاعا مهيكلا من خلال الاستراتيجيات المتعاقبة والتي ارتكزت أساسا على الرفع من الإنتاج الصيدي الوطني، الاستثمار في تربية المائيات، زيادة عدد موانئ الصيد البحري وتطوير نمط تسييرها، تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للصيادين فضلا عن تطوير صناعة سفن محلية للصيد في أعالي البحار، إلا أن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق توسعة عديد من الموانئ عبر الوطن وعلى رأسها ميناء بني صاف، وإذ نتقدم بجزيل شكرنا للسيد وزير الصيد البحري على الاستجابة لمطلبنا –سابقا– بخصوص ترمّل مدخل الميناء، فإننا نناشده مرة أخرى ومن خلاله السيد رئيس الجمهورية، وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة، لتخصيص ميزانية معتبرة لتوسعة ميناء بني صاف ليكون ميناءً تجاريا ومركزا أمنيا يضمن المراقبة المستمرة لاكتشاف التهديدات الأمنية الراهنة والمحتملة، خصوصا في ظل علاقات متوترة مع جوارنا الجغرافي، الذي أصبح قاعدة خلفية للكيان الصهيوني، محاولة منه زعزعة استقرار بلدنا عن طريق إغراق الجهة الغربية بالمخدرات باستخدام المنافذ البحرية.

ويساعد هذا المكسب الأمني من جهة أخرى، على مكافحة الهجرة السرية، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نوجه تحية إجلال للأسلاك الأمنية المشتركة، أولئك الجنود المرابطون على الحدود، وبالتالي، يمكن أن يتحول هذا الميناء لمكسب أمني يضمن سلامة الأجيال المقبلة.

النقطة الثانية، معالي الوزير:

لا بد من إعادة الاعتبار للسدود، في هذا الصدد، نتساءل عن مصير سد واد برقش الكائن ببلدية الحساسنة بولاية عين تموشنت، فنحن نعلم أن الاعتماد الكلي على المياه المحلاة في عمليات التزود بالماء الشروب سيساهم في تخصيص المياه السطحية والجوفية للفلاحة، مما سيلبي احتياجات الفلاحين، بما فيهم فلاحي ولاية عين تموشنت التي تُعد ولاية فلاحية بامتياز، خصوصا إذا علمنا أن هذا السد يمكن أن يحشد نحو 5.8 مليون متر مكعب توجه لسقي أكثر من 1000 هكتار من الأراضي الفلاحية، لهذه الاعتبارات، نطلب منكم، سيدي الوزير تسجيل عملية إنجاز هذا المشروع.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

(رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي).

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية الموقر،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرين،

الحضور الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش نص قانون المالية لسنة 2024 في ظروف اقتصادية ومالية مريحة بالنسبة للخزينة العمومية وللمؤشرات الاقتصادية بشكل عام، ومنذ سنة 2020 ونحن نلاحظ التحسن الذي شهدته المالية العمومية للبلاد، بفضل النظرة الاقتصادية التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية، من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل والذي أعطى نتائج لا ينكرها أحد بشهادة الهيئات المالية الدولية، وها نحن وصلنا لحد مناقشة أكبر ميزانية للبلاد

بمبلغ 110 مليار دولار، وهو رقم له دلالته المالية والسياسية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا ينكر أحد جهد الدولة وحرصها على تحقيق الانتقال الاقتصادي وغيره الذي يعكس صورة الجزائر الجديدة من محاور التنمية الشاملة التي أطلقها ويتابعها شخصيا، السيد رئيس الجمهورية، أمام هذه المعطيات المشجعة يقابلها على أرض الواقع تأخر في تجسيد ترجمة هذه الإجراءات المتخذة، فلا زلنا نسجل تأثير الإدارة على تطبيق القرارات، رغم أن السيد الرئيس، كثيرا ما شدّد على التزام الإدارة بمساحة صلاحيتها دون تجاوز بما يصبح عامل تعطيل هذه الصورة يقودنا لفهم أن بعض المكلفين بتجسيد وتنفيذ قرارات السيد رئيس الجمهورية، ليسوا على نفس عزمه وحرصه حتى وصل الأمر أن بعض قرارات مجلس الوزراء لم يتم تنفيذها وهو ما جاء على لسان السيد رئيس الجمهورية، يدعو لجرد هذه القرارات والنظر في أسباب عدم تنفيذها فأين الخلل؟

السيد الوزير،

نحن على علم أن الدولة تضخ مبالغ مالية ، يعني لا ينكرها إلا جاحد ولكن في الأمر الواقع لا توجد، أعطيك مثالا: نحن، عندما زارنا وزير السكن في 2022 وهو مشكور، منحنا 110 مليار لتهيئة لوسط المدينة، إلى يومنا هذا لم يصرف منها ولا مليار، الخلل – تقريبا – لا نعلم أين يكمن؟ في الجهات التنفيذية أم في... لا نعلم أين الخلل؟ يجب أن تكون هناك متابعات ويجب أن تكون هناك أمور لتصرف هذه الأموال.

ننتقل إلى بعض الاحتياجات المحلية، هناك الطريق الوطني رقم 1 شطر ولاية غرداية –المنيعة، هذا قد طالبنا به في ميزانية 2023 ووعدونا أنه في ميزانية 2024 ستكون حصة معتبرة ولكن ما نراه... وهذا الطريق هو طريق حيوي، شريان بين الشمال والجنوب يؤدي إلى النيجر ومالي، يعني هذا الطريق تقريبا هو شريان للجزائر، الطريق الوطني رقم 1.

منطقة النشاطات 160 قطعة في ولاية المنيعة هذه المنطقة أنشئت سنة 1989 لليوم لا يوجد لا قنوات للصرف الصحي، لا تعبيد للطرقات، لا كهرباء، وعندما ذهبنا إلى الوالي أجابنا أنها ليست من صلاحياته، رئيس البلدية قال إنها ليست من صلاحياتنا، الوكالة العقارية قالت... لم نعرف بعد هل هاته المنطقة توجد في دولة الجزائر أو متواجدة بدولة ثانية، لا نعلم أصلا من يستطيع أن يموّل منطقة النشاطات 160 قطعة؟ إذ إنه لو وظفت واحدا فقط، لكانت قد وظفت 160 بطالا، نحن نرى هذا الأمر بأنه يجب أن تكون متابعة لهذه الأموال، والدولة ليست مقصرة، والله ليست مقصرة، لكن في بعض الأحيان السكوت أفضل، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم باري، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم باري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد عليه أزكى الصلاة وأطيب التسليم، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة، والطاقم المرافق لهم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن اليوم بصدد دراسة قانون المالية لسنة 2024 وهي أكبر ميزانية للدولة، ومن هذا المنبر نثمن الإجراءات الواردة في هذا القانون، خاصة تلك المتعلقة بأولوية المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين بالأساليب المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية، إضافة إلى إدراج الزيادات في الأجور والتي تم إقرارها خلال اجتماعات مجلس الوزراء منذ سنة 2022 بهدف الوصول إلى تنفيذ التزامات السيد رئيس الجمهورية، ببلوغ زيادات تصل إلى 47٪ سنة 2024 وذلك حفاظا على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية.

إن ضرورة إنجاح الإصلاحات التي باشرتها الدولة، خاصة ما منها في قانون الاستثمار الذي نعول عليه كثيرا، حتى نحقق مبدئيا الإقلاع الاقتصادي الحقيقي وذلك بإعادة بعث الاستثمار الميداني الفعّال والمنتج من خلال دعم النمو الاقتصادي من جهة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

حيث إن الميزانية التي بين أيدينا لم تعط أولوية كبيرة للاستثمار في المجال الفلاحي والطاقات المتجددة، سيدي

الوزير، كما كنا ننتظره.

كما أثمن الاهتمام الكبير لتحسين الجباية المحلية، مما يتماشى وما تم تسطيره ضمن أولويات الإصلاح المالي، وأخص بالذكر المادة 15 والتي تهتم برسم التضامن والمادة 32 والتي تخص إعادة توزيع المداخيل المرتبطة بقسيمة السيارات التي يستفيد منها صندوق التضامن للجماعات المحلية، وبهذا تعد خطوة إيجابية نحو تعزيز إيرادات الجماعات المحلية.

كما نثمن تمديد آجال قانون تسوية البنايات وفق القانون 15 –08 إلى سنة إضافية.

إن المادة 85 والتي جاءت لتخفيف الأعباء عن الفلاحين في حالة الجفاف، تؤكد حرص الدولة على الأخذ بيد هذه الفئة التي تعتبر أساس التنمية في بلدنا، وبذكر فئة الفلاحين، سيدي الوزير، يؤسفني أن أنقل إليكم معاناة أو الحال الذي وصل إليه الموال بولاية أولاد جلال.

سيدي الوزير، الموال في ولاية أولاد جلال، يعاني قساوة الطبيعة والجفاف من جهة، ومن جهة أخرى لم ترحمه الإدارة، بحيث إنه لا يحصل على الأعلاف المدعمة الموجهة إليه، يتم التلاعب بها في الإدارة وتباع في الأسواق بأسعار باهظة جدا.

المادة 13 المتممة للمادة 194 نصت على أنه في حالة وجود خطأ أو عدم صحة المعلومات الواردة تطبق غرامة مالية من 1000 إلى 10000 دج، وهذا مبلغ زهيد يشجع على المغامرة بارتكاب الأخطاء، ففي حالة عدم اكتشاف الخطأ يكون قد حقق مبتغاه وإن اكتشف الخطأ فالعقوبة هينة وبسيطة.

في الشأن المحلي وبولاية أولاد جلال في قطاع الري، السيد وزير المالية، أنتم مشكورون ومن خلالكم المدير العام للميزانية على رفع التجميد عن مشروع محطة تصفية المياه بولاية أولاد جلال، نتمنى أن يتم إنجازها في أقرب الآجال وهذا للندرة التي تعرفها المنطقة في المياه، ويبقى الشطر الثاني –السيد الوزير– وهو تسجيل 8 آبار ألبيانية بصورة استعجالية.

أما في قطاع الصحة، فالشكر موصول للسيد وزير الصحة على اهتمامه بالقطاع والوقوف على تكملة إجراءات رفع التجميد عن مستشفى 120 سريرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: شكرا سيدي الرئيس، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية والطاقم الحكومي الحاضر معنا،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تفحصنا قانون المالية لسنة 2024، وجدناه يحوي على أكبر ميزانية منذ الاستقلال والتي تقدر بـ 110 ملايير دولار، وتسعى إلى تحسين القدرة المعيشية للمواطن الجزائري بصفة عامة، وهذا ما يجعلنا اليوم نثمن ما جاء به من إصلاحات بعد توجيه من السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

بادئ ذي بدء، وبلغة الصراحة قانون المالية لم ينصف ولاية ميلة، ولم يعطها حقها، وكل فرد في هذه القاعة يعرف حجم ولاية ميلة التاريخي وما قدمته للوطن، ولهذا ننتظر إعطاءها حقها تقديرا وعرفانا لدماء شهدائنا.

كما يعلم مقامكم الكريم، السيد الوزير، أن ولاية ميلة تحتاج تدخلكم العاجل من أجل النظر إليها بعين البصيرة ورفع التجميد عن 63 عملية مسجلة بعدة قطاعات استراتيجية وهامة، وأنا ألح على ذلك.

إن قطاع الأشغال العمومية يعرف تأخرا كبيرا وإن كان هناك انطلاق لبعض المشاريع، فإني أطلب من سيادتكم رفع التجميد عن المشاريع المسجلة في هذا القطاع، على غرار الطريق المزدوج الرابط بين العثمانية والتلاغمة إلى حدود ولاية أم البواقي، والطرق المزدوجة الرابطة بين كل من شلغوم العيد وتاجنانت، وبين ميلة وفرجيوة، والطريق المزدوج الرابط بين ميلة وجيجل، من أجل فك العزلة عن الولاية داخليا وخارجيا.

قطاع السكن: ولاية ميلة تعاني من شح كبير في الحصص السكنية بكل صيغها خاصة السكنات الموجهة إلى المواطن البسيط وهي السكن الاجتماعي والبناء الريفي وعليه، سيادة الوزير، نطلب منكم إعادة تفعيل القطب الحضري "ميلة" الذي يتضمن المخطط التوجيهي ما بين البلديات المصادق عليه بموجب قرار السيد الوالي رقم 2805 بتاريخ

15 نوفمبر 2015، والذي يتربع على مساحة 200 هكتار، ويحتضن سكنات بكل صيغها ولجميع البلديات، ولعلمكم أن المنطقة المخصصة صالحة للبناء وبامتياز.

إن ولايتي ولاية فلاحية بأغلب بلديتها، فإننا نطلب رفع حصة البناء الريفي مع تسجيل تخصيصات ريفية.

أما صيغتا "عدل" و"الترقوي"، فإن الولاية تعرف شحا فيهما، بالرغم من وجود أوعية عقارية للبناء، كانت فيما مضى غير مصرح بها واليوم نقول الوعاء العقاري لاحتضانها موجود، نحتاج أغلفة مالية للتهيئة الحضرية ولمَ لا، السيد الوزير، تزور ولايتي وترى بنفسك؟

قطاع الصحة: هل تعلم مصالحكم جيدا أن الولاية بها عدة مشاريع صحية مسجلة ومجمدة يحتاجها مواطن الولاية بشدة؟ ولنا أمل كبير فيكم لتلبية هذه المطالب الشعبية.

عندي رسالة من مواطني بلديتي، التلاغمة، يجب أن نرى بداية إنجاز مستشفى التلاغمة عاجلا، الشاب التلاغمي يريد رؤية مستشفى التلاغمة لأنه يوجد تقريبا 80 ألف نسمة، منذ سنوات ونحن ننتظر، قال حتى أرى بعيني لأقتنع.

قطاع الشباب والرياضة: من منطلق الوقاية خير من العلاج ومن منطلق أن الولاية شبابية وتفتقر إلى الهياكل الرياضية، ومن منطلق أن الرئيس ركز على مناطق الظل ولكن، للأسف، ما زال هذا القطاع يحتاج رؤية جدية من أجل رفع التجميد وتسجيل مشاريع هياكل رياضية خاصة في البلديات ومشاتيها ونحن نتكلم عن أكثر من 21 ملعبا جواريا وإعادة الاعتبار للملاعب البلدية الكارثية دون أن ننسى المسابح البلدية.

قطاع الطاقة: نطلب إكمال المشاريع الخاصة بربط المشاتي المتبقية بالغاز، إلى متى سيظل سكان مشاتي ولايتي يعيشون شتاء باردا كل سنة، بالرغم من انطلاق بعض المشاريع غير الكافية؟

وأعيد عليكم المطلب الأزلي والتقليدي والمتمثل في ربط 16 بلدية بالماء الشروب، هذا الحلم الذي أبيتم على ألا يتحقق.

قطاع الاتصالات: هو الآخر ما زال يترنح في مكانه ولم يتقدم إلى الأمام ولو بخطوة! لماذا هذا التقصير؟ علما أن هذا القطاع سجل أكثر من 140 مشروعا، لكن صدمنا واندهشنا لما تحصلت الولاية على خمس مشاريع فقط!

وفي الأخير، أما حان الوقت لإعطاء الالتفاتة الجدية والاهتمام المستحق لميلة؟!

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية،

السادة الوزاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن نناقش قانون المالية لسنة 2024، يعتبر أكبر ميزانية بعد الاستقلال والتي جاءت في وقت عصيب على ما يجري من انتهاكات في فلسطين، ومن هنا نحن ثقتنا في شخصكم كبيرة، السيد ممثل الحكومة والطاقم المرافق لكم، أنتم خير ما أنجبت الجزائر.

السيد ممثل الحكومة،

لقد خرجت ولايتي غرداية من محنتين وكلكم أدرى بها، مما تسبب في نقص فادح في التنمية في شتى المجالات، منها قطاع الأشغال العمومية، الطريق المزدوج رقم 1، الذي يربط غرداية –المنصورة، الطريق المزدوج رقم 49 غرادية –زلفانة.

سيدي الوزير المحترم،

ليس لدينا ما نقوله، لقد قلنا وقلنا لكم ونتمنى وقد قلتم لنا إن في سنة 2024، على الأقل، يكون تهيئة ما في هذه الطرق، والله الناس يموتون يوميا، ضحايا من كل الجزائر يموتون حرقا، اللهم قد بلغنا، اللهم قد بلغنا، اللهم قد بلغنا.

طريق ضاية بن ضحوى –حاسي الرمل، طريق متليلي الشعانبة –ضاية بن ضحوى، سد في الري، سد متليلي –الشعانبة، حي القمقومة سجل في 2015 ولا يتطلب مبلغا كبيرا بآلاف المليارات، هذا المشروع ننتظره في البلدية منذ 2019 وقد سجل لحد الساعة وما زال...

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

ما مصير محطة إنتاج واد نومر –غرداية؟ لعلمكم يبلغ إنتاجها اليومي 25 ألف برميل، 27 طن (GPL) و2.5 مليون متر مكعب من الغار، ألا يمكن أن تكون هذه مديرية جهوية؟

وهناك اكتشافات كبيرة في شعبة النخلة –غرداية، ولكن، سيدي، منذ 38 سنة وواد نومر تابع لولاية الأغواط، بالنسبة لنا مرحبا بالأغواط، 38 سنة منذ أن كانت غرداية تابعة للأغواط وهذا تابع للأغواط إلى حد الساعة، منذ 5 سنوات وأنا هنا، كل يوم أرى التوظيف، 500 عامل في الأغواط، 700 عامل في الأغواط ولكن غرداية لا يوجد بها شيء، "كل بقينا"، حسبت علينا غرداية وقالوا غرداية ولاية صناعية، فعلا هي كذلك والفضل يعود لأبنائها الذين ساهموا بالتجارة والصناعة ولكن لا نفرض عليهم ألا يوظفوا في مجالات البترول والطاقة، نطلب منكم... هي أولا ولاية، بقيت مديرية واد نومر تابعة للأغواط، نتمنى لو تصبح تابعة للأغواط، كيف؟ يا للعجب! عند حدوث عطب بأنبوب للبترول أو كذا يقولون لك لقد أرسلنا إلى حاسي الرمل، أو الأغواط، ونبقى ننتظر شهرين أو ثلاثة حتى يتم تصليحه، نتمنى منكم أن تصبح واد نومر تابعة لغرداية.

سيدي الوزير، ممثل الحكومة المحترم،

منذ المصادقة على القانون الخاص باستحداث ولايات جديدة، في 5 ديسمبر 2019، في هذا المكان الموقر، قمنا بكتابة لائحة لإنشاء ولايات منتدبة جديدة، منها دائرة متليلي الشعانبة، الأوراس الثانية في الجنوب والتي قد تضم 5 بلديات و3 دوائر، كما نعلمكم منذ أربع سنوات استبشر سكان ومجاهدو وأعيان دائرة متليلي الشعانبة خيرا بزيارة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وعد خلالها في خطابه في متليلي بإنشاء ولاية مستحدثة "متليلي الشعانبة"، والسيد الرئيس، رئيسنا وأبونا، مجاهدو بلدية متليلي يطلبون منك تفعيل اللائحة التي قمنا بكتابتها، وهم يستبشرون بك خيرا ويقولون لك نحن على الوعد باقون.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع السكن، السكن الاجتماعي: في ملف السكن الاجتماعي مليونان وأربع مائة، لقد أكل عليها الدهر، فحبذا لو...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بدة، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بدة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

سلام من أرض الثوار إلى أحرار غزة البواسل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، ودعم التصدير نحو الأسواق الخارجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكسر العراقيل البيروقراطية، إضافة إلى الحفاظ على الطابع الاجتماعي والدفع بملف الرقمنة، هي أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي لتحقيقها قانون المالية لسنة 2024، كما أن رفع التجميد عن عديد المشاريع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أصبح ملحا في ظل الظروف المالية المريحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ألم يحن الوقت بعد لإعادة النظر في سياسة الدعم التي سبق طرحها في أكثر من مناسبة، وهذا بالتفكير في اعتماد برنامج الدعم الموجه حتى يصل لمستحقيه؟

هذا الملف يقودنا حتما للحديث عن موضوع الرقمنة، فلا يمكن اعتماد برنامج الدعم الموجه، دون استكمال برنامج الرقمنة في مختلف هياكل ومؤسسات الدولة، وهو الملف الذي أعطاه السيد رئيس الجمهورية، أولوية قصوى، إلا أن تنفيذه لا يزال بعيدا عن التحقيق، رغم المجهودات المبذولة.

كما أننا بعيدون أيضا عن ضبط الأسواق وضمان استقرار الأسعار، وحسن التموين واعتدال القدرة الشرائية، وإزاحة السوق السوداء التي تقدّر المبالغ المتداولة فيها بـ 90 مليار دولار والقضاء على ظاهرة الوسطاء، والتحكم في نسب التضخم وإنهاء الأسواق الموازية.

ولا يفوتني أن أحيي قرار السيد رئيس الجمهورية، بإطلاق برنامج "عدل 3" وهو البرنامج الحلم لشريحة واسعة من المواطنين، وقرار تنفيذ الحزمة الثانية من زيادة أجور العمال، وإطلاق المدينة المنجمية في تندوف، وخطوط السكة الحديدية، والمشاريع العملاقة في الفلاحة وغيرها

من المشاريع الاستراتيجية الواعدة، كل هذا يترجم التزام السيد الرئيس، لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين مع تبني مقاربة ترتكز على تحسين نوعية هذه الخدمات وجودتها وضمان المساواة في الوصول إليها.

ولن يتحقق برنامج السيد رئيس الجمهورية، الواعد إلا بتضافر وتناسق العمل الحكومي بأكثر ديناميكية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بات من الضروري رفع التجميد عن تلك المشاريع التي كانت تحت طائلة التجميد بسبب الظروف المالية التي كانت غير مواتية، وأخص بالذكر مشاريع ولاية المدية، منها: مشروع السكة الحديدية بين بوڤزول والبليدة، المنطقة الصناعية قصر البخاري، ربط ولاية المدية بمحطة لتحلية مياه البحر بمحطة "فوكة 2" عن طريق الشفة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد عمر خمایاس والسيد امحمد قدوس قدّما تدخلين كتابيين، والكلمة الآن للسيد يونس حسان، فليتفضل مشكورا.

السيد يونس حسان: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، كل واحد باسمه ومقامه،

السادة الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي أن أذكر بالطلب الذي جئت به من قبل، أمام معالي الوزير الأول، بخصوص إنجاز محطة بحرية لنقل المسافرين بسكيكدة وكذلك توسيع ميناء سكيكدة، فهل هناك قرار اتخذ في هذا الشأن؟ حبذا لو يعطينا السيد وزير المالية، الجواب إذا أمكن.

وفي موضوع آخر متعلق بجاليتنا القاطنة بالخارج، فإنها تشتكي منذ زمن طويل غلاء تذاكر السفر، خصوصا في موسم الصيف، حيث يحتاج المغترب زيارة بلده مع أولاده ويجد نفسه أمام تكاليف باهظة لا يقدر عليها.

إذا أردنا أن يبقى ارتباط جاليتنا ببلدهم فعلينا أن نسهل لهم ولأولادهم الالتحاق ببلدهم ولو مرة واحدة في العام وخصوصا في موسم الصيف، حيث يوجد أولادهم في عطلة صيفية، هؤلاء أولادنا ومن واجبنا أن نمد لهم يد المساعدة ونعزز ارتباطهم بالوطن الأم.

ولكم جزيل الشكر على ما يمكن أن تقدموا لهم من مساعدة في هذا الشأن.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيدة مختارية شنتوف، فلتتفضل مشكورة.

السيدة مختارية شنتوف: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السادة الوزراء ممثلو الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام.

بادئ ذي بدء، لا يسعنا في مقامنا هذا إلا الترحم على أرواح ضحايا مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وكذا ضحايا العدوان الذي تشنه شرذمة من شذاذ الآفاق وحثالة الأمم ومن لف لفهم من الدول الغربية التي ما فتئت تتشدق بإعطاء العالم دروسا في الديمقراطية وحقوق الإنسان والإنسانية المزيفة، وهم أبعد ما يكونون عن ذلك، ولعلها فرصة لرفع قبعة الثناء عاليا للمجاهدين الذين يدكون معاقل العدو وتكبيده خسائر تاريخية على مر التاريخ.

سيدي وزير المالية،

إن نص قانون المالية لسنة 2024، يحمل أكبر ميزانية للجزائر منذ الاستقلال وتضمن مواصلة جهود رئيس الجمهورية، السيد ع

بد المجيد تبون، في الشق الاجتماعي ونلمس ذلك من خلال زيادة الأجور وتثمين المعاشات بالإضافة إلى إجراءات أخرى وجب تثمينها من جهة، ومن جهة أخرى، عدم فرض ضرائب جديدة تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين وإلغاء ضريبة الرسم على النشاط المهني.

سيدي الوزير المحترم،

في خضم تناولنا لهذا القانون الذي يشهد فعليا على أكبر ميزانية في تاريخ الجزائر المستقلة، لكننا – للأسف – لم نشهد انعكاسه فعليا على حياة المواطن، فغول التضخم أتى على كل الزيادات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، ببلوغه مستويات قياسية متوقعين وصوله إلى 10٪ منغصا حياة المواطن البسيط الذي يعاني من الارتفاع الفاحش في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، فما هي التدابير المتخذة لمواجهة هذه المعضلة؟

صراحة، لم تنل ولاية معسكر نصيبها من التنمية، رغم ثقلها التاريخي، إذ لا يستطيع أحد إنكار ما قدمت هذه الولاية من تضحيات جسام ولعل اسم "الأمير عبد القادر" لا يزال يتلألأ عاليا في سماء الحرية، ضاربا مثلا عاليا في التضحيات من أجل أن ينال هذا الوطن حريته.

سيدي الوزير،

ما هي التدابير المتخذة من أجل إدماج العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل بمختلف الصيغ؟ يذكر أن هذا الأمر تطرقنا له مرارا وتكرارا ونريد جوابا واضحا من أجل طمأنة أصحاب هذه العقود.

قطاع الأشغال العمومية: لا يزال هذا القطاع يعرف تأخرا كبيرا، فالطرق المهترئة تملأ الولاية برمتها ولا يكاد حي يخلو من هذا المنظر البائس الذي لا يليق بولايتنا، وعليه، فإنني أطلب من سيادتكم زيادة الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع القادمة وكذا رفع التجميد عن كل المشاريع المتوقفة وإعادة بعثها.

في قطاع السكن: سيدي الوزير، ولاية معسكر لا تزال تعاني من نقص فادح في الحصص السكنية بجميع صيغها وخاصة تلك الموجهة للمواطن البسيط على الرغم من توفر الأوعية العقارية، فالمواطن المعسكري لا يحتاج منكم إلا التفاتة، سيدي الوزير، لمواصلة المسيرة الرامية إلى القضاء على السكن القصديري والهش، ونطلب من سيادتكم إنشاء محطة نقل المسافرين بدائرة تيغنيف.

أما فيما يخص قطاع الطاقة: لا يزال قطاع من ولاية معسكر يعاني يوميا من أجل التزود بالطاقة، ولعّل الذي يحدث في قرية زلاقة أكبر مثال على ذلك، أين يشق أنبوب الغاز وسط الدوار وهم غير مستفيدين من الربط بشبكة غاز المدينة.

فيما يخص قطاع الصحة: سيدي الوزير، الصحة مريضة في ولاية معسكر وساكنة الولاية يعانون الأمرّين من أجل الحصول على خدمات صحية لائقة، وأضرب مثالا على ذلك بمستشفيات (Préfabriqué) على مستوى معسكر، تينغنيف، المحمدية وغريس، كلها مستشفيات مبنية بمواد مسرطنة، فالمواطن يقصد هذه المستشفيات للعلاج وليس للمرض.

وأخيرا وليس آخرا، نطلب من سيادتكم توفير النقل المدرسي للتلاميذ القاطنين بالمشاتي المعزولة الذين يعانون يوميا من أجل الوصول إلى مدارسهم وسط مسالك وعرة.

شكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد كمال خليفاتي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم.

قبل أن نخوض في مناقشة قانون المالية 2024، يجب أن نقف أمام هذه الفترة التاريخية الهامة التي تلهمنا القوة والاعتزاز والفخر بأجدادنا الذين خرجوا في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وما تعرضوا له من أحداث من أجل أن يقولوا للجنرال ديغول وأتباعه إن الجزائر، جزائرية مسلمة، ولن تكون أبدا فرنسية وكذلك تاريخ 12 ديسمبر 2019، الذي استرجع فيه الشعب الجزائري "الجزائر" بانتخاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعد حراك مبارك دام لأشهر، لتنطلق بعد ذلك حملة الإصلاحات المعمقة في مختلف المجالات، فبالرغم من الأزمات الاقتصادية

التي تخبط فيها العالم بداية من جائحة كورونا إلى الأزمة الروسية الأوكرانية، إلا أن الجزائر بقيت صامدة وسابقت الزمن ورفعت سقف التحديات عاليا إلى مستوى تطلعات شعبها العظيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إن ما قدمه السيد رئيس الجمهورية، من إنجازات تاريخية على المستوى الداخلي والخارجي وفي ظل الظروف السالفة الذكر، لم يكن أحسن المتفائلين يظن أنها ستحقق لولا وجود إرادة سياسية حقيقية على أرض الواقع، ومن خلال هذا النص، فإننا نرى أنه رسالة سياسية أخرى تضاف إلى رصيد الحكومة الحالية، بعد بيان السياسة العامة للحكومة لسنة 2023، وعليه، فإننا نثمن كل ما جاء في النص من إعفاءات ضريبية وعدم وجود ضرائب جديدة والتركيز على حماية القدرة الشرائية للمواطن البسيط وكذلك إيلاء أهمية كبيرة لتحسين الظروف الاجتماعية لعيش المواطن البسيط من سكن وتعليم وصحة.

لكن هذا لا يعني أن النص يخلو من بعض الانتقادات والملاحظات يجب الخوض فيها والتحدث عنها:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

لعل من أهم التحديات التي رفعها السيد رئيس الجمهورية، هي رقمنة كل القطاعات الوزارية وجعلها تعمل بشكل حديث يواكب التطورات والتكنولوجيات العالمية الحديثة، وقد لمسنا ذلك في بعض الوزارات التي كان لها قفزة نوعية في مجال الرقمنة كوزارة التعليم العالي ووزارة التربية الوطنية.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو أين وصلت باقي الوزارات من الرقمنة؟

وأين وصلت وزراة المالية والتي تعتبر أهم قطاع اقتصادي على المستوى الوطني من الرقمنة؟

لن تستطيع الجزائر مواكبة التطورات العالمية في مجال المالية دون عصرنة القطاع المصرفي وهذا أكبر تحد يجب أن يرفع بجدية أكبر وتتخذ فيه قرارات صارمة لامتصاص الكتلة النقدية خارج البنوك وإنعاش بورصة الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول المتقدمة وجلب متعاملين اقتصاديين من خارج الوطن، وكذلك، سيدي الوزير، ومن خلالكم نود أن نعرف ما مدى تطبيق القانون المحدد للقواعد المنظمة للمناطق الحرة؟ أين وصلنا بهذا القانون؟ وهل فُتحت المعابر وحُدّدت الآليات للتطبيق؟

وبالنسبة للتجارة الخارجية، ما هي الميكانيزمات المتخذة لتحرير المستثمرين والمصدرين الجزائريين؟ من أجل الولوج إلى الأسواق الإفريقية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

بصفتي ممثلا للشعب، يصلني يوميا عديد الرسائل وطلبات التدخل من مختلف المجالات، نحاول قدر المستطاع إيصالها وإيجاد حلول لها مع الجهات المعنية، ولعل أكثر الرسائل التي تصلنا هذه الأيام هي من حاملي شهادة الماستر الذين يطالبون بحقهم في التوظيف المباشر، السيد الوزير، فيرجى أخذ طلبهم بعين الاعتبار وإعادة النظر في شروط التوظيف، فما فائدة تخرج أكثر من 350 ألف طالب سنويا من جامعات الجزائر حاملين لشهادة الماستر ولا يجدون عملا؟ وبما أننا نتكلم عن أكبر ميزانية في تاريخ الجزائر، فلماذا لم تدرج فئة العقود المنتهية التابعة لوزارة العمل فيها؟

فهاته الفئة يطالبون بحقهم في الإدماج والتوظيف فيرجى إنصافهم وأخذ طلباتهم بعين الاعتبار وإيجاد حلول لهاته الفئة التي كانت تعمل في مؤسسات الدولة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لقد استقطبت ولاية البليدة العديد من المشاريع السكنية الكبرى على غرار المدينة الجديدة بوعينان وقطب الصفصاف وحوش الريح بمفتاح، غير أنها ما زالت تعاني نقصا في المشاريع التنموية، ولعل أهم مشكل تعاني منه الولاية هو مشكل النقل، ولذلك لي طلب وحيد لولاية البليدة يرجى أخذه بعين الاعتبار وهو تسجيل لدراسة وإنجاز خط ترامواي يربط شرق الولاية بغربها، ينطلق من بلدية الصومعة مرورا بجامعة سعد دحلب البليدة والمدينة الجديدة بوعينان وصولا إلى بلدية مفتاح موازيا للطريق الوطني رقم 29، هذا الخط إن تم إنجازه سيفك العزلة عن الأقطاب السكنية الجديدة وسيحل مشكل النقل في ولاية البليدة، فيرجى أخذ الطلب بعين الاعتبار، السيد الوزير...

السيد الرئيس: شكرا؛ آخر متدخل وهو السيد دحان عامري، فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

السيدة وزيرة الثقافة والفنون،

السادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مداخلتي هذه أبدأ بتثمين الإجراءات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، في الشق الاجتماعي من خلال قانون المالية هذا، والتي سبق أن ذكرها السادة الأعضاء من قبل كمواصلة جهود الدولة في زيادة الأجور وتثمين المعاشات، بالإضافة إلى إجراءات أخرى، منها عدم فرض ضرائب جديدة... إلخ، غير أن الملاحظ، السيد الوزير، في هذه الميزانية أن نسبة الاستثمار العمومي لم تأخذ نسبة كافية، حيث بلغت 18٪ ونحن نعلم أن الاستثمار العمومي هو القاطرة التي تجر التنمية في البلد، لهذا كنا نتمنى أن ترفع هذه النسبة، لأنه عند بناء مدارس أو مستشفيات فإن هذا الأمر يستهلك أغلفة مالية، صحيح، ولكن في الوقت نفسه هو أيضا يحرك دواليب التنمية بصفة عامة، كنا نتمنى، إذن، أن ترفع هذه النسبة.

معالي الوزير، أيضا بالنسبة إلى نقطة أخرى وهي متعلقة باستهلاك الأغلفة المالية المرصودة، إذن، ما هو الهدف من المطالبة برصد أغلفة مالية جديدة في كل مرة والأغلفة المالية التي استلمتها الولايات والقطاعات لم تستغل، يعني لم تستهلك؟ حيث إن نسبة استهلاك هذه الأغلفة في بعض الولايات لم تصل إلى نسبة 30٪ وهنا السؤال المطروح، يعني كنا نتمنى أن تكون هناك إحصائيات ولاية بولاية حول استغلال هذه الأغلفة المالية.

نقطة أخرى أيضا، وهي متعلقة بمرافقة البنوك للمشاريع الاستثمارية، معالي الوزير، ما زالت البنوك ترافق المستثمرين بصورة محتشمة ولعل الدليل على ذلك هو المشروع الاستثماري الموجود بولاية النعامة والذي كنت قد راسلتكم بخصوصه وراسلكم أيضا السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، حيث إن البنك لم يساير في إنجاز هذا المشروع، رغم أن المشروع قائم والمستثمر أبدى حسن النية والمشروع يقارب 70٪ من انتهاء الأشغال.

سيادة الوزير،

ما زال اقتصادنا الوطني مبنيا وبنسبة كبيرة على مداخيل المحروقات، ولعل معدل النمو المتوقع بنسبة 40٪ يرجع أساسا إلى هذه المداخيل، فأين محاولة تنويع الاقتصاد الوطني؟ ولماذا غاب في هذه الميزانية رقم الصادرات خارج المحروقات؟

في السنة الماضية كنا نتابعه شهرا بعد شهر، بلغنا خمسة، بلغنا 6 ملايير، بلغنا كذا... يبدو أن هذا العام الرقم غائب وهنا نطرح التساؤل لماذا؟

معالي الوزير،

يبقى هاجس إعادة تقييم المشاريع متواصلا في هذه الميزانية وقد رصد له ما يقارب 400 مليار دينار جزائري كاعتمادات دفع، وهذا يدل على أخطاء في التوقعات وغياب الدراسات الدقيقة للمشاريع، فعلى سبيل المثال، ما زال إنجاز الملاعب بتيزي وزو، والدويرة يستهلك ملايير الدينارات، وأيضا أين وصلت الأمور بالنسبة للمدينة الجديدة بوڤزول، حيث رصدت لها أيضا مبالغ في هذه الميزانية كإعادة التقييم؟

نعرج على ولاية النعامة، إذن، في البداية نطلب من سيادة رئيس الجمهورية، الإفراج عن البرنامج التكميلي المخصص لهذه الولاية، إذن، نتمنى من السيد رئيس الجمهورية، أن يلتفت إلى ولاية النعامة والإفراج عن برنامجها التكميلي من أجل استدراك النقائص التنموية وبعث برامج جديدة أيضا، نقطة أخرى متعلقة بالطابع، يقال إن ولاية النعامة لها طابع رعوي وهذا منذ الاستقلال، لكن دعم هذه الشعبة يبقى محتشما جدا، حيث إن الجفاف قضى على أعداد كبيرة...

السيد الرئيس: شكرا؛ الأن ننتقل إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والكلمة للسيد لزرق بطاهر، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء، كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،

السيد رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، والسادة الأعضاء المكونون لها،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل إطارات وعمال مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة إطارات الدولة المحترمون،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء، أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، إنه لشرف عظيم أن ننحني تحية إجلال وإكبار إلى أبطال معركة طوفان الأقصى ونترحم على الشهداء من مقاومين ومدنيين، شيوخا، نساء وأطفالا، الذين استشهدوا نتيجة الغطرسة الصهيونية والعدوان الإسرائيلي الهمجي وآلة الدمار المتوحشة على كل الأراضي الفلسطينية وبالأخص غزة المجاهدة.

وتزامنا وعرض قانون المالية لسنة 2024، أمام مجلس الأمة، نستحضر مناسبة مؤلمة وغالية على نفس كل الجزائريين ألا وهي مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي أثبت فيها الثوار الجزائريون بسالتهم ضد المدمر الفرنسي، لا يسعنا نحن في كتلة الأحرار بمجلس الأمة، إلا أن نقف وقفة فخر واعتزاز للتضحيات الجسام التي قام بها مجاهدونا الأخيار الذين سقطوا في ميدان الشرف واستشهدوا من أجل تحرير الجزائر التي "ندين لها بالولاء ونحظى فيها بشرف الانتماء".

ودون أن ننسى أن نترحم على شهدائنا الأبرار، وندعو لمجاهدينا الأخيار بطول العمر والصحة والعافية ولا ننسى جيشنا الباسل، سليل جيش التحرير الوطني، حامي الحمى، وكل الأسلاك الأمنية دون استثناء حتى الجندي المرابط على آخر نقطة من الحدود الجزائرية.

سيدي الرئيس، المجاهد الفاضل صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

نحن في كتلة الأحرار بمجلس الأمة، نحيي كل الجهود والمساعي التي يبذلها ويكافح من أجلها، السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، من أجل بناء جزائر جديدة بأساليب حديثة، جزائر ترقى للحقوق والحريات الفردية والجماعية ونحن في كتلة الأحرار نشهد ككل جزائري غيور على وطنه ودينه النهضة والتحدي في جميع المجالات: الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والسعي بكل الجهود الرامية إلى تحقيق الالتزامات (54) التي أخذها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على عاتقه وهي على وشك التحقيق الكلي.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأكارم،

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، نؤكد على وحدة الموقف الجزائري رئيسا، حكومة وشعبا، الداعم للشعب الفلسطيني وللمقاومة الفلسطينية ونؤكد على حقها المشروع في مقاومة الاحتلال ونؤكد كذلك على موقف السيد رئيس الجمهورية، على أن المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسيطيني ليسوا إرهابيين ولن يكونوا كذلك.

ومن جهة أخرى، نبارك موقف السيد رئيس الجمهورية، بإطلاقه المبادرة الدولية من أجل متابعة الكيان الإسرائيلي الصهيوني المحتل على جرائمه المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني أمام محكمة الجنايات الدولية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الحضور الأكارم،

إننا بصدد مناقشة نص قانون المالية لسنة 2024، وهي السنة الثانية لتطبيق الإصلاح الميزانياتي الذي جاء به القانون العضوي 18 –15.

ومن هذا المنبر، أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للأحرار، نحن نثمن هذا القانون ونثمن مجهودات

الدولة بجميع قطاعاتها في مجال السياسة الاجتماعية، علما أنه جاء هذا القانون ليعزز المكاسب الاجتماعية للدولة المكرسة في بيان أول نوفمبر المجيد وحتى في الدستور النوفمبري 2020.

وجدير بالذكر، أنه وبالرغم من التحولات الجيوسياسية دوليا وإقليميا وتداعياتها الوخيمة، لا سيما على اقتصاديات الدول، فإن الاقتصاد الجزائري أظهر مرونة كبيرة في امتصاص هذه التأثيرات، بفعل النموذج الاقتصادي الجديد المتبنى والمستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وهو ما تؤكده المؤشرات الاقتصادية الكلية، المتمثلة في استمرار تحقيق معدلات نمو إيجابية مدعومة بالقطاعات خارج المحروقات، تحسين مداخيل الصادرات، لا سيما خارج قطاع المحروقات، تحقيق فوائض متراكمة للميزان التجاري وميزان المدفوعات، تراكم احتياطات الصرف بالعملة الأجنبية، تقليص عجز الموازنة، زيادة في حجم النفقات والإيرادات ورصيدا إيجابيا متراكما في صندوق ضبط الإيرادات.

ومن خلال تفحصنا لنص قانون المالية لسنة 2024، فقد اتضح لدينا جليا بأنه تضمن العديد من الأحكام، الإجراءات والتشريعات الجديدة، تترجم بشكل كبير التوجهات الكبرى للجزائر الجديدة من جهة، وتعليمات وقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لا سيما خلال اجتماعات مجلس الوزراء. في هذا الإطار فإننا نحن في كتلة الأحرار نسجل بارتياح كبير، بل ونثمن ما جاء في مضمون هذا القانون ونعتبره سابقة في تاريخ الجزائر، لا سيما فيما يتعلق بحجم المبالغ المرصودة التي تجاوزت 110 ملايير دولار، والتي تعكس -إلى حد كبير- بأن قطار الجزائر الجديدة، قد انطلق بلا توقف، مستمدا طاقته من إرادة سياسية قوية ونظرة متبصرة واستشرافية، قوامها دولة القانون والمؤسسات، التنمية الاقتصادية المستدامة، العدالة الاجتماعية، حوكمة التسيير جنبا إلى جنب مع الحكامة المالية، وإدراك بالغ بأهمية الاستثمار في العنصر البشري، باعتباره بذرة تحقيق كل ما سبق ذكره، فضلا عن جزائر متجردة من كل تبعية أو مديونية وتمتلك قرارها السيادي والمستقل، المستمد من تاريخها ومبادئ ثورتها وانتمائها الحضاري والجغرافي.

لقد تضمن نص هذا القانون -كما سبق ذكره- العديد من الأمور الإيجابية، التي تبعث الأمل وتغرس الطمأنينة في مستقبل أحسن، والتي ستساهم وتعزز المكتسبات المحققة المذكورة آنفا، وتتناغم وسياق الإصلاحات الاقتصادية المهيكلة، بغية الوصول إلى تطبيق وتجسيد النموذج الاقتصادي الجديد، القائم على التأسيس لاقتصاد منتج، تنافسي ومستدام بعيد عن الريع البترولي، والمرتكز على تكريس الحوكمة الجديدة، أهمها:

1 – دعم الاستثمار المنتج، لا سيما الاستثمارات المهيكلة؛

2 – دعم وحماية الصناعات الناشئة أو الوليدة؛

3 – تعزيز الشمول المالي وتقليص حجم السوق الموازي؛

4 – حوافز جديدة لتعبئة المدخرات الوطنية؛

5 – تطوير السوق المالية وتنشيطها، من خلال إجراءات وحوافز لعمليات الإصدار، فتح رؤوس الأموال والتداول؛

6 – حماية البيئة وتعزيز اقتصاد إعادة الرسكلة؛

7 – تعزيز تنافسية الصيرفة الإسلامية وإدماجها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية؛

8 – تعزيز الرقمنة من خلال خلق مزيد من الحوافز المشجعة على ذلك، على وجه الخصوص إلغاء الرسم على القيمة المضافة على مصاريف الولوج للإنترنت بهدف تطوير البنية التحتية لقطاع الإعلام والاتصال باعتباره قاطرة أساسية لرقمنة الاقتصاد الوطني؛

9 – خلق مزيد من الحوافز من أجل دمج الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي؛

10 – تعزيز البنية التحتية الاقتصادية القاعدية لدعم وتشجيع الاستثمار العام والخاص المحلي والأجنبي؛

11 – وأخيرا، تعزيز الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال استكمال مسار رفع الأجور، استمرار دعم الدولة لمختلف السلع والمواد ذات الاستهلاك الواسع، فضلا عن التحويلات الاجتماعية الضخمة.

ومن هنا، نلاحظ نحن في كتلة الأحرار بمجلس الأمة، أن هناك بعض الاعتمادات المالية التي سلمت إلى بعض القطاعات نراها لا تفي بالوتيرة المتبعة من طرف هذه القطاعات ونذكر، على سبيل المثال، لا الحصر:

قطاع العدالة:

انطلاقا من مقولة العدل أساس الملك، وأخذا بعين الاعتبار المتطلبات الكثيرة والمتزايدة لهذا القطاع الحساس والاستراتيجي، والجهود المبذولة من مسؤولي هذا القطاع وعلى رأسهم، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ومن خلال تفحصنا للاعتمادات المرصودة لهذا القطاع في قانون المالية لسنة 2024، نرى بأنها غير كافية ولا تتوافق مع أهمية

القطاع والطابع الاستراتيجي له، لا سيما وأنه يحتل مكانة هامة ومتميزة في مسار بناء الجزائر الجديدة، خاصة ونحن جميعا على علم بتراكمات وإرث ممارسات الماضي القريب.

قطاع الصحة:

نثمن الاستراتيجية الجديدة المتبناة على مستوى هذا القطاع، المستمدة من برنامج وتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والتي تعمل وزارة الصحة على ترجمتها إلى واقع فعلي وعلى رأسهم، السيد وزير الصحة، الذي يسعى بخطى ثابتة على تنفيذه وتجسيده، لا سيما ما يتعلق باستمرار تكريس مجانية العلاج وتحسين ظروف استقبال المرضى، تعزيز البنية التحتية الصحية التي تشهد تطورا كبيرا من أجل زيادة القدرات الوطنية لاستقبال المرضى والتكفل بهم، فضلا عن تقريب الخدمات الصحية أكثر فأكثر من الساكنة، لا سيما المناطق الريفية، مناطق الظل ومناطق الجنوب ومناطق جنوبنا الكبير العزيز على قلوبنا ووجداننا. فضلا عن المقاربة الجديدة المتعلقة بالسياسات الوقائية، التجهيزات الطبية، التوظيف والتكوين المنتهجة والتي ستساهم، من دون شك، في الانتقال إلى مرحلة جديدة عنوانها تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للساكنة.

إن هذه الطموحات والأهداف الكبرى والاستراتيجية تتطلب – في رأينا – رصد مزيد من الاعتمادات أكثر مما هو موجود في قانون المالية لسنة 2024 لبلوغ الأهداف المحددة.

قطاع السكن:

نحن نثمن ما يقوم به هذا القطاع في متابعة المنشآت الكبرى وخاصة بقطاعات استراتيجية، زيادة على تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، في ميدان السكن بجميع الصيغ وفي الآجال المحددة قانونا وبامتياز عمراني ومعايير عالمية، وهذا يحتاج إلى رصد اعتماد مالي يفي بالغرض المطلوب، من هنا نحيي السيد وزير السكن على وقوفه على هذا القطاع الاستراتيجي والحساس في بناء الجزائر الجديدة.

من دون أن ننسى نحن في كتلة الأحرار، نحيي كل الطاقم الحكومي على المجهودات الجبارة التي يقومون بها في تحقيق برنامج رئيس الجمهورية.

ونؤكد على تثميننا لقانون المالية لسنة 2024، ونرجو أننا كنا مختصرين، ومن هنا نشكر ونحييّ الأب المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، على كل المجهودات والتوجيهات التي تقدم لنا من أجل الرفع بالعمل التشريعي والسياسي ونتمنى له الصحة والعافية وطول العمر.

وآخرا وليس أخيرا، نحن في كتلة الأحرار نسجل بكل ارتياح وفخر واعتزاز تجسيد، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لجميع التزاماته ووعوده (54) التي التزم بها أمام الشعب الجزائري ميدانيا، ولعل آخرها كانت الزيارة الميدانية التي قادته إلى كل من ولاية الجلفة وولاية تندوف التي قام فيها بتدشين مشروع القرن المتمثل في منجم غار جبيلات، الذي يعتبر تحديا منذ الاستقلال ويعتبر هذا المشروع رمز السيادة الوطنية، وهو مشروع ضخم واستراتيجي وقبلة اقتصادية للجزائر ويساهم في التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة وإحياء الجنوب الجزائري، وهو قطب اقتصادي بامتياز مع انطلاق مصنع الحديد والصلب في ولاية بشار وذلك بانتهائه سنة 2026، كما لا ننسى انطلاق مشروع السكة الحديدية المتمثلة في 950 كلم وفتح المعبر المحوري والحدودي مع موريتانيا لفتح مناطق حرة للتجارة، وكل هذا نعتبره نحن في كتلة الأحرار وعودا مستقبلية، نثمنها ونناشد السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أن يتابعها شخصيا إلى حين فتحها في سنة 2026.

وفي الأخير، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، ولكل ما سبق ذكره نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2024 على المدى القصير وكذا تقديرات سنتي 2025 –2026 على المدى المتوسط وهذا في ظل الرهانات الصعبة التي يمر بها العالم، ونحن نثمن كذلك كل الجهود المبذولة من طرف السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في بناء جزائر جديدة قوية باقتصادها وآمنة بجيشها ومثابرة بمؤسساتها وثابتة المواقف بدبلوماسيتها ومتطورة بجامعاتها وصامدة بمرجعيتها النوفمبرية وحافلة بقيادتها الرشيدة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة، نفنى وتحيا الجزائر، نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. **"تصفيق"**

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا للسيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة إطارات الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، ننوه في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بالتوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية إلى الحكومة، بضرورة أن يصون نص قانون المالية لسنة 2024 القدرة الشرائية للمواطنين في ظل ما تعرفه الأسواق الدولية من ارتفاع للأسعار، بسبب أوحال الصراعات التي يغرق فيها العالم.

وإذ نثمن في (RND)، ما تضمنه النص المعروض على مجلسنا الموقر، من إيجابيات ومن بينها عدم فرض رسوم أو ضرائب جديدة، ونشيد بالإجراءات التي اعتمدتها الحكومة للحد من اختلالات السوق وضمان متابعة تموينه بالمواد واسعة الاستهلاك وحماية القدرة الشرائية، فإن هذا المقام يفرض علينا أن نذكر بالحرص الشديد للسيد رئيس الجمهورية، على أن يتضمن هذا النص كل القرارات التي تم اتخاذها في اجتماعات مجلس الوزراء، سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، وكذا الحفاظ على سيادة البلاد بعدم اللجوء إلى الاستدانة.

ونلح كبرلمانيين ننتمي إلى الأغلبية الرئاسية، على أولوية تنفيذ المشاريع ذات البعد الاستراتيجي لدفع العجلة التنموية وتحريك الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يحفظ الأمن الغذائي وسيادة القرار الاقتصادي لبلادنا، مثل المشروع الضخم لمعالجة واستغلال الحديد من منجم غار جبيلات إثر الزيارة الرئاسية الأخيرة إلى ولاية تندوف.

وكذلك وجب التنويه بالإرادة الصادقة لرئيس الجمهورية، بدفع عجلة الاستثمار لخلق الثروة وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإضفاء ديناميكية جديدة وسلاسة في إنجاز المشاريع الاقتصادية وذلك عبر: إصدار قانون العقار الاقتصادي والتوجيه بالاستغلال الأمثل للجيوب العقارية وتقديم التسهيلات اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين ومرافقتهم وتشجيعهم، وذلك برفع كل التعقيدات الإدارية والبيروقراطية مع ضمان الشفافية في دراسة ملفاتهم.

وفي سياق مماثل، ندعو إلى تنويع الشركاء وتعدد الشراكات الاقتصادية بما يحفظ مصالح الجزائر ويعزز سيادتها ويحمي قراراتها الاقتصادية، ضمن التوجه الاقتصادي نحو إفريقيا بما توفره من ممكنات استثمارية وفرص تجارية واسعة، على أمل أن تمثل تلك الخطوات التي باشرتها بلادنا في موريتانيا والسينغال وأوغندا، اللبنة الحقيقية للانطلاق إلى العمق الإفريقي وحتى العربي.

السيد الرئيس،

السيد ممثل الحكومة،

إن مجموعتنا البرلمانية تطالب الحكومة وكل الأجهزة بما فيها الجماعات المحلية، لأن تكون في مستوى الحرص الرئاسي، مع تأكيدنا على ضرورة أن يلمس المواطن أثر التضامن والتنسيق والتناغم الحكومي لحلحلة مشاكله والتكفل بانشغالاته.

كما ندعو كافة المسؤولين على الشأن العام، بمن فيهم ولاة الجمهورية ورؤساء البلديات، إلى التحرر من التردد والتحلي بروح المبادرة والجرأة، لمعالجة مشكلات التنمية بمختلف أبعادها لإرساء حوكمة محلية فعلية بإشراك كافة الفاعلين.

وفي هذا السياق، فإننا نحث على ضرورة تضافر الجهود لتفعيل المخططات الاستعجالية وأجهزة الإنذار لمواجهة الكوارث والأخطار الكبرى؛ واتخاذ الإجراءات الاستباقية لتجنب، بأقصى ما يمكن، الأضرار البشرية والمادية، لا سيما مع حلول فصل الشتاء.

كما نشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لتحيين المخطط الوطني للمرور وإعادة تأهيل محاور النقاط السوداء في الطرقات وتطهير الحظيرة الوطنية للسيارات من المركبات المهترئة، بما فيها حافلات نقل المسافرين التي تسبب حوادث مميتة.

السيد الرئيس،

السيد ممثل الحكومة،

إننا في المجموعة البرلمانية (RND)، نستعجل إصدار قانون

الأحزاب مع ضرورة فتح استشارة واسعة حوله، من أجل تكييفه مع أحكام دستور 2020، وتجديد الحياة العامة وترقية المشاركة السياسية، بما يتناغم مع الإصلاحات السياسية التي تشهدها الجزائر في السنوات الثلاث الأخيرة.

وعلى ذلك النحو، فقد تركت التدابير الجديدة التي أقرها السيد الرئيس عبد المجيد تبون، لفائدة ناشطي قطاع الإعلام أثرا طيبا لأنها تستجيب لتطلعات الصحافيين وملاّك المؤسسات الإعلامية، في انتظار أن تتعزز منظومتهم بالقانون المأمول لضبط سوق الإشهار، إضافة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للمنتسبين إلى المهن المتعددة للصحافة، بما يمكنهم من المساهمة الجادة في تحقيق المناعة الإعلامية وتعزيز اللحمة الوطنية وتمتين النسيج الاجتماعي الجزائري.

وإلى جانب الجهود الجبارة للجيش الوطني الشعبي، والمصالح الأمنية في حفظ أمن الجزائر واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الترابية، فإن الحكومة والبرلمان والطبقة السياسية والمجتمع المدني وكل النخب، تقع علينا جميعا مسؤولية محاربة كافة أشكال الإحباط واليأس لدى الشباب الجزائري، وتحقيق نهضة اقتصادية منسجمة مع تطورات العصر وقادرة على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وحفظ كرامتهم، حتى لا يستغل المتربصون الظروف التي تمر بها بلادنا، للنيل من معنويات مواطنيها والإضرار بسمعتها.

وخاصة في ظل العودة الموفقة للدبلوماسية الجزائرية إلى واجهة الأحداث الدولية، والجهر بموقف بلادنا الثابت والداعم للمقاومة والجهاد من أجل استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وحماية المقدسات الإسلامية.

ونحيي عاليا صمود الشعب الفلسطيني الذي أدهش العالم بملاحمه البطولية، وهو اليوم يواجه وحيدا آلة الإرهاب الإسرائيلي أمام جبن المجتمع الدولي والتواطؤ العربي، ولكن الله سينصر المظلومين آجلا أو عاجلا والتاريخ سيخزي وسيفضح وسيلعن المتواطئين والمتقاعسين والجبناء.

كما نجدد دعم مجموعتنا البرلمانية لحق الصحراويين في تقرير مصيرهم وتصفية آخر استعمار في إفريقيا مع إدانتنا المستمرة للممارسات القمعية والتوسعية لنظام المخزن وتهديده استقرار المنطقة المغاربية برمتها.

شكرا لكرم الإصغاء، والسلام عليكم. **"تصفيق"**

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة، من كل العائلات السياسية، لكم مني كل الحب والتقدير والاحترام،

السيد رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

أسرة الإعلام المرئية، والمسموعة، والمكتوبة،

إطارات وموظفو ومستخدمو مجلس الأمة،

مرافقو القطاعات الوزارية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

أرحب بمعالي وزير المالية والطاقم الوزاري المتواجد معنا في هذه الجلسة، وأعبر أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، عن اعتزازنا في كل مرة نجتمع فيها لمناقشة قانون المالية، لما نلمس فيه من تكريس لجهود كبيرة وحس ظاهر للمسؤولية والتزام فردي وجماعي تجاه مصلحة الوطن والمواطن ولما نشهده في بنوده وأحكامه وتفسيرات السيد الوزير ومناقشة الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة.. من ديناميكية إيجابية، ولما يحمله من خصوصية تجعله معيارا دقيقا للحكم إيجابا على صحة المسار الذي تخطوه بلادنا بثبات نحو استكمال النهضة الاقتصادية للجزائر الجديدة، كما جاء بها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي انتخب يوم 12 ديسمبر 2019 من طرف الشعب الجزائري .. **"تصفيق"**.. والذي اكتملت عليه أربع سنوات اليوم.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن قانون المالية لسنة 2024، يستحق منا اهتماما كبيرا

وتقديرا مضاعفا للقائمين على إعداده بدقة لا متناهية، فهو يأتي في ظرف اقتصادي دولي خاص يميزه ركود عالمي وتراجع نسبة النمو الاقتصادي، وضغوطات وتحديات مالية جسيمة في ظل تقارير اقتصادية دولية متشائمة تنذر بالأزمات وتضيق معها آفاق المستقبل، لا سيما مع انعكاسات التوترات السياسية والأمنية في العديد من دول العالم.

وفي هذا الإطار بالذات، يعرف اقتصادنا انتعاشا محسوسا في كافة المجالات التنموية، واستمرارية تصاعدية لوتيرة النمو وخلق الثروة لاسترجاع القوة الاقتصادية التي تستحقها بلادنا، والتي تناسب حجم مقدراتها وإرادة قيادتها وكفاءة أبنائها المخلصين، مما يبعث على الفخر والاعتزاز برجالات الجزائر القائمين على التخطيط المالي المعقد لضبط الأمور، وحفظ التوازن المالي للدولة، ومواصلة تمويل المشاريع والحفاظ على ارتفاع النمو وحماية الأمان المالي للمواطن والاستعداد لأي مفاجآت.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد جاء قانون المالية لسنة 2024، واضحا في أرقامه، مستندا على الإحصائيات الدقيقة، تجسيدا لمقولة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون: "الدولة التي تريد أن تسترجع قوتها الاقتصادية، يجب أن تسيرها الأرقام الصحيحة".. وعليه، نناقش اليوم نص هذا القانون ونحن نستشعر الصدق والدقة وقوة الحقيقة في طرح المسائل وشرح الإجراءات وتحليل المعطيات ومعالجة التحديات.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد غطت قوانين المالية تكلفة إعادة بناء الدولة، وترميم ما تصدع منها نتيجة سنوات طويلة من سوء تسيير المال العام والفساد الإداري والمالي الذي أضر بالاقتصاد الوطني، وهي تركة ثقيلة حملتها هذه القوانين رفقة نصوص أخرى من منظومتنا التشريعية، وهي أيضا أمانة عظيمة تمت تأديتها بنجاح واقتدار تشهد عليه عديد الإنجازات والمكاسب التي أحرزتها الجزائر في زمن قياسي لا يتعدى الأربع سنوات، بتوجيه ورعاية وقيادة رئيسها السيد عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد تجسدت تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتزاماته الأربعة والخمسين من برنامجه الوطني لبناء صرح الجزائر الجديدة، وانتقلت إلى ميدان الواقع وفضاء الإنجاز، فأينعت ثمار مجهوداته، وأسست إصلاحاته العميقة ومبادراته الحكيمة أرضية صلبة لاقتصاد وطني جديد قائم على موارد معرفية لا تنضب، اقتصاد وطني لا يختل ميزانه بتطرف، ولا يبنى على احتمالات واهية، ولا ينزلق ليجرف البلاد إلى الهاوية كما حدث في زمن مضى...

لقد رافق قانون المالية خطة الإصلاحات الكبرى التي مست القطاعات الاستراتيجية خاصة منها قطاع الزراعة، بالنظر إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها حسن استغلال العقار الفلاحي في التنمية الوطنية، إذ تم استصلاح الأراضي وتطوير الزراعات الاستراتيجية والاستثمار في الري والمحافظة على الأراضي الخصبة، بالإضافة إلى منح تسهيلات لربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وتوفير مياه السقي، لا سيما في الجنوب، وبعث مشروع السد الأخضر ليكون أكبر مشروع بيئي في إفريقيا.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

كما تصدر الأمن المائي قائمة أولويات الدولة، من خلال إعداد سياسة جديدة لاقتصاد مائي جديد، يواجه تداعيات التغير المناخي الذي يهدد العالم بالجفاف وشح الموارد المائية، فمولت الدولة في ظرف بيئي عالمي مقلق، مخططا استراتيجيا شاملا لاقتصاد مائي جديد يحافظ على المياه الجوفية، ويقوم على التكنولوجيا ويتبنى الحلول العادلة في التوزيع ودائمة الأثر، مثل محطات تحلية مياه البحر، التي أمر رئيس الجمهورية بتعميمها في كامل الشريط الساحلي وإشراك المؤسسات الناشئة في مجالها.

في الجزائر الجديدة، يكرس الحديث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب والمنتجات الفلاحية الأخرى، بعد أن حقق مؤشر الأمن الغذائي في بلادنا ترتيبا رياديا في إفريقيا والعالم، وأصبح طموحنا بأن نصنف من بين الدول المنتجة للأغذية، كما دعا إلى ذلك رئيس الجمهورية، طموحا مشروعا ومؤسسا.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد تعافت منظومتنا المالية، بتأكيد من تقرير للبنك

الدولي الذي أقر بأن الاقتصاد الجزائري قد حقق قفزة نوعية في النصف الأول من عام 2022، بفضل تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وبالانتعاش المستمر في قطاع الخدمات، وانتعاش النشاط الزراعي، وتوقع البنك أن يستمر الانتعاش الاقتصادي في الجزائر سنة 2023، وهو ما تحقق فعلا بفضل جهود جبارة وكفاءات وطنية نزيهة متوجة بإرادة سياسية صادقة لرئيس الجمهورية، قائد البلاد الذي وعد فأوفى، ولم يثنه المنطق المختل للمحبطين، من المضي قدما نحو تحقيق طموح شامخ بشجاعة وعزم ويقين لا يصدرون إلا من نفس عالية الهمة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

المنظومة المالية الوطنية التي كرستها قوانين المالية القائمة على توقعات صائبة، وبتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عززت الطابع الاجتماعي للدولة، فحرص منذ توليه قيادة البلاد على أن يكون المواطن الجزائري في منأى عن التقلبات العاصفة التي تشهدها اقتصادات العالم، وأن يكون آمنا في قوته، كما هو آمن في روحه وممتلكاته، رئيس الجمهورية بتوجهاته الوطنية ومرجعيته النوفمبرية وبوصفه رئيسا لكل الجزائريين.. "**تصفيق**".. كرس المفهوم الحقيقي لاجتماعية الدولة، رغم صعوبة ذلك في ظل اختلالات اقتصادية دولية عميقة، وانعكاسات لا مفر منها تنجم عن التحول الكبير الذي يشهده اقتصاد البلاد، الميزان المختل يجب أن يتطرف قليلا ليستقر، لذلك امتصت منظومتنا المالية تداعيات القرارات الحاسمة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، وتحملت الخزينة العمومية أعباء إضافية للتخفيف من حدة الحلول الجذرية التي عالجت الوضع المتردي الموروث، على الطبقة الهشة، ولحماية الطبقة المتوسطة التي يعتبرها رئيس الجمهورية ركيزة البلاد؛ يندرج في هذا الإطار تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية، وتمويل ارتفاع فاتورة الأجور، واستحداث إعانات بطالة للشباب من طالبي العمل لأول مرة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الجزائر، يرافق الشباب في رحلة بحثهم عن العمل، عن طريق توفير أمان مالي لهم، بالإضافة إلى الحفاظ على استمرارية المشاريع السكنية بمختلف الصيغ، مع ميزة أساسية تنفرد بها إنجازات الجزائر الجديدة، لكون السكنات تبنى بمواد بناء من إنتاج محلي خالص، دون الحاجة إلى مواد مستوردة تستنزف العملة الصعبة وترهق ميزانية الدولة.

وفي هذا السياق، نذكر بالسنة الحميدة التي سنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بوضع حد للاستيراد العشوائي الذي دمر المنتج المحلي وحول السوق الجزائرية إلى مكب نفايات استهلاكية، وذلك رغم كل اللغط الذي أثارته أطراف مستفيدة من الفوضى، لقد أتاح تنظيم الاستيراد لأجهزة الدولة تطهير المجال من الفساد، وللمواطن اكتشاف منتج بلاده ونوعيته الرفيعة التي طمستها دعاية كاذبة للجودة المطلقة للمنتوج المستورد.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لا نهضة اقتصادية ولا تنمية حقيقية دون الاهتمام بالشباب باعتباره قاطرة التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس، أولى رئيس الجمهورية، اهتماما بالغا لهذه الفئة، في تقرب أبوي وحوار بلا تكلف وقرارات داعمة جعلتهم في الطليعة، ومكنتهم من المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية وصناعة القرار واستكمال بناء جزائر جديدة قوية ومتطورة ومستقرة؛ ففضلا عن الدعم المؤسساتي للشباب، والذي كرسه دستور 2020، بادر رئيس الجمهورية بقرارات وتوجيهات وتعليمات متنوعة تصب كلها في مسعى واحد، تمكين شباب الجزائر، عبر توفير كافة المحفزات اللازمة لانطلاقه في عالم المال والأعمال والاستثمار والمقاولاتية، ووضع أطر متنوعة لتمويل مشاريعه ومؤسساته، وإنشاء المؤسسات المتوسطة والناشئة والصغيرة، والتي يدعمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون شخصيا، بكل الوسائل، منها استحداث الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة، وإلغاء الرسم عليها، كإجراء تشجيعي لتحرير هذه الفئة من الأعباء وتسهيل اندماجها في المسار التنموي للجزائر الجديدة القائم على الابتكار والرقمنة واقتصاد المعرفة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لم تتوقف ورش العمل والإصلاح والتطوير في الجزائر الجديدة، في فترة حرجة تعد من أصعب المراحل التي مرت على العالم، ففي حين تجمدت مؤشرات النمو في العديد من الدول، ووضع الساكنة في فوهة المدفع لمواجهة

الاختلالات المالية العميقة، تواصلت في الجزائر وتيرة البناء والتجديد والتعمير في كافة القطاعات الاقتصادية، دون إغفال حق المواطن في قياس مردودية هذه الإصلاحات من خلال انعكاسها الإيجابي المباشر على واقعه وحياته اليومية، وبفضل قوانين المالية التي أعدت، تحت إشراف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بدقة عالية وتضمنت توقعات حكيمة، ستتم مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالموظفين، بعد أن أعيد تثمين النظام التعويضي للموظفين ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى رفع الأجور ومنح التقاعد والتخفيض في الضريبة على الدخل وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

قوانين المالية جسدت برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون بنجاح تَوقعَهُ العارفون، واستبعده المحبطون الذين غاب عنهم وفاء الرجال لقدسية الكلمة والعهد، وجهلوا ما خبرناه وعلمناه عن قائد وطني، سطر في برنامجه أربعة وخمسين التزاما تجسد معظمها في ظروف لم تكن سهلة.

قوانين المالية أطرت بشجاعة مشفوعة بإرادة سياسية صادقة نحو التغيير والإصلاح وبناء الجزائر الجديدة، أطرت لانتقال اقتصادي قائم على نموذج جديد يناسب التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم، ويلائم طموحات الشعب، وأسست لقفزة نوعية مدروسة نحو اقتصاد جديد وقواعد استثمار جديدة ورؤية لسبل وآليات استغلال الثروات الطبيعية والبشرية، اقتصاد الطاقات المتجددة والمعرفة الذي يزدهر بالرقمنة والعلوم وإبداع الشباب وابتكاراته، وقد تابعنا ولا تزال خطوات هذا التحول الشامل ومراحله الواعدة وديناميكيته منذ اللبنة الأولى التي وضعها رئيس الجمهورية للجزائر الجديدة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

قوانين المالية حافظت على سيادة القرار الاقتصادي للجزائر، استقلال القرار الاقتصادي الذي ينوه ويشيد به دائما المجاهد صالح ڤوجيل، في مختلف تدخلاته؛ تجسد بعد إصرار رئيس الجمهورية، الاعتماد كليا على مقدرات وثروات الجزائر وعقول وسواعد أبنائها، واستبعاد خيار الاستدانة الذي ينتقص من سيادتنا الكاملة التي انتزعت بدماء جزائرية غالية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

فلنكن نحن وكل فئات المجتمع عونا وسندا ويدا واحدة من أجل مواصلة العمل على التغيير والإصلاح، وتجنب الوقوع في فخ التهويل وتصيد الأخطاء وتعظيم الصغائر.. فالمهمة عظيمة، وبناء جزائر جديدة قوية ومستقرة وآمنة، ننعم فيها بالعدل والتنمية والرفاهية والسلام، تستحق منا بعض التضحيات في مواجهة التحديات التي تعنينا جميعا، مثلما ضحى سلفنا الأخيار من أجل جزائر حرة سيدة مستقلة.

أقف إكبارا وإجلالا لشهدائنا الأبرار، الذين سقطوا في ميدان الشرف، بعد أن انتفضوا في شوارع مدن الجزائر دفاعا عن حقهم في الحرية والاستقلال، ورفضا لمحاولات تحريف مطالب ثورة نوفمبر المجيدة، وذلك أثناء مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي أحيا الشعب الجزائري ذكراها أمس، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."**تصفيق**"

السيد الرئيس: شكرا للسيد ساعد عروس؛ الكلمة الآن للسيد أحمد صالح لطيفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد صالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية،

السيدات، السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

ونحن نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024، فإننا نستحضر

محطتين تاريخيتين مهمتين لدى الجزائريات والجزائريين، الأولى احتفينا بها البارحة وهي ذكرى عزيزة على الشعب الجزائري، لأنها محطة من محطات الثورة الجزائرية، ألا وهي ذكرى أحداث مظاهرات 11 ديسمبر والتي قال فيها الشعب كلمته المشهورة للجنرال ديغول "الجزائر جزائرية وليست فرنسية".

وها نحن اليوم ننعم بالحرية بفضل الشهداء الأبرار والمجاهدين الأشاوس الأحرار، والذكرى الثانية غالية على الشعب الجزائري لأنه قرر فيها مصير الجزائر الجديدة، ألا وهي تاريخ 12 ديسمبر 2019، الذي سيبقى خالدا في أذهان الجزائريين، حينها قرر الشعب عن طريق الاقتراع ونطقت صناديق الانتخابات بالديمقراطية بهذا التاريخ جاعلا من عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، رئيسا للجزائر الجديدة، ملتزما ببرنامج حملته الانتخابية وتعهداته (54)، وها هو اليوم المشهود والتاريخ يعيد نفسه تاريخ 12 ديسمبر 2023، وها هي 4 سنوات تمر على عهدته الانتخابية وتعهداته (54) والتزاماته ما كان الوعد مسؤولا والعهد مقبولا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

وفي التاريخ نفسه ونحن نناقش نص قانون المالية 2024، يحتوي على اعتمادات مرصودة من أجل القيام بنهضة اقتصادية تليق بمقام المواطن الجزائري.

– الجزائر الجديدة التي يتساوى فيها الجميع أمام سلطان القانون،

– الجزائر الجديدة التي ينعم فيها الجميع بالرفاه،

– الجزائر الجديدة التي تدعم الإبداع وتشجع المبدعين،

– الجزائر الجديدة تفتخر بماضيها وتحميه وتتطلع لمستقبلها الراقي فتبنيه،

– الجزائر الجديدة تفتخر بجيشها وداعمة لمساعيه في حفظ الأمن وحماية الوطن،

– الجزائر الجديدة التي تعتز بالماضي الثقافي مع تنوعه والمنفتحة على ثقافات العالم من غير عقد.

إن الجزائر اليوم قادرة بفضل رجالها ونسائها في مختلف المواقع والمسؤوليات والمهام أن تحدث الطفرة الاقتصادية وسط كم هائل من المعطيات والقدرات والطاقات التي تحسد عليها، بالإضافة إلى توفير الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وهو ما عبر عنه السيد رئيس الجمهورية، في كثير من المناسبات والملتقيات والاجتماعات وعلى أن تحدث المعجزة الاقتصادية كما أحدثت كثيرا من المعجزات في كثير من المحطات التاريخية.

وهي الآن تحظى بمناخ سياسي مستقر ومناخ أمني مطمئن وترسانة تشريعية وقانونية شفافة وجالبة للاستثمار في جزائر مستقلة حباها الله بمناخ طبيعي متميز، وأرض لها خصوبة وبها ثروات متنوعة وأهمها الثروة البشرية، ما يؤهلها لأن تتخطى كل العقبات في ظرف قياسي.

لقد اتضح لنا جليا ونحن ندرس قانون المالية 2024، على مستوى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث تميزت النقاشات في مجموعتنا البرلمانية وخلصت إلى ما يلي:

إن هذا النص المتميز والإيجابي في أهدافه وغاياته، والذي يهدف إلى تحقيق تنمية حقيقية ويعالج كل الاختلالات المالية وفق مقتضيات الدستور والقوانين التي تضمن سيرورة الدولة الجزائرية.

وإن هذا النص وما جاء به من استشراف نثمنه لأنه يهدف إلى ضمان استمرارية المشاريع الكبرى ويجنبنا حرج إعادة التقييم مع كل قانون مالية لكل عام، لكن المؤشرات التي قدمها السيد الوزير، ما زالت مربوطة بالمحروقات وسوق النفط والغاز في ظل الأزمات العالمية المتفاقمة، وقد رأينا تداعيات الحرب الأوكرانية على موازنات كثير من الدول ومنها الجزائر ونرجو الاستشراف على مؤشرات أكثر ثباتا من ريع المحروقات.

ضبط آليات الدين الداخلي وتحديد آجال التسديد لتطهير سوق الاستثمار من الطفيليين، ومن الذين يتحججون بعدم تسديد مستحقاتهم، فيبقى كثير من المشاريع معلقا في نسبة إنجاز غير قابلة للتراجع ولا للتقدم، وإن ما جاء به نص قانون المالية يجعلنا نلتف ونتجند أكثر فأكثر حول برنامج السيد رئيس الجمهورية، لتحقيق رفاه وسعادة المواطن الجزائري، في ظل التحديات والرهانات الداخلية والخارجية. **"تصفيق"**

فعلى الحكومة أن تشمر عن سواعدها وتصدق النوايا في ترجمة برنامج الرئيس على أرض الواقع وتكملة ما تبقى من التزاماته (54) والتي لم يبق منها إلا القليل والتي التزم بها أمام المواطنين وتابع تنفيذها في الميدان ولم يتسامح مع المتلاعبين والمتقاعسين.

فاعملوا بكفاءة أعلى وبوتيرة أسرع وستجدوننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، الدرع الواقي والسند الحقيقي واليد الممدودة في تقديم كل المساعدات من أجل تجسيد برنامج السيد الرئيس عبد المجيد تبون، خاصة أن الأغلفة المالية المرصودة مضمونة في هذا القانون لتغطية جميع المشاريع المبرمجة، والتي أعلن عنها السيد الرئيس عبد المجيد تبون، في زياته لبعض الولايات، ومنها على سبيل المثال: مشروع غار جبيلات ومد السكك الحديدية وتوسيع شبكة الطرقات وتدعيم الفلاحة الصحراوية ومشاريع تحلية المياه والبرامج السكنية بكل الصيغ، ومنها برنامج "عدل 3" والمنشآت الرياضية وكذلك المستشفيات الكبرى التي تضم كل التخصصات ومشاريع أخرى كثيرة.

وأهم ما ميز نص قانون المالية هذا، الاهتمام الشديد بالمواطن والحرص على حمايته من تقلبات السوق العالمية بتخصيص نحو 18٪ للتحويلات الاجتماعية لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار ومنع تدهور القدرة الشرائية الناجمة أساسا عن الكساد الاقتصادي العالمي وعن الزيادة العالية في أسعار المواد الأولية.

إن هذا النص يحرص على تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهتم بالفئات الهشة وذوي الدخل الضعيف في مجتمعنا، مع مراعاة التوازنات والاقتصاد الكلي والاستشراف إلى غاية 2027، إن شاء الله، مع توقع انخفاض الجباية البترولية والناتج الداخلي الخام بسبب تخفيف بعض الرسوم وخفض بعض الجبايات لفائدة المواطنين من جهة، ودعم صندوق الجماعات المحلية من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إنه بحق قانون برامج وأهداف يكرس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، الذي وعد به السيد الرئيس عبد المجيد تبون، وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لحماية السيادة الوطنية وضمان استقلالية القرار السياسي وهو ما نثمنه عاليا.

ونحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نطالب من الحكومة بدعم المؤسسات الوطنية عامة كانت أو خاصة لحماية المنتوج الوطني ورفع كل العراقيل البيروقراطية بجميع أشكالها أمام المستثمر الجزائري، وضخ ديناميكية جديدة لتشجيع وتحفيز ومرافقته بكل الوسائل والطرق القانونية من أجل دفعه لبناء منظومة صناعية متكاملة تنافسية لتحقيق اكتفاء ذاتي للسوق الوطنية والولوج للسوق الإفريقية والدولية، من أجل خلق مناصب شغل وتوفير العملة الصعبة والمساهمة في خلق اقتصاد متنوع.

أما فيما يخص جاليتنا الوطنية في الخارج، نثمن ما يقوم به السيد الرئيس في زياراته الرسمية بالخارج من اهتمام بالجالية وبرمجة لقاءات يخص بها كل المقيمين بالخارج من طلبة وعلماء وأطباء وإعلاميين ورجال أعمال، ما أعطى صورة رائعة للجزائر المتضامنة والمرتبطة مع أبنائها، ويسدي تعليمات للسفراء والقناصلة.. وجميع المسؤولين أن يهتموا بأبناء جاليتنا وأن يقدموا لهم كل ما يحتاجونه من دعم وتوفير كل آليات ربطهم بالوطن الأم وأن ينقلوا كل انشغالاتهم للمسؤولين في الدولة الجزائرية للتكفل بها.

وأما على الصعيد الدولي الراهن وفي وقت معاناة الشعب الفلسطيني والقدس الشريف بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة، يتعرضون لآلة البطش والدمار والتقتيل والتهجير القسري والتجويع والإبادة الجماعية باستعمال الطائرات والدبابات والبوارج الحربية، وبكل الأسلحة المحرمة دوليا وتدمير المدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس والتجمعات السكنية وسيارات الإسعاف وحتى مقر (الأونروا) التابع للأمم المتحدة في صورة مهينة للبشرية جمعاء، تحت أعين سكان العالم وأمام صمت رهيب رسمي زاده (فيتو) الولايات المتحدة الأمريكية على إعدام أكثر من 18000 شهيد من أطفال ونساء وأكثر من 50000 جريح وأكثر من مليون و300 ألف نازح خلال 66 يوما، في ظل انتهاك ميثاق منظمة الأمم المتحدة وكل القوانين والأعراف الدولية التي تنص عليها محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية.

ونحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نثمن عاليا نداء السيد رئيس الجمهورية، للحقوقيين وأحرار العام لتحريك دعوى قضائية لدى محكمة الجنايات الدولية ضد الكيان الصهيوني وقادته، مرتكبي المجازر الجماعية وإبادة الشعب الفلسطيني الأعزل، ما انبثق عنه ندوة بتاريخ 29 و30 نوفمبر 2023 بقاعة المؤتمرات عبد اللطيف رحال بالجزائر العاصمة، تحت عنوان "العدالة للشعب الفلسطيني" من طرف نقابة المحامين الجزائريين، بمشاركة نقابة المحامين

العرب والتي تضم أكثر من مليون محامي وكذلك بعض المحامين من دول العالم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

وقبل أن أختم مداخلتي هاته، أود هنا أن أرفع أسمى التحيات ونقف وقفة إجلال واحترام وامتنان للجيش الوطني الشعبي، أفرادا وقادة ومعه كل الأسلاك الأمنية والنظامية والجمارك الجزائرية، وعلى رأسهم القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون .."**تصفيق**".. أيها الأبطال فلكم منا ألف وألف تحية وتحية بحجم ما تقدمونه من تضحيات من أجل تأمين الحدود والحفاظ على الوحدة الترابية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشكرا لكم يا فخر الوطن وعزته، إنكم فعلا خير خلف لخير سلف، هذا هو الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

وفي الأخير، دعونا في مجلس الأمة، أن نرفع الصدى لنداء رئيس الجمهورية، بدعوة كل أحرار العالم ونحن منهم لتجريم هذا الكيان الصهيوني المجرم وقادته.

ونحن في مجلس الأمة، نقول لأهلنا في القدس الشريف وغزة الجريحة إن الجزائر لن تتخلى عنكم، والجزائر دائما مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، كما قالها الراحل هواري بومدين.

وقسما بالنازلات الماحقات

والدماء الزاكيات الطاهرات

قسما لن نتخلى عنك يا فلسطين ولن ننساك

وقسما بدماء وأشلاء أطفالنا ودموع أمهاتنا وصرخاتهم في غزة وفلسطين

لن نتخلى عنك ولن ننساك وشعب الجزائر فداك

إن النصر لآت

قسما بثورة نوفمبر وشهدائنا وشهداء فلسطين وغزة

أنكم على طريق النصر وإن النصر لآت

عاشت فلسطين –عاشت القدس الشريفة –عاشت غزة تحيا الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والعزة لمجاهدينا الأخيار، شكرا لكم على حسن الإصغاء."**تصفيق**"

السيد الرئيس: شكرا؛ بعد الأمس وصباح اليوم، بعد كل تدخلات أعضاء مجلس الأمة، وتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية التي كانت، حقيقة، مناقشة رفيعة المستوى؛ أسأل السيد وزير المالية إن كان جاهزا!؟ إذن أنت جاهز، تفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدة وزيرة الثقافة والفنون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أود في البداية أن أعرب عن شكري للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الذين شاركوا في مناقشة قانون المالية 2024، إذ إن إسهاماتهم المثمرة أغنت النقاش وعمّقت الفهم المشترك للنص المعروض أمامكم، إذ أغلب التدخلات قد صبت في المحاور الكبرى لهذا النص، والتي تتلخص في كل ما يتعلق بدعم الاستثمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين القدرة الشرائية والحياة اليومية للمواطن وهي كلها محاور تضعها الحكومة في أعلى درجات سلم أولوياتها.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن قانون المالية لسنة 2024 هو ثاني قانون تم صياغته وفق القانون رقم 18 –15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المؤطر لقوانين المالية والذي ينص صراحة على أن قانون المالية يساهم في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدإ التسيير المتمحور حول النتائج ويأتي هذا القانون في ظرف يتميز بتكثيف واستمرار الجهود المبذولة من قبل كل القطاعات لتحقق وترسيخ نهج التسيير الجديد مستندا إلى مبدإ الأداء، يهدف من خلالها لضمان فعالية الإنفاق العام.

فيما يتعلق بالردود على الأسئلة والانشغالات المثارة، يجب التأكيد على شمولية الردود، بمعنى أنها لا تقتصر على الإجابات المستخلصة من هياكل وزارة المالية المعنية فقط ولكن أيضا تشمل الاستفادة من مختلف القطاعات الوزارية، وعليه أود أن أركز مداخلتي حول أهم المسائل

الواردة خلال مناقشة نص هذا القانون.

أولا، بعنوان إجراء رفع التجميد عن المشاريع التابعة لمختلف القطاعات، ما تم إحصاؤه من طرف مصالحي إلى غاية 31 ديسمبر 2022، فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المجمدة خاصة بالبرنامجين الممركز وغير الممركز هو 4779 مشروعا استثماريا برخصة التزام تقدر بـ 3373 مليار دينار جزائري، ولقد سمح التطور الإيجابي للموارد المالية مطلع 2020 برفع التجميد عن المشاريع التي لها أولوية قطاعية أو إقليمية بغلاف مالي يقدر بـ 1806 ملايير دينار جزائري، والذي يمثل 54٪ من إجمالي البرامج المجمدة، وعلى سبيل المثال، بعض عمليات رفع التجميد على مستوى الولايات والتي كانت موضوع استفسار من بعض الأعضاء الأفاضل، قد استفادت مثلا ولاية غليزان من رفع التجميد عن 6 عمليات تابعة لقطاع الشباب والرياضة في سنة 2023 وهي كالتالي:

– دراسة ومتابعة من أجل إنجاز مسبح شبه أولمبي بمازونة.

– إنجاز وتجهيز مسبح 25 مترا بمازونة.

– دراسة ومتابعة من أجل إنجاز مركب رياضي جواري بغليزان.

– دراسة مطابقة متابعة لإنجاز وتجهيز مركب رياضي جواري بغليزان.

– إنجاز وتجهيز دار الشباب صنف (3) بالحمدانية.

– دراسة ومتابعة إنجاز وتجهيز مسبح 25 مترا بزمورة.

وكمثال عن عملية تسجيل المشاريع، نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، ولاية أولاد جلال استفادت بعنوان سنة 2023، من تسجيل عمليات استثمارات عمومية تتعلق بدراسة من أجل إنجاز مصلحة استعجالات جراحية طبية بسعة 30 سريرا، وبالدوسن ولاية أولاد جلال، برخصة التزام تقدر بـ 40 مليون دينار جزائري.

كما استفادت من عملية متعلقة بإنجاز محطة تصفية مياه الصرف الصحي بأولاد جلال وسيدي خالد، بما في ذلك ربط –سنة 2024– ضمن الولايات الأم وولاية بسكرة بمبلغ قدره 3 ملايير دينار جزائري، والتي مستها تدابير التجميد المتخذة لترشيد النفقات، ونظرا لأهمية هذه العملية في حماية سكان الولايات من خطر الأوبئة، طبعا، وحماية الوسط الطبيعي من التلوث فقد قامت مصالحي باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع التجميد عن عملية إنجاز هذه المحطة.

بخصوص تسجيل العمليات المتعلقة بإنجاز الطريق الوطني، إزدواجية الطريق الوطني رقم 46 من شقه التابع لولاية أولاد جلال، فلم يتم تقديم أي طلب من طرف القطاع المعني بشأنها في إطار مناقشة ميزانية خاصة بنص قانون المالية لسنة 2024، حيث في الإطار نفسه تم اقتراح عمليات لفائدة ولاية بسكرة – الطريق نفسه – ولكنه في شقه التابع لولاية بسكرة بعنوان ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 على مسافة 25 كلم، بمبلغ 1.8 مليار دينار جزائري، إلا أنه يمكن النظر في إمكانية تسجيل هذه العملية في شقها التابع لولاية أولاد جلال بعنوان السنوات المالية القادمة، وفقا لأولويات الولاية بالتنسيق مع قطاع الأشغال العمومية، وذلك حسب الموارد المالية التي يمكن توفيرها، في هذا الصدد تجدر الإشارة بأن كل طلبات التسجيل لعمليات الاستثمار العمومي يجب أن يكون محل التسجيل لدراسات مسبقا ولا يمكن اقتراح التسجيل للإنجاز إلا للعمليات التي بلغت النضج، وهذا طبقا للإجراءات المعمول بها.

بخصوص عملية التطهير، مدونة الاستثمار العمومي، لقد باشرت مصالحي عمليات تطهير مدونة الاستثمار العمومي باستثناء بعض الدوائر الوزارية كالدفاع الوطني، السكن والعمران والمدينة والموارد المائية والصحة، بأن استغلال ودمج الإحصائيات التي تم إرسالها في هذا الإطار ومن قبل مختلف القطاعات الوزارية بعنوان برنامج القطاع الممركز (PSC) وكذلك الولايات بعنوان القطاع غير الممركز (PSD)، وقد تمخض عنه تعداد مجموع عام لعمليات الاستثمار العمومي هو 25746 عملية بقيمة باقي إنجاز إلى غاية 31 ديسمبر 2022 قدره 5269 مليار دينار جزائري، كذلك قد تم إحصاء 6855 عملية موضوع التطهير من مدونة الاستثمارات المحلية الواقعة على عاتق حساب التخصيص الخاص رقم 302 –145 التي تحوز على باقي الإنجاز يقدر بـ 1378 مليار دينار جزائري، موزعة كما يلي:

– 4320 عملية معلنة منتهية يستوجب غلقها، منها 3451 عملية خاصة ببرنامج القطاع غير الممركز، و869 عملية خاصة بعملية القطاع الممركز.

– أيضا 1657 عملية غير منطلقة بفعل إجراءات التجميد، نجد منها 1241 عملية خاصة ببرنامج القطاع غير الممركز و416 عملية خاصة ببرنامج القطاع الممركز.

– 898 عملية غير منطلقة لأسباب عدة، منها انعدام

الأرضيات لتجسيد المشاريع المسجلة وكذلك الإجراءات الإدارية وغيرها، منها 556 عملية خاصة بالقطاع غير الممركز، و322 عملية بالقطاع الممركز، للإشارة فإن هاته العمليات التي يستوجب إلغاؤها خاصة منها العمليات غير المنطلقة بفعل إجراءات التجميد وكذا العمليات غير المنطلقة لأسباب عدة والتي يصل عددها الإجمالي إلى 2535 لكلا البرنامجين برخصة برنامج تقدر بـ 1191 مليار دينار جزائري، تفاديا للانعكاسات المحتملة فيما يخص إعادة تقييم التكاليف وأثرها على ميزانية الدولة من جهة، وحتى لا يخل هذا الإلغاء بسياسة القطاعات المعنية من جهة أخرى، لقد تم اقتراح إعادة هيكلة هذه العمليات موضوع الإلغاء بوضع عمليات استثمارية بديلة بالتنسيق مع مسؤولي البرامج المعنيين على حسب الأولويات، مع الحرص على أن يقع سقف التكلفة الإجمالية للمشاريع الجديدة التي سيتم اقتراحها في هذا الإطار في حدود الغلاف المالي الأصلي المخصص للمشاريع الملغاة، بالنسبة للعمليات المتبقية التي يبقى عددها 18891 عملية بباقي مالي يقدر بـ 3890 مليار دينار جزائري، منها 2100 عملية مجمدة، منطلقة بباقي مالي يقدر بـ 638 مليار دينار جزائري، سيشرع الآمرون بالصرف بالتنسيق مع المصالح في نقلها من المدونة الكلاسيكية الحالية إلى التصنيف الجديد للنفقات الميزانياتية حسب الأنشطة المنصوص عليها في القانون العضوي رقم 18 –15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

فيما يتعلق بتخصيص نسبة 18٪ من إجمالي الميزانية العامة لنفقات الاستثمار، يجدر إضافة التوضيحات التالية:

إن تمويل عمليات الاستثمار العمومي تتم من خلال اللجوء للاعتمادات المالية النهائية المقدرة في قانون المالية لسنة 2024، والموجهة لتمويل النفقات الاستثمارية وكذا من خلال اللجوء إلى الاعتمادات المؤقتة والقروض التي تمنحها البنوك والصندوق الوطني للاستثمار لتمويل إنجاز المشاريع الهيكلية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني، حيث على سبيل المثال، سيتم خلال سنة 2024 تمويل مشاريع استثمارية خاصة بقطاع النقل، موجهة لاقتناء المعدات والتجهيزات لإنجاز مشروع الفوسفات المدمج ومشروع حديد غار جبيلات، وكذلك من المشاريع الهامة الأخرى، من خارج موارد الصندوق الوطني للاستثمار، حيث سيتكفل الصندوق، على سبيل المثال، بتمويل ما قيمته 126 مليار دينار جزائري، لمشروع الفوسفات المدمج، و285 مليار دينار جزائري لغار جبيلات، ليتبين، إذن، أن التمويل البنكي والتمويل عبر الصندوق الوطني للاستثمار مكمل للنفقات المخصصة لعمليات الاستثمار والمدرجة في قانون المالية 2024 والتي من شأنها تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية.

أما بخصوص إعادة النظر في سياسة الدعم للمواد الاستهلاكية، إن مشروع إصلاح سياسة دعم الدولة الذي تجسد عن طريق وضع برنامج التعويض النقدي المباشر لصالح الأسر المؤهلة المنصوص عليها ضمن أحكام المادة 180 من قانون المالية لسنة 2022، يهدف إلى توجيه الدعم والإعانات الشاملة للدولة باستهداف المواطنين المعنيين بذلك فقط، إذ إن التنفيذ الفعلي لملف إصلاح دعم الدولة الذي نصت عليه أحكام المادة 188 من قانون المالية لسنة 2022 مرتبط أساسا بتنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بهذا الملف والتي تتألف من الدوائر الوزارية المعنية والخبراء الاقتصاديين والمعنيين وكذلك الهيئات المهنية، وهذا طبقا لأحكام المادة ذاتها، كما يبقى هذا الملف أيضا مرتبطا برقمنة قطاع المالية الذي هو في طريق التجسيد، حيث سيتم تدشين مركز المعلومات لوزارة المالية يوم السبت المقبل، كما وعدتكم في الجلسة الماضية بأننا قبل 15 ديسمبر سندشن هذا المركز، إن شاء الله، يوم السبت.

بخصوص الاعتمادات المالية المرتقبة وباب النفقات غير المتوقعة، يعني الاحتياط المجمع، يوجد العديد من التساؤلات حول هذا الباب.

يجدر التذكير أولا، أن الاعتمادات المالية المرتقبة في ميزانية الدولة لسنة 2024 والمقدرة بـ 15275 مليار دينار جزائري أساسا وبنسبة 80٪ بتغطية الأبواب المتعلقة بنفقات المستخدمين 34٪ ونفقات التحويل 28٪ ونفقات الاستثمار 18٪، وتتميز نفقات المستخدمين ونفقات التحويل بمستوى معتبر من الأعباء غير القابلة للتقليص ونجد الأجور، منح التعويض، دعم المنتجات الأساسية... إلخ، تكون هذه الاعتمادات موضوع مراجعة سنوية ويتم التكفل فيها بالأثر المالي الناجم عن التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية، لا سيما فيما يتعلق بدعم القدرة الشرائية، وهو ما يعكس الطابع الاجتماعي للدولة.

إن مستوى الاعتمادات المرتقب لسنة 2024، بالنسبة لنفقات الاستثمار التي تبلغ 2894 مليار دينار جزائري، برخصة الالتزام و2809 ملايير دينار جزائري كاعتمادات الدفع، يؤخذ بالحسبان قدرات امتصاص نفقة الاستثمار ووسائل الإنجاز المادية والبشرية التي يمكن تسخيرها، مستوى استهلاك الاعتمادات، حيث يقدر متوسط الاستهلاك خلال السنوات الثلاث الماضية بـ 2039 مليار دينار جزائري، وهو أقل من مبلغ الاعتمادات المخصصة لسنة 2024 لنفقات الاستثمار وأيضا نجد رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 145 –302، حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومية الذي يقدر مبلغه إلى غاية 30 سبتمبر 2023 بـ2801 مليار دينار جزائري والذي يساهم كذلك في تمويل عمليات الاستثمار العمومي الجارية إلى غاية 31 ديسمبر 2022 خلال السنة المعنية، أيضا حجم البرنامج الجاري إنجازه (Le Programme en cours) والذي ينبغي استكماله إلى غاية 31 ديسمبر 2022، كل هذا سيدعم بالتأكيد استمرارية المساهمة في الطلب العمومي وديناميكية الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل.

بالنسبة للنفقات غير المتوقعة، يقدر المبلغ المخصص لها سنة 2024 بـ 1924 مليار دينار جزائري، حيث يسجل هذا العنوان انخفاضا بـ 31 مليار دينار جزائري كرخصة الالتزام و12٪ كاعتمادات الدفع مقارنة بقانون المالية التصحيحي لسنة 2023، للتأكيد أو للتدقيق يسمح هذا المبلغ، إلى جانب تغطية النفقات غير المتوقعة للسنة المالية المعنية بالتكفل بالنفقات الناجمة عن القرارات المتخذة فيما يخص مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض القطاعات، لا سيما تلك الخاصة بالتعليم العالي والصحة والتربية الوطنية والأئمة ومراجعة منح المجاهدين وذوي حقوق الشهداء ومواصلة جهود الاستدراك لفائدة بعض الولايات المقررة من طرف السلطات العمومية من حيث الاستثمار، كما تغطي أيضا تكاليف تحضير وتنظيم الانتخابات الرئاسية لسنة 2024.

تجدر الإشارة، إلى أن هذا العنوان "الاعتمادات غير المخصصة" يشمل في إطار الميزانية التقليدية السعر والتجهيز، يعني باب النفقات المحتملة احتياجات المجمع لميزانية التكاليف المشتركة في إطار ميزانية التسيير بعنوان احتياطات النفقات غير المتوقعة لميزانية التجهيز ويجدر التنبيه أي التنويه أيضا إلى أن المبلغ المدرج في تخصيص الاعتمادات غير المخصصة ليست موضوع "المبلغ" ليس موضوعا تحت تصرف وزارة المالية، بل يخص النفقات غير المتوقعة التي سيتم تحويلها لفائدة مختلف محافظ البرامج في الوقت المناسب بقرار من السلطات العمومية، وحسب الاحتياجات المعبر عنها وفي كل الأحوال يمكن للبرلمان الاطلاع على هذه التحويلات المجراة من النفقات غير المتوقعة وكذا التبريرات المقدمة، ذلك من خلال القانون المتضمن تسوية الميزانية والتقارير الوزارية للمردودية المرفقة به وكذلك تقرير مجلس المحاسبة، حيث يشتمل هذا القانون على جميع الأدوات التي تسمح بالمراقبة الكاملة لاستخدام الاعتمادات التي لم يتم تخصيصها في بداية السنة والتحقق مما إذا كانت توقعات الاعتمادات غير مخصصة في نهاية المطاف وموثوقة وصحيحة، ولتقييم ما تحقق بشكل كامل وعلى نحو صحيح، لذا وجب علينا النظر إلى الدورة الميزانية بأكملها من الإعداد إلى التنفيذ والمراقبة حتى تتضح لنا الصورة الحقيقية.

بخصوص مسألة معالجة العجز الإجمالي للخزينة، ينبغي التنويه أيضا أن العجز الحقيقي للرصيد الإجمالي يختلف عن العجز التقديري المتوقع في قانون المالية، وذلك لأن مستوى تنفيذ النفقات غالبا ما يكون أقل من النفقات المتوقعة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق عجز في نهاية سنة 2023 أدنى من العجز المتوقع في قانون المالية، بالمقابل فإن الإيرادات المتوقعة ستحصل بنسبة 100٪ وبالنظر للتوقعات الختامية لسنة 2023 فمن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية في نهاية سنة 2023 قيمة 3926 مليار دينار جزائري، وفي المقابل ستبلغ النفقات العمومية قيمة 12500 مليار دينار جزائري، ستؤدي مستويات تنفيذ النفقات والإيرادات العمومية إلى تحقيق عجز في الرصيد الإجمالي للخزينة في نهاية سنة 2023 قدره 4224 مليار دينار جزائري، بزيادة تقدر بـ 794 مليار دينار جزائري، مقارنة بسنة 2023، حيث بلغ مستواه 3430 مليار دينار جزائري، ومن ناحية تمويل هذا العجز، فإن الإمكانيات المتاحة للخزينة العمومية لتمويل العجز المتوقع لسنة 2023 –2024 تكمن في اللجوء إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات المحصلة إلى غاية نهاية سنة 2023، والمتوقع تحصيلها خلال سنة 2024، وإلى تلك المتاحات من خلال نشاط السوق القيم، الخزينة يعني المديونية العمومية.

فيما يخص جزء تمويل العجز عن طريق صندوق

ضبط الإيرادات، يسجل هذا الصندوق فائضا في القيمة ناتجا عن إيرادات الجباية البترولية التي تفوق التقديرات المدرجة في قانون المالية، على أساس السعر المرجعي وذلك لتمويل عجز الخزينة وتقليص حجم الدين، فقد بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات في نهاية 2022 قيمة 1966 مليار دينار جزائري، ومن المنتظر أن يسجل هذا الصندوق في نهاية 2023 مبلغ إيرادات يقدر بـ 1797 مليار دينار جزائري، والذي يمثل الفرق بين الجباية البترولية المقيدة في الميزانية لسنة 2023 وتلك المحصلة بعنوان سنة 2023، وهذا ما سيسمح بتخصيص مبلغ قيمته 3763 مليار دينار جزائري لتمويل العجز لسنة 2023 من العجز المالي لسنة 2024.

فيما يتعلق بتمويل العجز عن طريق المديونية الداخلية أو العمومية، فمن المتوقع أن يبلغ مخزون الدين العمومي في نهاية سنة 2023 قيمة 15679 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 47.73٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعتبر هذا المستوى من الدين أقل من المؤشر المرجعي للأسواق الناشئة والمقدر ما بين 60 إلى 70٪، طبعا، الناتج المحلي الإجمالي، حيث سيسمح هذا المستوى المنخفض من المديونية العمومية بإمكانية تعبئة المزيد من الموارد المالية من خلال سوق قيم الخزينة والتي ستخصص لتمويل العجز المالي للخزينة، كما تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الدين العام يتكون من الدين الداخلي الذي سيشكل ما نسبته 99٪ من إجمالي الدين العام، إذ سمح هذا المستوى المنخفض من الدين الخارجي بامتلاك الجزائر استقلالية في القرار السياسي والمالي، وكذلك فإن التحديثات التي أجريت مؤخرا على سوق قيم الخزينة عن طريق وضع أرضية إلكترونية لإصدار وتداول قيم الخزينة أدت إلى توسيع قاعدة المستثمرين في القيم السيادية للخزينة وهو ما سيسمح بتعبئة موارد إضافية لسد عجز الخزينة، حيث سيتم تعبئة – من خلال هذا السوق – في نهاية سنة 2023 قيمة 600 مليار دينار جزائري، تمثل صافي تدفق الدين الداخلي والتي من شأنها أن تساهم في سد عجز الخزينة لسنة 2023، كما أنه من المتوقع تعبئة – من خلال سوق قيم الخزينة – أكثر من 1178 مليار دينار جزائري كصافي تدفق الدين الداخلي لسد العجز المتوقع لسنة 2024، وبالتالي سيتم تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة لسنة 2023 و2024 من خلال صافي الدين الداخلي المعبأ لسنة 2023 و2024 وكذا الموارد المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات لسنة 2023 والمتوقع تحصيلها في سنة 2024.

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة الأعضاء،

بخصوص رقمنة الصفقات العمومية وتسهيل لجوء المتعاملين الاقتصاديين إلى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، تم تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، في نسختها الأولى العملياتية التي سمحت للمصالح المتعاقدة بنشر الإعلانات عن الدعوة للمنافسة والإيداع الإلكتروني لدفاتر الشروط وكذلك للمتعاملين الاقتصاديين بالاطلاع على هذه الإعلانات والتحميل المجاني لدفتر الشروط، هذا فيما يخص الشق الأول لعمل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

أما فيما يخص الشق الثاني من عمل البوابة الإلكترونية، المتعلق بعملية الإبرام الإلكتروني للصفقات العمومية، تمت دراسة جدواه وهو حاليا حيز التنفيذ.

بخصوص عملية استحداث الولايات العشر في الجنوب في ميزانية الدولة، في إطار ميزانية الدولة لسنة 2024، تم تخصيص، لولايات الجنوب، مبلغ إجمالي قدره 596 مليار دينار جزائري، كرخصة الالتزام و511 مليار دينار جزائري كاعتمادات الدفع، والذي يمثل على التوالي 22٪ و19٪ من إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة للولايات.

أما عن ولايات الجنوب العشر الجديدة، فقد تم تخصيص رخصة الالتزام الإجمالية قدرها 228 مليار دينار جزائري واعتمادات الدفع بمبلغ إجمالي قدره 172 مليار دينار جزائري، ويوجه 55 منها لنفقات الاستثمار، وتمس لا سيما قطاع التربية والسكن والأشغال العمومية والفلاحة والصحة، كما تجدر الإشارة أنه قد تم تبليغ سنة 2023 لفائدة هذه الولايات العشر الجديدة بعنوان نفقات الاستثمار بغلاف مالي إجمالي قدره 35.8 مليار دينار جزائري كرخصة الالتزام و35 مليار دينار جزائري للبرامج الجديدة، كل هذه التخصيصات المالية ستسمح بالتأكيد ببعث التنمية بهذه المناطق والتكفل بانشغالات السكان واستحداث مناصب الشغل.

بخصوص عصرنة وتطوير شبكة الطرقات بالخصوص في ولايات الجنوب، بهذا الشأن تمت دراسة ملف يتعلق بتسجيل برنامج أمن الحدود البرية للبلاد وذلك بتهيئة وتعبئة الطرق على مسافة إجمالية طولها 3065 كلم،

والمقدرة طبعا، في سنة 2023، يعني إضافة إلى ميزانية 2023 هذا البرنامج التكميلي والمقدر بـ 71 مليار دينار جزائري، مقسم على خمس ولايات ونظرا لأهمية المبلغ الملتمس 71٪ فلقد تمت دراسة المسعى المقترح من مصالح الوزارة المكلفة بالأشغال العمومية للتكفل بهذا البرنامج، حسب الحصص المتعددة وخلال فترة تمتد على عدة سنوات، أي بخصوص الحصص المتبقية سيتم دراسة التكفل بها خلال قوانين المالية القادمة بالتنسيق مع مصالح وزارة الأشغال العمومية، ولقد تم تحديد التقدير المالي للحصة الأولى التي تمثل أولوية بمبلغ 37 مليار دينار جزائري، هذا في سنة 2024، إن شاء الله.

بخصوص إلغاء الرسم على النشاط المهني وتمويل الجماعات المحلية، إن نص قانون المالية لسنة 2024 جاء بجملة من التعديلات المقترحة وخاصة تلك المتعلقة بتمويل موارد الجماعات المحلية وتتميز بإلغاء الرسم على النشاط المهني، وبتخصيص الموارد المخصصة من الرسم على المنتوجات البترولية (TPP) لصالح الجماعات المحلية بنسبة 100٪ والتي تعود حاليا لميزانية الدولة، يتم توزيعها (هذه الموارد) كما يلي:

– 66٪ لفائدة جميع البلديات.

– 29٪ لفائدة جميع الولايات.

– 5٪ لفائدة صندوق الضمان والتضامن الاجتماعي.

وستحدد لاحقا كيفية توزيع ناتج هذا الرسم عن طريق قرار وزير المالية، كما تم تأسيس الرسم المحلي للتضامن لفائدة الجماعات المحلية وتوزيع ناتجه بالنسب نفسها والتي يقسم بها الرسم على المنتوجات البترولية وحدد معدل هذا الرسم بـ3٪ على رقم الأعمال الناتجة عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب ومعدل 1.5٪ على رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة المنجمية، للإشارة حسب التقديرات لسنة 2024 سيحقق الرسم على المنتوجات البترولية (TPP) مبلغا كليا قدره 186 مليار دينار جزائري، حيث سيوزع هذا المبلغ على الجماعات المحلية كالآتي:

– 123 مليار دينار جزائري، يعني 66٪ يوجه إلى مصالح جميع البلديات.

– 54 مليار دينار جزائري، يعني 29٪ لفائدة جميع الولايات.

– 9 مليار دينار جزائري، يعني 5٪ لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

بخصوص إلغاء الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية على العتاد الفلاحي والبذور وكذلك الأسمدة والأدوية البيطرية، يعتبر قطاع الإنتاج الفلاحي من أهم أعمدة الاقتصاد الوطني والذي ترعاه الدولة الجزائرية وتسعى دائما من خلال مختلف سياساتها إلى دعمه وتطويره، لا سيما من الناحية الجبائية، وعليه تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجبائي المعمول به يمنح عدة مزايا جبائية لفائدة النشاط الفلاحي والإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي بخصوص المداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، المداخيل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة ببيع وتوزيع الحليب الطازج، مداخيل المستثمرات الفلاحية التي تقل عن أو تساوي 6 هكتارات من مناطق الجنوب والهضاب العليا وهكتارين في باقي مناطق الوطن، كما تعفى من هذه الضريبة لمدة 10 سنوات المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا أو تلك الواقعة في المناطق الجبلية، فيما يخص الرسم على القيمة المضافة من الضروري التأكيد على أن النشاط الفلاحي الممارس من طرف الفلاحين والمربين، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين يقع خارج مجال تطبيق هذا الرسم، بالنسبة لكل عمليات البيع التي يقومون بها، أما فيما يتعلق بالأشخاص المعنويين المكلفين بهذا الرسم، سيتمتع هؤلاء بإمكانية خصمه باعتباره ضريبة محيّدة، من ناحية أخرى يستفيد القطاع الفلاحي من امتيازات جبائية أخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذلك جميع المواد الأولية الموجهة لصناعة أغذية المواشي والدواجن، المسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا لمدة 5 سنوات بداية من سنة 2022، الحصادات الدارسة المصنوعة محليا، كما تعفى الجرارات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي من الرسم المترتب عن معاملات بيع السيارات والآليات المتحركة، بالإضافة إلى الترخيص الممنوح في إطار قانون المالية لسنة 2023 بجمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة التي تقل عن 5 سنوات قصد وضعها للاستهلاك وكذا المعدات والعتاد الفلاحي الذي يقل عن 7 سنوات، فضلا على ذلك يجدر التوضيح أن عملية اقتناء بعض المعدات المستعملة في الإنتاج تستفيد

من مزايا جبائية كإعفاء المعدات المقتناة في إطار قانون الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة.

أما فيما يخص الأدوية البيطرية فتستفيد هي الأخرى من معدل مخفض من الرسم على القيمة المضافة بعنوان العمليات المتعلقة بالمواد الصيدلية أو الصيدلانية ذات الاستعمال البيطري والمحددة عن طريق التنظيم، كما تعفى المواد الكيمياوية والعضوية ذات الاستعمال البيطري من جميع الحقوق والرسوم.

أخيرا، تهدف جل هذه التدابير إلى مواكبة سياسة الدولة الرامية لمرافقة القطاع الفلاحي، حيث تعتزم إرساء وتجسيد سياسة فلاحية مستدامة تهدف إلى تحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي وذلك لضمان الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في البلاد، خاصة في الوقت الراهن.

أما فيما يخص إعادة جدولة القروض والديون البنكية وتكييفها حسب النشاط الاقتصادي للمؤسسات، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة للمساعدة في تخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة الصحية "كوفيد" على الفاعلين الاقتصاديين، تم اعتماد تدابير الدعم من خلال بنك الجزائر والبنوك الموجودة في الساحة، إذ تتعلق هذه التدابير بحماية المؤسسات ووسائل الإنتاج ابتداء من 31 مارس 2020 إلى غاية 31 مارس 2022، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

– فحص الوضع الفريد لكل زبون يعني الأفراد المهنيون والمؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الكبيرة... إلخ، واتخاذ التدابير المناسبة المتعلقة بالشكل الأساسي بتأجيل أو تجديد أجل المستحقات أو آجال استحقاق القروض إلى 31 مارس 2022، وما بعد.

– تُحيّد الديون غير المسددة إلى 31 مارس 2020.

– تمديد المواعيد النهائية لاستخدام اعتمادات المدفوعات المؤجلة.

– إلغاء غرامات تأخر السداد عن الحقوق المستحقة إلى 31 مارس 2022 وصيانة وتجديد خطوط القروض والاستغلال، بالإضافة إلى ذلك تم الحفاظ على ميزة تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار الممنوحة من قبل الخزينة بموجب مرسوم تنفيذي يقوم بتحديد شروط وأحكام تطبيق هذا التدبير.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية قد اتخذت هذه الأحكام تطبيقا لتعليمات بنك الجزائر رقم 05 / 2020 والتي تتضمن تدابير استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية السارية والمطبقة على البنوك والمؤسسات المالية من حيث السيولة والأموال الخاصة وتصنيف القروض جراء تبعات انتشار "فيروس كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي وتأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي، وقد أدت الإجراءات المتخذة إلى معالجة عدد كبير جدا من طلبات التأجيل وتمديد الاستحقاق من العملاء وكل من القطاعين العام والخاص، وتتعلق هذه الإجراءات بـ 5139 ملفا بمبلغ إجمالي يقدر بـ 807 ملايير دينار جزائري، موزعة كالتالي:

– الشركات العمومية: 261 مليار دينار جزائري.

– شركات خاصة 3432 مليار دينار جزائري؛ الأفراد بـ 1446 ملفا، ومع ذلك وبغرض التكفل بالمخلفات الاقتصادية لما بعد جائحة "كورونا" والتخفيف من أثرها على المؤسسات الاقتصادية بشكل يسمح لها باستعادة نشاطها بصورة أمثل، فقد بادرت وزارة المالية بالتنسيق مع البنوك العمومية بوضع ابتداء من جانفي 2023، مخطط عملي يتيح للمتعاملين الاقتصاديين من إعادة جدولة وتأجيل آجال تسديد قروضهم الاستثمارية مع الإبقاء على تخفيض نسبة الفائدة الممنوحة من قبل الخزينة، حيث ووفقا لهذا المخطط العملي بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الذين واجهوا صعوبات مالية متعلقة بجائحة "كورونا" وأدت إلى تراجع نشاطهم للاستفادة من إعادة جدولة ديونهم لفترة معينة، يتم تحديدها بالتوافق مع البنوك ويتم من خلالها الاحتفاظ بنفس الشروط الممنوحة مبدئيا، لا سيما من تخفيض معدل الفائدة، حيث يهدف هذا الإجراء إلى إعادة بعث نشاط المؤسسات المتضررة بشكل يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المؤسسات البنكية.

أما بخصوص القضاء على السوق الموازية للصرف، تم تحديد شروط فتح مكاتب الصرف بالجزائر، بموجب النظام رقم 23 –01 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023، ويتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها، ويحدد هذا النظام عملية بيع مقابل العملة الوطنية للعملات الأجنبية قابل للتحويل بصفة حرة لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين، في إطار حق ومنحة الصرف لغرض السفر إلى الخارج، العلاج في الخارج، نفقات مهمة ونفقات الدراسة والتدريب، كما أن عملية بيع العملة الوطنية مقابل

العملة الأجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة لصالح أشخاص طبيعيين غير مقيمين في حدود الرصيد الباقي بالدينار عند نهاية إقامتهم بالجزائر والناتجة عن عملية التنازل عن العملة الأجنبية المنجزة من قبل، بينما عملية الشراء مقابل العملة الوطنية للعملات الأجنبية من قبل الأشخاص الطبيعيين قابلة للتحويل بصفة حرة للمقيمين أو لغير المقيمين، وسيحدد، طبعا، هذه الشروط تطبيقا للنظام بموجب تعليمة من البنك الجزائري، إذن، تمثل السوق الموازية تحديا كبيرا يستلزم تضافر الجهود والعمل على جميع الأصعدة للتمكن من القضاء عليها بصفة تدريجية واستعادة الكتلة النقدية الموجودة على مستواها، ويعد إصلاح القطاع البنكي والمالي من الجوانب الأساسية لتحقيق ذلك، والذي عرف دخوله إلى مرحلة، مع توطيد وتثمين، تهدف إلى تحسين جوانب معينة واستدراك ومواكبة اعتماد التكنولوجيا وتجديد وتطوير المهن المصرفية، وتتمثل المحاور الأساسية والرئيسية لهذا الإصلاح فيما يلي:

– تنفيذ خطط، تحديث نظام المعلومات مع التركيز على نشر حزم البرمجيات المصرفية والمتكاملة والمركزية وتعزيز الأمن التكنولوجي للمعلومات.

– تنويع العروض التمويلية وإثرائها، لا سيما من خلال نشر منتوجات الصيرفة الإسلامية وتطوير رأسمال الاستثمار.

– تطوير وسائل الدفع الحديثة ورقمنة الخدمات المصرفية.

– تطوير الشبكة المصرفية من أجل تحسين نوعية الخدمات والتقرب من العملاء وزيادة الخدمات المصرفية وتحديث نظم المعلومات والمؤسسات.

– تفعيل السوق المالي.

وقد مكنت عملية الإصلاح النهائي من إحراز بعض التقدم الذي لا يزال غير كافٍ بالنظر إلى إمكانيات البنوك العمومية واحتياجات السوق الوطنية والتي ستساهم، لا محالة، في امتصاص الكتلة النقدية من السوق الموازية.

في الختام، أود أن أعبر عن خالص امتناني للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم، ولأعضائه الموقرين، لحرصهم على تهيئة كل الظروف للنقاش الرزين والمثمر لهذا القانون، كما أؤكد للسيدات والسادة أعضاء المجلس استعدادنا بالتكفل بكل التساؤلات والانشغالات الإضافية الموجهة إلينا خاصة تلك المتعلقة بالبرامج المطالب بها وهذا في شكل أسئلة كتابية، التي تتيح لنا المجال للتوسع والتفصيل في ردودنا.

كانت هذه عناصر الإجابة التي ارتأيت عرضها ردا على انشغالاتكم وتساؤلاتكم، آملا أن أكون قد وفقت في تقديم الشروحات والتفاصيل الملائمة بهذا الشأن.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. **"تصفيق"**

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على كل هذه التوضيحات الدقيقة والهامة فيما يخص قانون المالية وخارج قانون المالية، ولكنها "كلها تتكامل مع بعضها"، وحتى نعطي الوقت للجنة المختصة لتحضير التقرير التكميلي، سنواصل أعمالنا، إن شاء الله، يوم الخميس على الساعة التاسعة والنصف صباحا لتحديد الموقف من هذا النص؛ وفي الجلسة نفسها سنثبت عضوية عضو جديد بمجلس الأمة، معيّنا من طرف رئيس الجمهورية بعنوان الثلث الرئاسي، وبهذا، إن شاء الله، نقول الجلسة مرفوعة. **"تصفيق"**

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة زولا

ملحق

تدخلات كتابية بخصوص مناقشة نص القانون

المتضمن قانون المالية لسنة 2024

1 – السيد ميلود ضربان

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

إننا نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024، والجزائر تحتفل بذكرى 11 ديسمبر 1960 المجيدة، ومن هنا نتوجه بالشكر والعرفان إلى السيد وزير المالية، على القانون المقدم إلى مجلسنا للمناقشة، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الشكر موصول كذلك إلى كافة الزميلات والزملاء على تدخلاتهم القيمة والمفيدة.

إن نظرتنا لأوضاع البلاد وما تحقق من إنجازات، تتسم بالموضوعية والعقلانية، ونستغرب لما نسمعه اليوم من طرف بعض الأبواق التي تغرد خاج السرب بالتنكر المتعمد للحقيقة، وتسويق لخطاب لا يقبله العقل ولا المنطق وتسويد الصورة وتعميم اليأس والبؤس وتزييف الحقائق.

وفي هذا المجال نقول: هل يحق لهؤلاء إعطاء صورة معاكسة لما هي عليه التنمية التي ينعم بها الشعب؟

هل يمكن لهم تنكر القفزات الكبيرة والنوعية التي حققتها البلاد من منجزات في مجال المنشآت القاعدية؟

هل يمكن لهم عدم رؤية المشاريع الاجتماعية الضخمة التي أنجزت؟

هل يمكن لهم عدم الإقرار بأن هناك ثورة حقيقية في مجال السكن؟

هل يمكن لهم التنكر لما وصلت إليه البلاد في قطاع التعليم بشتى أطواره؟

هل يمكن لهؤلاء التشكيك فيما تحقق في مجال الصحة العمومية، ومجانيتها؟

غير أننا نتعجب لما نقرأه ونسمعه اليوم في إعطاء صورة غير حقيقية، ولا تعكس الواقع الذي يعرفه هذا القطاع بالخصوص في هذه المرحلة!؟

ألم يلمس هؤلاء على أرض الواقع النتائج التي تستحق التنويه لما وصلت له التنمية الفلاحية وهذا من أجل السيادة الغذائية الوطنية!؟

ألم يلاحظوا الديناميكية والروح الجديدة التي يعرفها قطاع الصناعة من أجل النهوض به؟

السيد وزير المالية،

إننا نثمن عاليا كل الإنجازات التي حققتها البلاد في شتى الميادين، غير أننا نقول كذلك ومن دون عقدة إن هناك نقائص في التنفيذ، لا بد من تداركها.

وإننا نتوجه للحكومة بالتوصيات التالية:

– الاستثمار في الإنسان، وتثمين الرصيد البشري الذي يعتبر أساس أي تنمية.

– إدخال إصلاحات فيما يخص التربية وتوفير الإمكانيات وفسح المجال للبحث العلمي.

– تطوير المنظومة الصحية، ومرافقة وتشجيع القائمين على هذا القطاع في تحسين الخدمة في الأداء والتكفل الأحسن بالمرضى.

– ترقية الشباب والمرأة وإتاحة الفرص أمام الكفاءات.

– تشجيع الممارسة الرياضية ومنح الإمكانيات اللازمة والضرورية، للمنتخبات الوطنية والأندية المحترفة بالخصوص في المشاركات الجهوية والدولية.

– ضمان خدمة عمومية ناجعة والقضاء على البيروقراطية وإزالتها.

– محاربة كل أشكال الفساد من تبديد وهدر للمال العام بفعالية.

– بناء اقتصاد ناشئ، وإعادة التصنيع في البلاد ورفع العراقيل وإعطاء نفس جديد لهذا القطاع الحيوي لما يكتسبه من أهمية في دفع عجلة التنمية في البلاد، والجميع يعلم ما كان عليه هذا القطاع.

تعتبر الفلاحة المحرك الحقيقي ومن دون منازع للتنمية لما تزخر به بلادنا من مؤهلات طبيعية، تمكنها من الوصول ودون عناء للاكتفاء الذاتي وتوفير كل حاجيات البلاد،

وبالنظر للنتائج الحسنة المحققة في العشرية الأخيرة، لذا نوصي الحكومة بمواصلة المجهودات وتوفير الإمكانيات الضرورية واللازمة لهذا القطاع ليلعب الدور المنوط به، تعزيز روابط التضامن الاجتماعي، ومواصلة السياسة المنتهجة، فيما يخص السكن وبلوغ واستكمال البرامج المسطرة في آجالها وتحسين المحيط المعيشي للمواطن.

– التكفل بالفئات الهشة للمجتمع وحمايتها.

– ضمان ديمومة المنظومة الوطنية للتقاعد.

وفقكم الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2 – السيد عمر خمامياس

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نحن اليوم بصدد مناقشة قانون المالية لسنة 2024، حيث سجلنا أثناء تفحصنا لنص قانون المالية أنه خالٍ من الضرائب وهذا ما نثمنه عاليا.

في هذه اللحظة التاريخية ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2024، نشيد بسياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يقف على كل صغيرة وكبيرة، وكيف لا وهو يراقب من كثب كل ما يجري في الجزائر العميقة، وهذا ما يظهر جليا في توقيفه لمسؤولين متقاعسين في مهامهم وهذه رسالة واضحة بأن كل مسؤول متقاعس سيكون مصيره إنهاء المهام.

في السنتين الأخيرتين ضخت الدولة مبالغ وأغلفة مالية معتبرة من أجل التنمية المحلية، خاصة على مستوى الولايات الجديدة، لكن على مستوى ولاية جانت الفتية نسجل استهلاكا بطيئا جدا للأغلفة المالية، خاصة على مستوى المشاريع القطاعية، هنا نتساءل عن طريقة تسيير الشأن العام بولاية جانت؟ ونطالب بلجان لمعاينة واقع التنمية وما أسباب الركود التنموي الذي تعيشه الولاية؟ ونحن نأمل أن تكون ولايتنا ضمن الولايات الرائدة مستقبلا، كما نطالب وبإلحاح تدعيم بلديات الولاية، كلا من جانت وبرج الحواس بالكفاءات اللازمة، حتى يتم تسيير المشاريع واستهلاك الأغلفة في آجالها المحددة، حيث سجلنا عدم وجود أمين عام في كلا البلديتين والأمين العام هو العمود الفقري لتسيير الأموال المرصدة.

نطالب برفع التجميد عن كل المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن وتسجيل مشاريع استراتيجية على مستوى ولاية جانت الفتية، خاصة في القطاعات الحيوية كالنقل، السياحة، الفلاحة، الصحة، التجارة، الأشغال العمومية، الرياضة والري.

– نأمل تسجيل توسعة لمطار جانت الذي يشهد توافد السياح من كل أنحاء العالم، وبالتالي سيساهم في الحركية السياحية من وإلى جانت، ويكون همزة وصل بين قارتي إفريقيا وأوروبا.

– ضرورة تسجيل عملية استعجالية لازدواجية الطريق رقم 3 بين جانت وبرج الحواس.

– تسجيل عمليات لحفر آبار ارتوازية بكل من بلدية جانت وبلدية برج الحواس للفلاحة وللرعاة.

– تسجيل عملية لمستشفى 60 سريرا ببلدية برج الحواس التي تعتبر همزة وصل بين إليزي –جانت –تمنراست، وما تشهده يوميا من حوادث المرور المتكررة وتوافد كبير من الأجانب، وبالتالي تدعيم الخدمات الصحية على مستوى البلدية.

–التدخل من أجل تسريع إنجاز مستشفى 120 سريرا الذي يسير بوتيرة إنجاز بطيئة جدا حتى يتم تسليمه في الآجال المحددة.

– التدخل من أجل إكمال عيادة متعددة الخدمات ببلدية برج الحواس التي تراوح مكانها منذ سنة 2019، من أجل تسليمها وفتحها أمام المواطنين الذين يعانون التنقلات اليومية بحثا عن العلاج.

هذه عينة من المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، لكن لم تر النور ولم يتم استغلالها من طرف المواطنين، لذا نلتمس منكم التدخل من أجل إعطاء تعليمات للمسؤولين المحليين من أجل حلحلة مختلف الملفات العالقة والوقوف على المشاريع التنموية حتى يتم الاستفادة منها من طرف الساكنة.

ختاما، السيد الرئيس، السيد وزير المالية، أملنا فيكم كبير من أجل متابعة واقع التنمية المحلية في ولاية جانت الفتية التي نأمل أن نراها ضمن الولايات الرائدة مستقبلا لما لها من مقومات تؤهلها إلى ذلك.

وأخيرا، نسجل، بكل أسف وحسرة، رغم وجود كفاءات

وإطارات بولايتي جانت وإليزي والتي بإمكانها المساهمة والمشاركة في بناء الجزائر الجديدة، إلا أنها لم تعط لها الفرصة في مختلف التعيينات في مفاصل الدولة كرؤساء دوائر، مديرين تنفيذيين، ولاة، وزراء، قناصلة، سفراء، أمناء عامين؛ وهذا من أجل المساهمة في رسم سياسة الدولة، كما طالبنا وبإلحاح في بيان السياسة العامة بحضور دولة الوزير الأول، بالتدخل من أجل إنصاف إطارات وكفاءات كانت ضحية تقارير كيدية مغلوطة في كل من ولايتي جانت وإليزي.

كما نطالب مرة ثانية بإنصافهم حتى يتسنى لهم المساهمة في بناء الجزائر الجديدة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3 – السيد امحمد قدوس

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير المالية المحترم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024، والجزائر تحتفل بالذكرى الثالثة والستين (63) لمظاهرات الشعب 11 ديسمبر 1960، يوم فخر واعتزاز لشعب كافح أبناؤه من أجل استرجاع الحق المسلوب ضد الاستدمار الفرنسي الذي عذب ودمر وقتل شعبا آمن بالحرية ووقف مدافعا عن كرامته وعن كرامة المواطن العربي وكل الأحرار في العالم.

إن التاريخ صنعه الأحرار بالأمس، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا.

فهذه المرحلة الطويلة للثورة الجزائرية لم تكن بالرحلة العابرة، بل كانت تاريخا مشرفا للأمة، نستحضر شهداءها وتُحفظ أسماؤهم عن ظهر قلب وتخلد رجالها.

السيد الوزير، نتوجه بالشكر والعرفان على القانون المقدم إلى مجلسنا للمناقشة، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الشكر موصول كذلك إلى كافة الزميلات والزملاء على تدخلاتهم القيمة والمفيدة.

أنقل إليكم بعض الانشغالات التي يطرحها سكان ولاية غليزان وأبدأ بقطاع الصحة:

لقد اتخذت الحكومة قرارات هامة وغير مسبوقة لصالح سكان الولايات الداخلية الغربية في بناء المستشفيات والمراكز الصحية ورفع التجميد عن المشاريع الصحية لصالح المناطق النائية، ومن شأن هذه القرارات رفع الغبن وأعباء التنقل للشمال من أجل التداوي والعلاج، نظرا لبعد المسافة وغلاء تكاليف النقل وصعوبة التنقل والإيواء وغيرها من المصاريف.

ونغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر للحكومة على هذا القرار باسم سكان الولايات الغربية، وخاصة ولاية غليزان، وأغتنم هذه المناسبة لأطلب من الحكومة ووزارة الصحة التفضل والتكرم بإلغاء تصنيف الأرضية المحتضنة لمستشفى 60 سريرا ببلدية يلل وقد أجريت عملية دراسة وإنجاز وتجهيز مؤسسة عمومية استشفائية متخصصة 60 سريرا بالجهة الغربية للولاية، بلدية يلل مسجلة سنة 2017، غير أن عدم إجراء إلغاء التصنيف للأرضية المقترحة لإقامة المشروع على مساحة 4 هكتارات بسبب طابعها الفلاحي (مستثمرة فلاحية جماعية) حال دون تجسيده على أرض الواقع، بالرغم من إيداع ملف كامل لإلغاء التصنيف على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ سنة 2018 ومراسلة أخرى على سبيل التذكير سنة 2022.

وفي قطاع السكن:

العديد من المشاريع الهامة والتي رصدت لها مبالغ هامة إلا أنها لم تر النور بعد لأسباب مختلفة.

وعلى سبيل المثال، نذكر ضرورة إلغاء تصنيف الأرضيات المختارة لتوطين المشاريع السكنية، حيث قامت مصالح الولاية مؤخرا بإجراء اختيار أرضيات لتوطين مشاريع سكنية مستقبلا، تجسيدا لقرار السيد رئيس الجمهورية، على غرار برنامج "عدل 3"، غير أن هذه الأرضيات مصنفة ذات طابع فلاحي، وفي الواقع هي أراضٍ تقع في الوسط الحضري وغير مستغلة فلاحيا منذ أمد بعيد وذات مردود فلاحي ضعيف، والإبقاء عليها شاغرة يخل بالمنظر الجمالي للمدن ويجعلها عرضة للإستيلاء.

وفي مجال السكن الريفي:

أرفع إليكم انشغال سكان ولاية غليزان وهو ضعف حصص السكن الريفي، حيث نجد استياءً وتذمرا من الحصة القليلة الممنوحة في إطار السكن الريفي والتي لا

تفي بالطلبات المودعة لدى كل بلدية، هؤلاء السكان هم في غالبيتهم من الفلاحين والذين يشتغلون على فلاحة الأرض وتربية المواشي ومنهم الذين من دون عمل، يقطنون بمناطق ريفية جبلية، لا يتوفرون على أدنى شروط الحياة وغير قادرين على بناء مسكن لائق بإمكانياتهم الخاصة.

كما أدعو للتفكير في رفع قيمة الدعم الموجه لبناء السكن الريفي، بما يتماشى وارتفاع أسعار مواد البناء.

وكل أمل هؤلاء المواطنين هو الحصول على حصص أفضل وأكبر بالنظر إلى الطابع الجبلي والريفي لمناطقهم، مطالبين بتحسين ظروف معيشتهم برفع حصة السكن الريفي، ناهيك عن المطالبة بفتح وشق مسالك ريفية لإصلاح المزيد من الأراضي وكذا توفير الكهرباء الريفية لتحسين إطارهم المعيشي ورفع الغبن عنهم، كما نضيف أن برنامج السكن الريفي، شجعهم على البقاء بالقرى والمداشر، من أجل خدمة أراضيهم وبالقرب من أماكن تربية المواشي، بدل الهجرة إلى البلديات والمدن الكبرى.

وختاما أشكركم على كرم عنايتكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 29 جمادى الثانية 1445
الموافق 11 جانفي 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587